# الصفقة
## الاقتصادية

العدد (11) يناير - فبراير 2022

# مصير واحد

www.safqa.news

# مصر والإمارات.. مصير واحد

بقلم:
إيمان عريف

مسافة السكة.. كان الرد المصري سريعًا في أعقاب هجوم ميلشيات الحوثي على الإمارات، فقد زار الرئيس عبدالفتاح السيسي مؤخرًا الإمارات لبحث الأوضاع الإقليمية والدولية، للتأكيد على استمرار شراكة قوية بين قيادة وشعبي البلدين، ليعكس عمق العلاقات المصرية الإماراتية.

العلاقات بين البلدين تمتد إلى خمسين عامًا منذ تأسيس الإمارات، فكانت مصر أول دولة تعترف بها، وعملت على مساندتها في كل المجالات.

ولا ننسى دور المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، بتقديم المساعدات الاقتصادية للقاهرة في عام 1967، عقب نكسة يونيو، والدعم الكامل لمصر أثناء حرب أكتوبر 1973، ومقولة الشيخ زايد: «النفط العربي ليس بأغلى من الدم العربي».

وتحتل مصر مكانة بارزة لدى الإمارات، فالشيخ زايد آل نهيان كان يقول دائما «مصر بالنسبة للعرب هي القلب، وإذا مات القلب فلا حياة للعرب».

من جانب آخر، فإن دعم مصر أمن واستقرار منطقة الخليج العربي نهج ثابت التزمت به القاهرة وأكدته مرارًا وتكررًا.

ويعتبر ملف مكافحة الإرهاب ونبذ التطرف والعنف والتحريض عليهما، ملف يجمع البلدين معا ويرتبط بسياسة كل منهما في العمل السياسي والدبلوماسي والديني.

وتشير سياسات مصر والإمارات إلى حرصهما على محاربة تلك الجماعات ومكافحة أفكارها الهدامة، كما تحركت القاهرة وأبوظبي نحو التركيز على تجديد الخطاب الديني، والفهم الحقيقي للدين بعيدًا عن عوامل المغالاة والتشدد التي تنتهي غالبًا بالطريق المؤدي نحو الكراهية والعنف.

وعلى المسار الاقتصادي، شهدت العلاقات بين البلدين تعاونًا كبيرًا، تمثل في توقيع العديد من الاتفاقيات، منها اتفاقية للتعاون العلمي والتقني في الميادين الزراعية، اتفاق تبادل تجارى وتعاون اقتصادي وتقني وتشجيع وحماية الاستثمارات، اتفاق إنشاء لجنة عليا مشتركة بين البلدين، اتفاق تعاون مشترك بين الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية واتحاد الغرف التجارية والصناعية بدولة الإمارات، اتفاقية للتعاون المشترك بين الاتحاد التعاوني الاستهلاكي بدولة الإمارات والاتحاد العام للتعاونيات بمصر، اتفاق إنشاء مجلس الأعمال المصري الإماراتي المشترك بين الاتحاد العام للغرف التجارية واتحاد غرف تجارة وصناعة أبوظبي، اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار، اتفاقية التعاون القانوني والقضائي، اتفاقية بشأن الخطوط الجوية، مذكرة تفاهم بين شركة أبوظبي لطاقة المستقبل والهيئة العامة للاستثمار. بالإضافة إلى تفضيل المستثمر الإماراتي الاستثمار في مصر خاصة بعد نجاح القاهرة في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي ، وتحسن مناخ الاستثمار والمؤشرات الاقتصادية.

# داخل العدد

د. وليد عباس: توزيع عادل للتنمية العمرانية في عصر الرئيس السيسي 10

أشرف الصافوري: السوق المصري جاذب للاستثمار الأجنبي ولتصدير العقار 22

باسل الحيني: مجموعة مصر القابضة للتأمين أكبر كيان مالي غير مصرفي مصري 34

البنك المركزي يوفر سيولة طارئة لدعم مساندة البنوك 40

سفير السعودية: اتفقنا مع مصر على إجراءات العمرة وهدفنا صحة وسلامة المعتمرين P.54





الصفقة الاقتصادية

مجلة اقتصادية شهرية

العدد (11) يناير - فبراير 2022

صاحب الامتياز ورئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
**إيمان عريف**

إخراج وتصميم
**شريف زهير**

رئيس قسم التصوير
**محمد سويلم**

جرافيك
**محمد رمضان**

www.safqa.news

**المراسلات**

43 ب شارع إيران - الدقي

تليفون:
01008007198

E-mail:
safqanews@gmail.com

**أسعار المجلة**

مصر 25 جنيها - السعودية 20 ريالا - الإمارات 20 درهما - مسقط 2 ريال - الكويت 2.5 دينار - البحرين 2 دينار - لبنان 10000 ليرة المملكة المتحدة 6 جنيهات استرلينية

تصدر برقم 1162332
ترخيص أجنبى - لندن



www.safqa.news


مقال

# عن عقود الإجارة

بقلم:
د. مدحت نافع

مستشار وزير التموين والتجارة الداخلية، الرئيس السابق للشركة القابضة للصناعات المعدنية


منذ أيام تلقّفت الصحف المصرية بيانًا للسيد القائم بأعمال رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، مفاده أن الهيئة تعفي راغبي التعامل بعقود «الإجارة» من سداد المقدم للعقارات، وذلك بغرض تنشيط سوق التمويل العقاري في مصر، بعدما تلحظ للهيئة أن هذا الإعفاء من شأنه بعث تلك السوق من ثباتها. بيان الرقابة المالية يأتي في سياق التخلّص من القيد التمويلي الذي لا يسمح بتجاوز التمويل نسبة 90% من قيمة الوحدة العقارية المشتراة، مما كان يلزم المشترى بسداد الفرق (10%) في صورة مقدّم يحصله البائع.

كنت عبر عدد من المقالات والمداخلات الإعلامية قد تطرقت إلى تراجع كافة الأنشطة التي تراقبها وتنظمها الهيئة على نحو ملحوظ، وذكرت منها نشاط التمويل العقاري، الذي بالكاد يتنفس بإمداد منتظم من المبادرات الرئاسية المتعددة لتحسين أداء هذا القطاع الهام.

ولمزيد من الإيضاح حول عقود الإجارة، فهي من العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تغني عن التمويل من خلال الرهن العقاري. وهي ببساطة تحوّل الفائدة ذات الصبغة الربوية إلى إيجار مقبول شرعًا، استنادًا إلى القاعدة الشرعية العامة النابعة من قوله تعالى: «وأحل الله البيع وحرّم الربا». يؤسس عقد الإجارة على عملية نقل للوحدة العقارية إلى مؤتمن trust وليكن مصرفًا أو شركة متخصصة في مجال التمويل العقاري، وهذا المؤتمن يمتلك كامل الحقوق على الوحدة العقارية، ثم يقوم بتأجيرها (مع وعد بالبيع) إلى المستأجر الذي يسدد قيمة العقار من خلال سداده للقيمة الإيجارية بآلية مماثلة لآلية شراء السيارات بعقود التأجير التمويلي leasing.

كل إيجار يسدده المستأجر يعد بمثابة نقل لجانب من ملكية العقار من البائع إليه. بهذا المفهوم يكون عقد الإجارة أشبه بعقد رهن عقاري معكوس! إذ أن مانح القرض العقاري في حالة الرهن يحصل على عائد من تأجير النقود ذاتها (فائدة) بالإضافة إلى أقساط القرض. أما في حالة الإجارة فإن المستأجر ليس مدينًا بقيمة العقار المتبقية بعد سداده عددًا من الأقساط (القيمة الإيجارية)، إذ أنه مجرد شاغل للوحدة العقارية، وهو مرتبط بعقد شراكة مع البائع الذي يتحمل وحده احتمالات الربح والخسارة، لحين نقل العين إلى المشتري الجديد.

عقد الإجارة بهذا المعنى هو عقد مستند إلى أصل asset based contract وهو شائع الاستخدام في العديد من الدول، إذ لا يتعارض مع اللوائح والقوانين في الدول الغربية والدول ذات الأغلبية المسلمة على حد سواء.

أما عن الدفعات المقدّمة الذي أعلنت هيئة الرقابة المالية عن عدم إلزام المستأجر بها كنوع من التسهيل في عقود الإجارة، فهي شائعة التحصيل في مختلف الممارسات التعاقدية لاتفاقات الإجارة، لا لسد فجوة تشريعية غير مفهومة! ولكن باعتبارها دفعات إيجارية مقدمة من المستأجر (المشتري المستقبلي) إلى البائع المؤتمن. ومن الشائع في عقود الإيجار التقليدية سداد دفعات إيجارية مقدمة كنوع من إثبات جدية التعاقد، والمحافظة على حقوق المؤجّر، وتغطية تكلفة الفرصة البديلة الضائعة من شغل المستأجر للوحدة لفترة قصيرة.. أما عن التأمين والضرائب فقد تم تضمينها في القيمة الإيجارية مسبقًا لدى الاتفاق على عقود الإجارة.

من هنا علينا أن نفهم أن الهيئة الرقابية لا تملك «إعفاء» المستأجر من سداد المقدّم في عقود اتفاقية بين طرفين، هي فقط ترفع قيدًا تشريعيًا معوّقًا لا يدرك الفرق بين التمويل (كإيجار للنقود) وبين الإجارة العقارية كعقد يحمل وعدًا بالبيع المستقبلي، متى استكمل المستأجر سداد الأقساط الإيجارية التي تمنحه حق الملكية لكامل الوحدة محل التعاقد بنهاية الفترة، والوفاء بالقيمة المتفق عليها بين طرفي العقد.

ولكي يكون عقد الإجارة متفقًا وأحكام الشريعة الإسلامية فإن نصوصه يجب أن تتلافى الغرر وبيع الغيب... إلى غير ذلك من بيوع محرّمة تختلف شروطها وضوابطها باختلاف المذاهب الفقهية التي يتم تحكيمها في الرقابة الشرعية على العقود. عندئذ تكون هيئات الشريعة sharia boards في دولة مثل مصر مختلفة في كثير من أحكامها وآرائها عن الإمارات أو ماليزيا مثلًا، دون أن ينتقص هذا من صفة العقد كونه متفقًا مع أحكام الشريعة كما تفهمها وتفسرها الهيئة الشرعية المعنية.

وقد كنت منذ عملي بهيئة الرقابة المالية عام 2010 كمستشار لرئيس الهيئة ومشرفًا على الإدارة العامة لتمويل الشركات، بل ومازلت إلى يومنا هذا أرى عدم تدخّل الدولة في عمل تلك اللجان الشرعية، وتركها للجهة مصدرة العقد أو نشرة الاكتتاب (حسب الأحوال) على أن تتقيد تلك الجهة بالأصول والأحكام الشرعية العامة، وعلى أن تكون الرقابة على أعمال تلك اللجان من شأن الأزهر الشريف، بحيث لا يتدخل في طبيعة وشكل العقود والاتفاقات، بقدر ما يتأكد من كونها لا تخالف أحكام الشريعة من الوجهة التي ألزمت اللجنة بها نفسها، وليس من وجهة نظر محسوبة على الدولة أو على إحدى مؤسساتها الرسمية.

التشريعات المالية يجب أن تتمتع بالمرونة لاستيعاب هذا التطور في المنتجات المالية على اختلاف أنواعها، والبيان الصادر عن القائم بأعمال رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية بقدر ما كان مقصوده بث روح التفاؤل في القطاع العقاري وتنميته، بقدر ما كان مقلقًا لي وللمختصين الذين يرون تفاوتًا ملحوظًا بين سرعة تطور المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وغيرها، وبين سرعة استيعاب الجهات الرقابية والتنظيمية للطبيعة الخاصة لأسواق وخصائص تلك المنتجات.

# علاقات تاريخية

*ترتبط مصر بعلاقات تاريخية مع دولة الإمارات العربية المتحدة، منذ خمسون عاما، منذ إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة تحت قيادة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، والتي دعمت مصر إنشاءها وأيدت بشكل مطلق الاتحاد الذي قامت به دولة الإمارات، وتعد مصر من بين أولى الدول التي اعترفت بالاتحاد الجديد فور إعلانه ودعمته دوليًا وإقليميًا كركيزة للأمن والاستقرار وإضافة قوة جديدة للعرب.*

*وتعد العلاقات المصرية الإماراتية نموذجًا يحتذى به في العلاقات العربية- العربية، سواء من حيث قوتها ومتانتها وقيامها على أسس راسخة من التقدير والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، وأدى ازدياد قوة العلاقات الثنائية بين البلدين إلى ازدياد التعاون بينهما في جميع المجالات وخاصة المجالات الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى ازدياد حجم الاستثمارات الإماراتية، بحيث أصبحت الإمارات من كبرى الدول المستثمرة في مصر.*

# مصر والإمارات
## مسيرة 50 عاما من التعاون المشترك

**الرئيس السيسي: مصر حريصة على تطوير التعاون والتنسيق الثنائي لتحقيق مصلحة الشعبين الشقيقين والأمة العربية**

استمرارا لمسيرة العلاقات الوثيقة والمتميزة التي تربط البلدين وما يجمعهما من مصير ومستقبل واحد زار الرئيس عبد الفتاح السيسي دولة الأمارات العربية مؤخرًا، مؤكدا حرص مصر على تطوير التعاون والتنسيق الثنائي الوثيق لما فيه مصلحة الشعبين الشقيقين والأمة العربية، خاصةً من خلال تكثيف وتيرة انعقاد اللقاءات الثنائية بين كبار المسئولين من البلدين بصورة دورية للتنسيق الحثيث والمتبادل تجاه التطورات المتلاحقة التي تشهدها حاليًا منطقة الشرق الأوسط وتعزيز وحدة الصف والعمل العربي والإسلامي المشترك في مواجهة مختلف التحديات الإقليمية.

وثمن الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، النهضة التنموية الشاملة التي شهدتها مصر بقيادة الرئيس السيسي خلال السنوات الماضية، والتي انعكست على توفير مناخ جاذب للاستثمار وتعزيز بيئة الأعمال، ثم إقامة المشروعات الكبرى الجاري تنفيذها في مختلف ربوع مصر، وما توفره من فرص استثمارية متنوعة وواعدة في جميع القطاعات، مما أحدث نقلة نوعية لافتة في جميع نواحي الحياة، وهو ما أسهم في حرص رجال الأعمال الإماراتيين على زيادة استثماراتهم في مصر في ضوء ما يلمسونه من تطور كبير وجاد في مناخ الاستثمار.

### علاقات اقتصادية

تعكس العلاقات الاقتصادية بين دولة الإمارات ومصر، قوة التعاون بين البلدين في جميع المجالات وتزايدها. ونجحت التجارة بين دولة الإمارات ومصر، في تحدي تداعيات جائحة فيروس كورونا بتحقيقها معدل نمو غير مسبوق في النصف الأول من 2020.

### مساندة مصر

تشهد العلاقات الاقتصادية بين مصر والإمارات تقارب وتعاون ودعم واستثمار بعد ثورة الثلاثين من يونيو، فالإمارات كانت على رأس الدول العربية التي أيدت الثورة المصرية وبادرت بتقديم مساعدات مالية وعينية بقيمة ثلاثة مليارات دولار في إطار حزمة مساعدات خليجية لمصر بلغت اثني عشر مليار دولار، ثم واصلت دعمها للاقتصاد المصري بعد توقيع اتفاقية مساعدات خلال شهر أكتوبر 2013 بقيمة أربعة مليارات وتسعمائة مليون دولار شملت منحة بقيمة مليار دولار وتوفير كميات من الوقود لمصر بقيمة مليار دولار أخرى إضافة إلى المشاركة في تنفيذ عدد من المشروعات التنموية في قطاعات اقتصادية أساسية في مصر من بينها بناء خمس وعشرين صومعة لتخزين القمح والحبوب بهدف المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي لمصر وإنشاء أكثر من خمسين ألف وحدة سكنية في ثماني عشر محافظة وبناء مائة مدرسة إضافة إلى استكمال مجموعة من المشروعات في مجالات الصرف الصحي والبنية التحتية.

كما ساندت دولة الإمارات الاقتصاد المصري عقب قرار تعويم الجنيه مما اضطر شركة موانئ دبي السخنة وهي أحد كبار الشركات التي تمتلك موانئ على مستوى العالم، في اتخاذ قرار تاريخي بالبدء من أول يوم في شهر فبراير 2016، بإلغاء التعامل بالدولار على الخدمات الأرضية المقدمة لأصحاب ومستلمي البضائع والمقدرة بالدولار الأمريكي، والتعامل بالجنية المصري، كما قدمت الإمارات العربية المتحدة وديعة مالية إلى مصر قدرها مليار دولار لدى البنك المركزي المصري لمدة 6 سنوات لدعم سوق الصرف في مصر.

## الشيخ محمد بن زايد آل نهيان يثمن النهضة التنموية الشاملة التي شهدتها مصر بقيادة السيسي

### استثمارات الإمارات

احتلت الاستثمارات الإماراتية في مصر المركز الأول سواء على مستوى الدول العربية أو باقي دول العالم، حيث تشهد تلك الاستثمارات نموًا متزايدًا من خلال دخول مستثمرين جدد فضلًا عن التوسع في الاستثمارات المتواجدة حاليًا، ليتراوح إجمالي تلك الاستثمارات ما بين 15 إلى 17 مليار دولار. وسط توقعات إماراتية أن تشهد السنوات العشر المقبلة مضاعفة تلك الاستثمارات لتصل لنحو 35 مليار دولار. وفي المقابل، تستثمر الشركات المصرية بأكثر من 1.1 مليار دولار في لأسواق الإماراتية، وتشمل مشاريعها كذلك القطاع العقاري والمالي والإنشاءات وتجارة الجملة والتجزئة. تعد مصر خامس أكبر شريك تجاري عربي لدولة الإمارات في التجارة غير النفطية وتستحوذ على 7% من إجمالي تجارتها غير النفطية مع الدول العربية.

وتركزت استثمارات المستثمرين الإماراتيين في البداية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتي شهدت قصة نجاح كبيرة مما شجع على الدخول في قطاعات أخرى، مثل «التجزئة، والموانئ، والتطوير العمراني والعقاري، والخدمات، والسياحة والفنادق، والبترول والغاز»، بالإضافة إلى 5 بنوك إماراتية تتواجد أيضًا في السوق المصري، هي الإمارات دبي الوطني، وأبوظبي الأول، والمشرق، وأبوظبي الإسلامي، والاتحاد الوطني.

وجذبت الاستثمارات في قطاعات الأمن الغذائي، والنقل واللوجستيات، بالإضافة إلى المجال الصحي، والذي يعد واعدًا للغاية في مصر، المستثمر الإماراتي حاليًا، وسط توقعات أن يدخل مستثمرين إماراتيين جدد بمجال البنية التحتية في مصر خلال العام الحالي، كما تدرس عدد من الشركات الإماراتية فرص الاستثمار إلى السوق المصري، وهو ما أكده جمال سيف الجروان، الأمين العام لمجلس الإمارات للمستثمرين بالخارج، مشيرًا إلى أن مصر سوقا واعدة أمام المستثمرين، كما أصبحت مؤهلة لاستقبال المزيد من الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة المقبلة، بفضل برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي نفذته مصر بنجاح خلال الفترة الأخيرة، تمتلك بيئة تشريعية ناضجة، فضلا عن وجود العديد من الفرص الاستثمارية الكبيرة.

وتعمل أكثر من 1250 شركة إماراتية في مصر في مشاريع واستثمارات تشمل مختلف قطاعات الجملة والتجزئة، والنقل والتخزين والخدمات اللوجستية، والقطاع المالي وأنشطة التأمين، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعقارات والبناء، والسياحة، والزراعة والأمن الغذائي.

ومن أبرز الشركات الإماراتية المتواجدة بالسوق المصرية والتي تحرص على توسعة أعمالها اتصالات مصر، إعمار، موانئ دبي العالمية، ماجد الفطيم، الفطيم، فنادق روتانا، وصندوق مبادلة والذي يعد ضمن أكبر 10 صناديق سيادية على مستوى العالم، وجنان، والظاهرة، وأبو ظبي القابضة، ودراجون، ودانة غاز.

### مجلس الأعمال الإماراتي المصري

أعلنت وزارة الاقتصاد الإماراتية، ووزارة التجارة والصناعة بمصر إطلاق مجلس الأعمال الإماراتي المصري، بهدف تنمية الشراكة بين مجتمع الأعمال الإماراتي ونظيره المصري، وتسهيل وصول شركات البلدين إلى الفرص في أسواق الجانب الآخر وتعظيم القيمة المضافة من الاستثمارات المشتركة والمتبادلة، وتوفير المعلومات والخدمات للمستثمرين ورجال الأعمال. كما يهدف المجلس إلى تعزيز التواصل مع الجهات الحكومية المعنية في البلدين لتيسير أنشطة الأعمال وتشجيع إقامة المشروعات الاستثمارية وزيادة التبادلات التجارية، والمساهمة في نقل المعرفة والتكنولوجيا.

وأسست مصر والإمارات خلال نوفمبر 2019، منصة استثمارية استراتيجية مشتركة بقيمة 20 مليار دولار للاستثمار المشترك في مجموعة متنوعة من القطاعات والمجالات والأصول، أبرزها: الصناعات التحويلية، والطاقة التقليدية والمتجددة، والتكنولوجيا، والأغذية والعقارات، والسياحة، والرعاية الصحية، والخدمات اللوجيستية، والخدمات المالية، والبنية التحتية وغيرها.



## 51 مليار دولار الاستثمارات الإماراتية في مصر.. وخلال السنوات الخمس المقبلة 35 مليار

3 مليارات دولار قيمة التبادل التجاري بين مصر والإمارات خلال الـ10 أشهر الأولى من عام 2021 مقابل 3.8 مليار دولار خلال الفترة نفسها من عام 2020

2 مليار دولار قيمة الواردات المصرية من الإمارات خلال الـ10 أشهر الأولى من عام 2021 مقابل 1.2 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2020

3.4 مليار دولار قيمة تحويلات المصريين العاملين بالإمارات خلال العام المالي 2020-2019 مقابل 3.1 مليار دولار خلال العام المالي 2019-2018

41 مليون دولار قيمة تحويلات الإماراتيين العاملين في مصر خلال العام المالي 2020-2019 مقابل 45.5 مليون دولار خلال العام المالي 2019-2018

## مصر والإمارات تؤسسان منصة استثمارية مشتركة بقيمة 20 مليار دولار للاستثمار المشترك في مجموعة متنوعة من القطاعات والمجالات والأصول

### تبادل تجاري

بلغت قيمة التبادل التجاري بين مصر والإمارات نحو 3 مليارات دولار خلال الـ10 أشهر الأولى من عام 2021 مقابل 3.8 مليار دولار خلال الفترة نفسها من عام 2020، بحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر.

وارتفعت قيمة الواردات المصرية من الإمارات لتصل إلى مليارى دولار خلال الـ10 أشهر الأولى من عام 2021 مقابل 1.2 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2020 بنسبة ارتفاع قدرها 64.9%

وتراجعت قيمة الصادرات المصرية للإمارات لتسجل مليار دولار خلال الـ10 أشهر الأولى من عام 2021 مقابل 2.6 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2020 بنسبة انخفاض قدرها 60.2%.

وسجلت قيمة تحويلات المصريين العاملين بالإمارات 3.4 مليار دولار خلال العام المالي 2020-2019 مقابل 3.1 مليار دولار خلال العام المالي 2018-2019 بنسبة ارتفاع قدرها 9.5%.

وبلغت قيمة تحويلات الإماراتيين العاملين في مصر نحو 41 مليون دولار خلال العام المالي 2020-2019 مقابل 45.5 مليون دولار خلال العام المالي 2018-2019 بنسبة انخفاض قدرها 9.9%.

ارتفعت صادرات مصر من «الحلي والأحجار الكريمة» خلال الفترة «يناير- مارس» 2020 بنحو 58% بقيمة 290 مليون دولار لتبلغ 793 مليون دولار مقابل 503 ملايين دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي.

واحتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى من حيث الدول المستوردة للحلي والأحجار الكريمة مستحوذة على نحو 70.3 % من إجمالي الصادرات بما قيمته 558 مليون دولار.

قفزت الصادرات المصرية للإمارات أيضًا خلال تلك الفترة من الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزائها، محققة زيادة بقيمة 11.72 مليون دولار، لتصل إلى 53.358 مليون بالمقارنة مع 41.638 مليون دولار في نفس فترة المقارنة.

بينما تراجعت صادرات منتجات الزيوت العطرية ومستحضرات التجميل بشكل طفيف لتصل إلى نحو 12.191 مليون دولار، مقابل 12.539 مليون في الربع الأول من العام الماضي وفقا لـ«الجهاز المركزي للإحصاء».

قفزت صادرات مصر من منتجات الفواكه والثمار الصالحة للأكل للإمارات خلال الربع الأول من العام الجاري، مسجلة نحو 24.765 مليون دولار، مقارنة مع 20.537 مليون دولار في نفس الفترة حتى 2019.

وشملت الصادرات المصرية للإمارات المراجل والآلات والأجهزة الآلية وأجزاءها بقيمة 8.638 مليون دولار، مقارنة مع 1.893 مليون في نفس فترة المقارنة من 2019، وحققت صعودًا قدره 6.745 مليون.

وأوضحت نشرة التجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء على استحواذ الإمارات على 4.6% من إجمالي تجارة مصر الخارجية خلال شهري يناير وفبراير 2020.

واستحوذت الإمارات العربية المتحدة على 9.7% من قيمة الصادرات المصرية لتحتل المركز الأول بقائمة أكبر الدول المستوردة من مصر خلال شهري يناير وفبراير 2020.

وزادت قيمة الصادرات المصرية للإمارات لنحو 520.862 مليون دولار في مقابل 388.723 مليون دولار بنسبة 34%، كما شهدت ارتفاعا خلال فبراير بنسبة 41.1% لتسجل 253.513 مليون دولار في مقابل 179.712 مليون دولار خلال فبراير 2019.

وبلغ حجم التبادل التجاري غير النفطي بين البلدين خلال النصف الأول من عام 2021 نحو 13.3 مليار درهم مقارنة بنحو 12.5 مليار درهم خلال الفترة ذاتها من عام 2020، بنمو وصل إلى 7%. فيما بلغ حجم ذلك التبادل خلال عام 2020 نحو 26 مليار درهم مقابل 22.1 مليار درهم خلال عام 2019، وبنمو أكثر من 17% على الرغم من تداعيات الجائحة على أنشطة التجارة إقليميًا وعالميًا.

# تنمية عادلة

## معاون وزير الإسكان: 37 مدينة جديدة في 2030

# د. وليد عباس: توزيع عادل للتنمية العمرانية في عصر الرئيس السيسي

***تنمية في كل المحافظات والمدن.. توزيع عادل للمشروعات وصلت إلى صعيد مصر وسيناء.. تدريب وتحول رقمي.. خطط مستقبلية لمستقبل مصر.. كان ملخص الحوار مع الدكتور وليد عباس، معاون وزير الإسكان والمشرف علي قطاع التخطيط بهيئة المجتمعات العمرانية، يرصد الإنجازات على أرض الواقع، ينقلك من الساحل الشمالي إلى الصعيد.. ومن الصعيد إلى سيناء والوجه البحري.. يرسم صورة لمستقبل مصر الحديثة في عهد الرئيس عبدالفتاح السيسي.. فإلى نص الحوار.***

في البداية، قال الدكتور وليد عباس إن عام 2021 شهد عددًا كبيرًا من الإنجازات التي قامت بها هيئة المجتمعات العمرانية، في العديد من المجالات سواء مجال الاستثمار أو التنفيذ، وحتى إعداد المخططات ومتابعة المدن الجديدة، مشيرا إلى أن إقبال المستثمرين على التقدم بطلبات تخصيص أراضٍ، منها 2272 طلب تخصيص على 480 قطعة أرض في عدد من المدن، بإجمالي مساحة تصل إلي 5700 فدان تقريبًا، بأنشطة متنوعة منها العمراني والتجاري والخدمي والطبي وغيرها من الأنشطة المتنوعة.

وأوضح أن هناك عددًا من المستثمرين لديهم استثمارات أجنبية سواء كانوا مصريين أو غير مصريين، وفي هذه الحالة يتم تسديد سعر الأرض بالدولار الأمريكي، وبالفعل هناك 26% من الأراضي التي تم تخصيصها خلال العام الماضي، تم تسديدها بالدولار الأمريكي، عن طريق التحويلات من الخارج، وهو ما ساعد في توفير عملة صعبة للبلد، بالإضافة إلي توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وبالأرقام والإحصاءات يوفر قطاع العقارات فرص عمل غير مباشرة تصل إلى 2.4 مليون فرصة عمل، تقوم على إعدادات التشغيل والمخطط والتنفيذ والتشغيل، كلٌ يبدأ في توقيت واحد إضافة إلي العمالة المباشرة.

### مشروعات جديدة

وأضاف معاون وزير الإسكان والمشرف علي قطاع التخطيط بهيئة المجتمعات العمرانية، أن العام الماضي شهد أيضًا 296 مشروعًا جديدًا، من عمراني لخدمي لاستثماري، بمعدل 25 قرارًا وزاريًا شهريًا موزعة علي جميع أنحاء الجمهورية، مقابل 130 قرارًا في عام 2020، وهو يعني أن هناك إقبالًا من المستثمرين، وسرعة في الإجراءات من قبل الجهات الحكومية، بالإضافة إلي المتابعة المستمرة في خطوات التنفيذ. مؤكدًا أن التنمية العمرانية في عصر الرئيس عبدالفتاح السيسي تختلف عن العصور الماضية، وأصبحت موزعة توزيعًا جغرافيًا عادلًا على مستوي الجمهورية، وليس حكرًا على القاهرة الكبرى والمدن الساحلية فقط كما في الماضي، وإنما أصبح المخطط العمراني والمدن الجديدة في كل أنحاء الجمهورية، فهناك مشروعات في الصعيد من مخططات عمرانية لجامعات وخدمي وتجاري ومدارس، وهو ما كان يفتقده أهالي الصعيد من قبل. مشيرًا إلى أن 55 مشروع من ضمن القرارات الوزارية الـ296 التي صدرت في عام 2021 من مدن الجيل الرابع، بإجمالي مساحة 38 ألف فدان تقريبًا.

### الساحل الشمالي

وحول قرارات التصالح بالساحل الشمالي على المشروعات القائمة، قال الدكتور وليد عباس إنه قد صدرت قرارات تصالح لما يقترب من 25 مشروعًا بالساحل الشمالي، وهو عدد كبير، وتم الانتهاء من تقنين 12 مشروع بالساحل الشمالي، وهو ما وعدنا به المستثمرين الانتهاء سريعًا من مراجعة طلبات التقنين لطلباتهم، منها مشروعات كانت متوقفة، وتم توفيق أوضاعهم، وفي صدد إصدار القرارات الوزارية لها، ويقسم كل مشروع لمراحل، ينتهي من مرحلة ثم يبدأ في المرحلة الثانية، حتى لو وقع أي تعثر أو تأخير لا يتسبب في أي ضرر على المستثمر أو العميل أو الدولة، ويعمل بجدول بفترة زمنية محددة، وكل مشروع له نصيب من الواجهة الشاطئية حسب المخطط العمراني للمنطقة، والمستثمر متعاون جدًا بدأ يشعر بالطمأنينة لشكل المخطط الجديد وسرعة استصدار القرارات. وتابع معاون وزير الإسكان: إن خطوات التخصيص أصبحت معروفة بالساحل الشمالي، دخول لجنة، وتحصل علي الموافقة ثم تجهيز عقد، ثم قرار وزاري، وبعد القرار الوزاري تبدأ في استصدار الرخص وتبدأ في الإنشاءات، وهو أسهل وأبسط وأوضح بكثير؛ خاصة أن العمل أصبح مع جهة واحدة بخطوات محددة، عكس تعدد الجهات والولايات في الماضي.

**26% من الأراضي التي تم تخصيصها خلال العام الماضي تم تسديد قيمتها بالدولار الأمريكي**

## تقسيم الحدود

بالإضافة إلى تقسيم الحدود من جديد طبقا للمخطط المعتمد، وتم إصدار قرارات وزارية للمشروعات، وقد صدر قرار في شهر يونيه 2020 بنقل تبعية الساحل الشمالي لهيئة المجتمعات العمرانية، وخلال عام ونصف العام تم عمل المخطط وإصدار القرارات التي ذكرتها، بإجمالي 5000 فدان تقريبًا.

وكشف الدكتور وليد عباس أن المشروعات الجديدة فقط وفرت ما يقترب من 300 ألف فرصة عمل جديدة في عام واحد، كما ساهمت مشروعات التطوير والتنمية العمرانية بشكل مباشر في خفض معدلات البطالة في الدولة بشكل ملحوظ، فقد انخفضت معدلات البطالة خلال العام الماضي من 13% إلى 7% وهناك مشروعات تنموية في جميع المجالات من المنتظر أن تخفض معدل البطالة في العام الجديد.

## شهران فقط

وأكد معاون وزير الإسكان أن الوقت الزمني لحصول المستثمر على قطعة أرض بداية من الدخول في لجنة التفاوض وحتى الانتهاء من التخصيص، في حالة أن أوراقه جميعها مكتملة، ولا يوجد اعتراض على بنود التفاوض بالعقود بين الهيئة والمستثمر، تتم في فترة زمنية في حدود شهرين، ولكن أي تأخير في الإجراءات تعود لاستكمال الأوراق أو التفاوض مع لجنة التفويض بالهيئة على بنود العقد، وهناك مرونة في التفاوض على بنود العقود مع المستثمرين بما لا يخل بحقوق الدولة.

وقال الدكتور وليد عباس، إنه تم إصدار 690 أمر إسناد، و1350 موافقة طرح، في مشروعات التشييد والبناء، وتوفير مزيد من فرص العمل للمشروعات الجديدة.

## الإسكان الاجتماعي

وفى سياق متصل، أكد الدكتور وليد عباس أن هناك مخططات لـ200 ألف وحدة ضمن مشروع سكن لكل المصريين، ضمن الإسكان الاجتماعي ومنخفضي الدخل، بالإضافة إلي 25 ألف وحدة ضمن الإسكان المتوسط و13 ألف وحدة إسكان مميز كمرحلة أولى، بإجمالي ما يقرب من 238 ألف وحدة سكنية تحت الإنشاء حاليًا ونسب التنفيذ وصلت إلي مراحل متقدمة من إنشاءات خراسانية، ثم سيتم بعد ذلك طرحها.

## المدن الجديدة

وعن تطوير المدن الجديدة.. قال معاون وزير الإسكان، إن 8.2 ألف فدان تقريبًا هي المخططات التفصيلية للمساحات التي تم تخطيطها داخل

المدن الجديدة خلال عام 2021 على مستوى الجمهورية، بأنشطة مختلفة عمرانية وسكنية وخدمية، وهي مساهمة في زيادة المساحات القابلة للطرح والتنمية، وأيضًا مساهمة في توفير الخدمات للمواطنين القاطنين بالمدن الجديدة، إضافة إلى مساحات المدن نفسها، كل هذه مخططات تفصيلية، لكل الخدمات التي يحتاجها المواطن، بداية من السكن للخدمات بكل أنواعها لتوفير حياه متكاملة.

وقال معاون وزير الإسكان، إنه يوجد 24 مدينة قائمة، ونقوم حاليًا بتطوير هذه المدن ومتابعتها، بالإضافة إلي 37 مدينة جديدة حسب مخطط 2030، وهي مقسمة إلي 3 أجزاء: المرحلة الأولي 17 مدينة والتي اجتزنا فيها ما يقرب من 75% تقريبًا، وهي ما شاهدنا افتتاحاتها في الصعيد، والعاصمة الجديدة والعلمين الجديدة والمنصورة والجلالة والإسماعيلية الجديدة وغيرها من المدن التي افتتحها الرئيس عبدالفتاح السيسي للتوسع العمراني الجديد، وشاهدنا هذه الافتتاحات في أسبوع الصعيد من مدينة قنا الجديدة وأسوان الجديدة وغرب أسيوط وغيرها.

المرحلة الثانية وهي 14 مدينة كان من المفترض الانتهاء منها في أواخر 2021، وبالفعل وصل فيها نسبة الإنجاز إلي 30% وهي نسبة كبيرة في فترة زمنية قصيرة، منها رشيد سواري الإسكندرية، وسفنكس الجديدة وحدائق أكتوبر، وغيرها من المدن التي دخلت معنا في المرحلة الثانية.

والمرحلة الثالثة والمكونة من 6 مدن بخلاف الساحل الشمالي، ندرس حاليًا المواقع المناسبة لإنشائها منها نجع حمادي، وبني مزار وشرق العوينات والنوبارية، وهناك عدد من المواقع ندرسها بعناية مخطط متكامل للتنمية، ليكون



هناك يسر وسهولة للوصول للمدن، بالإضافة إلي قيام هذه المدن علي قاعدة اقتصادية قوية تعتمد علي صناعة إستراتيجية، أو تجارة معينة، أو قريبة من الموانئ لتكون جاذبة للسكان وتخلق مجتمعات متكاملة مع خلق فرص عمل جديدة، وبعض المواقع تم اختيارها بالفعل بالتنسيق مع التخطيط العمراني، وسيتم الإعلان عنها في الوقت المناسب، بمجرد الانتهاء من المخطط والعمل عليه.

## سيناء والتنمية

وأكد الدكتور وليد عباس، أن سيناء في أولويات التنمية من البداية، منها مدينة شرق بورسعيد «سلام» مدينة ضخمة جدًا وتعد من المدن المليونية، المتكاملة صناعة وتجارة وزراعة، وبجانب الموانئ من أهم المدن الجديدة، بالإضافة إلي مدينة بئر العبد من الـ14 مدينة الجديدة في المرحلة الثانية، وهناك أيضًا مدينة رفح الجديدة، ثلاث مدن جديدة بالإضافة إلي توجه الدولة لمنطقة التجلي الأعظم بمدينة سانت كاترين بقوة، وهي من أجمل المدن بشبه جزيرة سيناء، والرئيس عبدالفتاح السيسي مهتم بشكل مباشر بتطوير التجلي الأعظم، خاصة أن المدينة تمتلك معجزات للرسل والأنبياء، والتي جمعت كل الأديان السماوية، إضافة إلي موقعها الجغرافي المتميز ومناخها المختلف الذي ينافس أجمل الدول الأوروبية.

## تدريب وتنمية

وأشار معاون وزير الإسكان إلى اتجاه الدولة للتنمية وأيضًا للتدريب ورفع كفاءة العامل على كل المستويات، وتحويل كل القطاعات بالدولة إلي التحول الرقمي، وإنشاء وحدة للتحول الرقمي داخل الهيئة، وبالفعل هذه الوحدة بدأت تعمل علي الواقع، وأهم ما في الموضوع هو العامل البشري، وبالفعل بدأنا في تطوير كفاءة العامل وتنمية مهاراته، لكي يستطيع تطبيق البرامج الحديثة باستخدام التكنولوجيا، وتم تدريب 80 مهندسًا خلال العام الماضي، بالتعاون مع الشركة المسئولة عن تطبيق نظام GIS بالهيئة وبدأنا في تطبيق المنظومة الإلكترونية، منظومة تخصيص فوري للمشروعات، وجاري تجهيز منصة تكون مسئولة عنها بالتعامل من خلالها. والتعاون مع هيئة التخطيط العمراني، في إعداد المخططات، والبدء في العمل عن طريق وحدة رصد حضري والتي تشمل كل المعلومات الخاصة بالمدن الجديدة، لكي تكون مرصدًا حضريًّا تشمل كل المعلومات عن المدن الجديدة.

## التصالح مع مخلفات البناء

وعن إعادة فتح التصالح لمخالفات البناء.. قال إن قرارات التصالح لمخالفات البناء كان لها فترة محددة وفرصة للتصالح وانتهت، وهو قانون لا يجوز أن يتم مد المهلة إلا بقانون جديد، ويحتاج إلى تشريع جديد، ولكن كل المخالفين الذين قدموا في المهلة القانونية المحددة تتم دراسة ملفاتهم، وسيتم التصالح حتي آخر خطوة طالما في حدود ما نص عليه القانون.

وعن قانون اتحاد المطورين العقاريين، قال إن الأمر في نصابه الطبيعي، ومجرد مراجعة للبنود، ومناقشات مفتوحة مع الجميع حتي لا يصدر به أي عيوب تشريعية، وأيضا يكون القانون متكافئًا لكل الأطراف، خاصة أنه لا يجوز وجود أي ثغرات بعد التطور الجديد الذي تشهده الدولة وحتي يكون الأمر أكثر تنظيمًا، وأعتقد أنه جاهز الآن بعد الحوار المجتمعي والمراجعة للعرض على مجلس النواب.

**692**

**مشروعًا جديدًا خلال العام الماضي.. 30% منها في الصعيد**

**832**

**ألف وحدة سكنية تحت الإنشاء حاليًا.. ونسب التنفيذ وصلت إلى مراحل متقدمة**

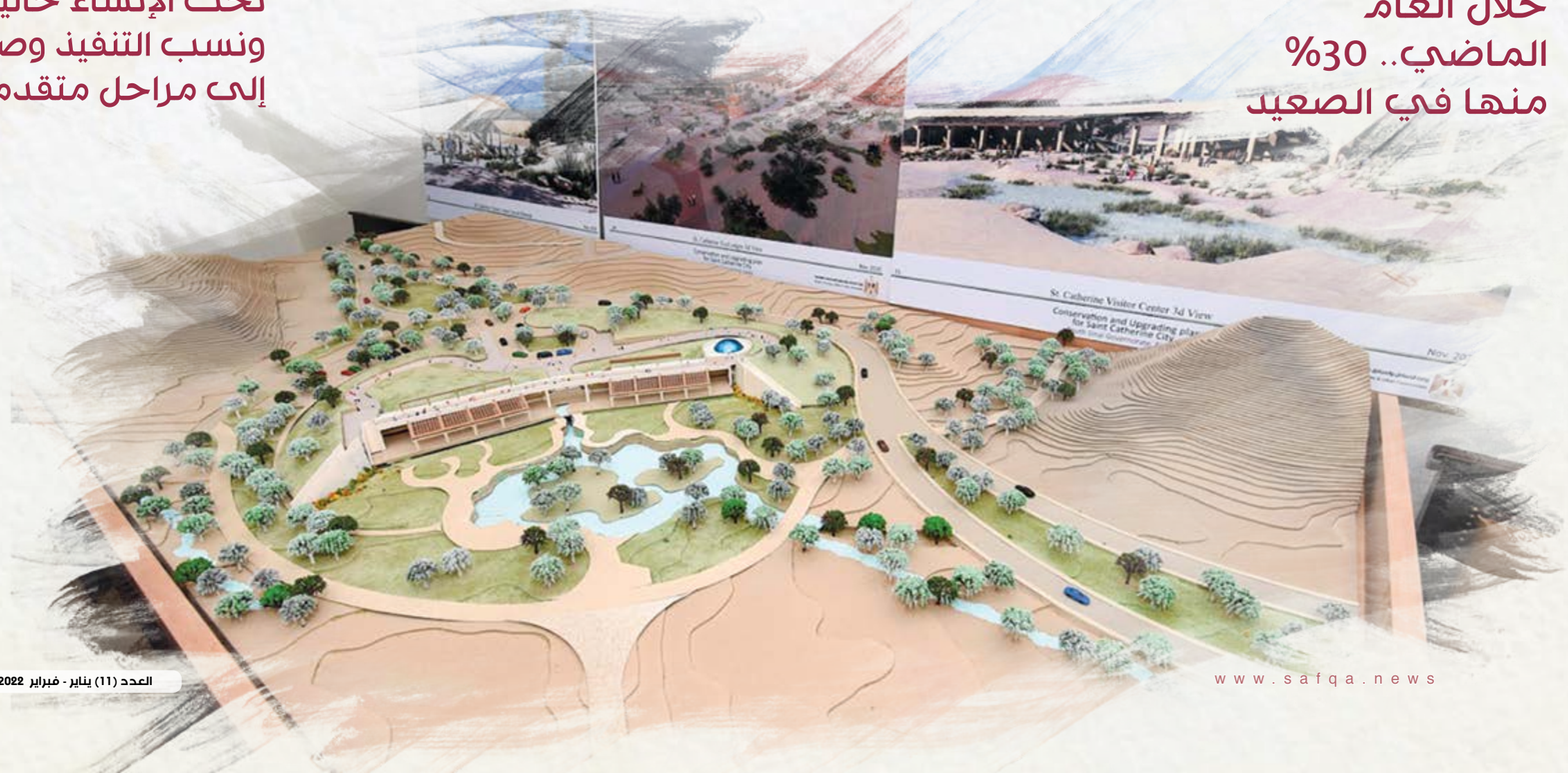

***«تحويل التحديات المتراكمة إلى فرص استثمارية واعدة، ترتكز على بنية تحتية قوية وقادرة على الوفاء بمتطلبات المشروعات الاستثمارية، من حيث توفر الطاقة اللازمة لتشغيل المصانع، وتطوير وإنشاء شبكة طرق وفقًا لأحدث المعايير الدولية، وتوفر العملة الصعبة أيضًا، والأمن والاستقرار، والأراضي المرَّفقة»..كانت سياسة الرئيس عبدالفتاح السيسي خلال سنوات حكمه.***

# الاقتصاد المصري نجم ساطع عالميًا في 2022

## مصر ملاذ آمن للمستثمرين بدعم من ثقة المؤسسات المالية

على عكس دول العالم أثناء انتشار جائحة كورونا فإن العمل في المشروعات القومية وغيرها لم يتوقف، وسط تأكيدات من الرئيس السيسي أن الاقتصاد المصري مستعد يتحمل صدمات أكثر قد يسببها الوباء على العالم ومصر، مؤكدًا أن العمل جاري لتحسين مؤشرات الاقتصاد في مصر وإضافة مشروعات قومية جديدة لتحقيق التنمية وتجهيز الدولة للانطلاق لمستقبل أفضل.

«الاقتصاد المصري.. نجم ساطع عالميًا في مجال الإصلاح الاقتصادي».. حسبما قالت كريستالينا چورجيفا، مدير صندوق النقد الدولي، بعدما فاق أداء الاقتصاد توقعات مؤسسات التمويل الدولية، وعكست التقارير الدولية والتحليلات، رؤية مميزة لأداء الاقتصاد المصري على مدار السنوات الماضية؛ خاصة منذ تنفيذ خطوات برنامج الإصلاح الاقتصادي بنهاية عام 2016.

ونجحت الدولة خلال السنوات السبع الماضية، في تأسيس اقتصاد وطني قوي، يتمتع بالمرونة والتنوع، عبر الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي أسهمت في استقرار الاقتصاد، وتحسين أدائه المالي، وقدرته على امتصاص الصدمات وتجاوز الأزمات.

يذكر أن مصر تتبنى استراتيجية شاملة لتحسين مناخ الاستثمار وإنشاء بيئة مواتية وحاضنة تشجع مجتمع الأعمال على التوسع في الإنتاج، وهو ما يدعم التوقعات الإيجابية لاتفاق الاقتصاد المصري في العام الجاري.

تقرير «الرؤية والإنجاز.. مصر تنطلق»، الذي أعده مجلس الوزراء، يشير إلى أن الدولة في عهد الرئيس السيسي دفع معدلات النمو الاقتصادي، وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية في جميع القطاعات، بعد أن روّجت لخريطة مصر الاستثمارية، إلى جانب تعزيز البنية التكنولوجية، والتحول الرقمي، والشمول المالي، وتعظيم الاستفادة من الأصول غير المستغلة، وإعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام، إلى جانب دعم استقرار معدلات الدين العام، ما دعم بدوره قدرة الاقتصاد المصري على تحقيق نمو متوازن ومستدام.

في سياق متصل، استمرت الحكومة في تحديث البنية التحتية وتوسيعها بمشاريع ضخمة في مجالات البنية التحتية والإنتاجين الصناعي والزراعي. ومن بينها مشاريع السكك الحديدية والطاقة الكهربائية والمياه والإسكان والبتروكيماويات. وقد خصصت الدولة لها عشرات مليارات الدولارات من خلال ضمانات واستثمارات خاصة وقروض أجنبية. ورغم الاعتماد على القروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الغربية الأخرى لمصر، ساعدت سياسات التيسير النقدي التي تتبعها البنوك المركزية الرئيسية مثل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي، ما يجعل الفوائد منخفضة وخدمة الديون أقل تكلفة.

ومع استقرار الجنيه المصري وارتفاع نسبة الفائدة التي تقدمها البنوك المصرية وعوائد الاستثمار العالية في السندات الحكومية الخاصة بمشاريعها، تدفقت استثمارات من الخارج بحدود 6 مليارات دولار خلال العام الماضي شكلت 15 بالمائة من مجمل الاستثمارات المتدفقة إلى القارة الأفريقية. وما تزال خدمة الديون الخارجية تحت السيطرة مقارنة بحجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الجيد.

ومن العوامل الأخرى التي عززت النمو زيادة إيرادات القطاعين الزراعي والصناعي من صادرات الحديد والأسمنت والألمنيوم والبلاستيك والخضار والحمضيات، بفعل زيادة الطلب المحلي والعالمي عليها. كما انتعشت السياحة، ويعزز استئناف الرحلات السياحية الروسية إلى مصر قدوم المزيد من السياح والتدفقات المالية إلى الخزينة المصرية.

### إشادة دولية

أشادت وكالة «فيتش» العالمية للتصنيف الائتماني، بقدرة الاقتصاد المصري على الصمود أمام جائحة «كورونا»، واعتبرته نقطة مضيئة بين اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، متوقعة أن تكون مصر هي الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي على مدار السنوات الأربع المقبلة (2021-2025).

فيما توقع صندوق النقد الدولي، أن يصبح الاقتصاد المصري ثاني أكبر اقتصاد على المستوى العربي والإفريقي في 2022، بقيمة 438.3 مليار دولار، كما تشير تقديرات البنك الدولي إلى ارتفاع معدل نمو الاقتصاد المصري في العام المالي 2021-2022 إلى 5%، وذلك مقارنة بـ3.3% في العام المالي السابق عليه. ورفع توقعاته لنمو الاقتصاد المصري في عام 2022 إلى 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي،

## العمل في المشروعات القومية لم يتوقف أثناء كورونا.. على عكس دول العالم

مقابل توقعات سابقة في شهر أكتوبر الماضي عند 5%، وجاءت توقعات البنك الدولي نتيجة لتحسن الطلب الخارجي من الشركاء التجاريين الرئيسيين، بجانب التوسع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاع استخراج الغاز، والتحسن التدريجي في قطاع السياحة.

أبدى عدد من الخبراء الاقتصاديين وبنوك الاستثمار تفاؤلهم بأداء الاقتصاد المصري في العام الجديد 2022، متوقعين مواصلة تعافيه من تداعيات فيروس كورونا، بدعم من عودة مساهمة العديد من القطاعات في معدلات النمو الاقتصادي، واستمرار التضخم في نطاق سيطرة البنك المركزي مع تلاشى الضغوط التضخمية العالمية.

وذكرت مجموعة أكسفورد للأعمال، أنّ سلسلة الإصلاحات المالية والنقدية ساعدت في تعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصنعة محليًا، وجذب العديد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، بينما أكد البنك الدولي، أنّ الإصلاحات الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة ساعدت على استقرار الاقتصاد المصري، وتحسين أدائه المالي، ما ساعد على تأهيله لتجاوز أزمة كورونا.

وقالت وكالة «موديز»، قولها: «يدعم السجل الحافل في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، والمالية ملف مصر الائتماني، إضافة إلى مساهمته في استعادة تحقيق الاقتصاد لفوائض أولية، المرجح الاستمرار في تحقيقها خلال السنوات المقبلة».

أما معهد التمويل الدولي فقال: «ساهمت إصلاحات ما قبل أزمة كورونا، مدعومة بالسياسات النقدية والمالية، في جعل مصر الدولة الوحيدة بالمنطقة التي تجنبت الانكماش الاقتصادي عام 2020، ومن المتوقع أن يكون النمو معتدلا خلال السنوات المقبلة».

وقالت مؤسسة «ستاندرد أند بورز»: «نري آفاق قوية على المدى المتوسط لنمو الاقتصاد

## استراتيجية شاملة لتحسين مناخ الاستثمار وإنشاء بيئة مواتية وحاضنة تشجع مجتمع الأعمال على التوسع في الإنتاج

# تحويل التحديات المتراكمة إلى فرص استثمارية.. سياسة الرئيس السيسي

المصري مدعومة بالتنفيذ المستمر للإصلاحات المالية والاقتصادية، باستثناء تأثيرات جائحة كورونا على المدى القصير، كما أنّ تعافي النمو وانخفاض أسعار الفائدة من شأنهما خفض الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي».

### تقارير محلية

وأظهرت أحدث التقارير الاقتصادية الصادرة من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، أن الاقتصاد المصري، بدأ يستعيد نشاطه بعد أزمة كورونا، التي عصفت به منذ منتصف 2021، حيث نما بنسبة 7.7% خلال الربع الثاني من العام الحالي، وحقق في الربع الثالث أعلى معدلات نموه في 20 عاما بنسبة 9.8%.

وبدأ نشاط الاقتصاد المصري بدأ في التحسن منذ منتصف 2021، بعد تعافٍ نسبي في قطاع السياحة، وعودة معدلات الإشغال للفنادق، «ما يجعل توقعاتنا متفائلة نحو عام 2022»، وسط توقعات باستمرار التعافي الاقتصادي خلال 2022 ليسجل معدل نمو 5.7% بنهاية العام المالي الجاري، و6% بنهاية 2022-2023، بدعم من تحسن الاستثمارات وميزان الخدمات والمشروعات الكبرى التي تنفذها الحكومة، والقطاعات التي تتمتع بمرونة نسبية للتعامل مع مختلف المعطيات مثل قطاع الزراعة والتشييد والنقل والاتصالات والتجارة الداخلية والعقارات والخدمات الحكومية، بشرط استقرار الأوضاع الصحية العالمية بشأن فيروس كورونا.

### سعر الصرف

من جانبه، أشاد معهد التمويل الدولي بمرونة سعر الصرف، والتي من شأنها مساعدة الاقتصاد المصري على استيعاب آثار الصدمات الخارجية، وتحسين قدرته التنافسية، فيما أكدت «موديز» تحسن القدرة التنافسية للاقتصاد المصري بعد تعويم الجنيه، مما سيدعم النشاط الاستثماري بالقطاعات المختلفة.

وحقق الجنيه المصري أداءً قويًا بالمقارنة مع مختلف عملات دول العالم على مدار السنوات السابقة، متجاوزًا تبعات جائحة «كورونا» على الاقتصاد العالمي، كما أن الجنيه المصري أفضل عملات الأسواق الناشئة أداءً أمام الدولار خلال الفترة من 2017/6/30 حتى 2021/7/28 بنسبة تحسن بلغت 13.1%.

### سوق المال

تسود حالة من التفاؤل في سوق المال المصرية، بالعام، وسط ترقب للطريحات الجديدة (الحكومية والخاصة) والتي ستزيد من حجم الطلب والسيولة، فضلًا عن عودة الأجانب للاستثمار في سوق الأوراق المالية، مما يزيد من حالة الطلب في السوق.

يذكر أن الحكومة تمتلك خطة لطرح العديد من الشركات في البورصة المصرية لدعم مشاركة القطاع الخاص والأفراد في مشروعات القطاع العام ومشروعات جهاز الخدمة المدنية، ضمن خطة الحكومة التخارج من قطاعات كثيرة مما يحفز على زيادة الاستثمارات الخاصة حيث يجري الإعداد لطرح شركتين من شركات الخدمة المدنية ونحو ثلث شركات من قطاع الأعمال العام خلال النصف الأول من العام الجاري.

### القطاع الخاص

جهود الدولة لتحفيز مشاركة القطاع الخاص والقوانين التي يتم تحديثها، وحل مشاكل ومعوقات الاستثمار، وتقديم حوافز أكثر للاستثمار تدفع القطاع الخاص إلى زيادة الاستثمار الخاص خلال العام الجديد من 335 مليار جنيه العام الماضي إلى 400 مليار جنيه، بحسب تقديرات خبراء الاقتصاد، فعودة النشاط الاقتصادي وانتشار توزيع تطعيمات كورنا، يعطيان القطاع الخاص ثقة أكبر لضخ استثمارات في مناخ أقل مخاطرة.

### مراحل الإصلاح

استهدفت الدولة في المرحلة الأولى للإصلاح، تشجيع النمو بقيادة القطاع الخاص، وإعادة بناء الاحتياطات الدولية، فضلًا عن تخفيض عجز الموازنة إلى خانة الآحاد، وتعزيز الموارد العامة للدولة، وتحرير سعر الصرف لإعطاء مرونة للبنوك العاملة في مصر، لتسعير شراء وبيع النقد الأجنبي لتصحيح سياسة تداوله.

أما المرحلة الثانية للإصلاح الاقتصادي، تضمّنت التركيز على مكتسبات الإصلاح الاقتصادي، وتعزيز مرونة الاقتصاد المصري، وتعزيز الحماية الاجتماعية وإعطاء الصبغة الاجتماعية الاهتمام الأكبر من خلال إصلاح منظومة الدعم، والتركيز على شعور المواطن بثمار الإصلاحات الاقتصادية التي أجريت في المرحلة الأولى.





## القطاع المصرفي يتمتع بنسب مرتفعة من السيولة بالعملة المحلية وفوائض في صافي الأصول الأجنبية

### مؤشرات اقتصادية

المؤشرات الاقتصادية للدولة خلال عملية الإصلاح حققت الانضباط المالي والسيطرة على الدين العام حفاظا على تحسن الأداء المالي، ووصل صافي الاحتياطات الدولية للدولة لمستويات مطمئنة لتغطية الواردات السلعية بفضل تحسن مصادر النقد الأجنبي، وتحسن سعر الصرف، مع تحسن التصنيف الائتماني للدولة المصرية بفضل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي.

### مصر تتقدم

تقدمت مصر 26 مركزًا في مؤشرات التنافسية لتصل للمركز الـ93 عالميا في عام 2019، بعدما كانت 119 في 2014، كما تقدمت مركزين بمؤشر مرونة العمل العالمي لتصل للمركز الـ70 خلال عام 2021، وتقدمت 13 مركزا بمؤشر ريادة الأعمال العالمي، لتصل للمركز الـ81 في عام 2019. كما تقدمت 29 مركزا بمؤشر شفافية الموازنة لتصل للمرتبة الـ61 عالميا في عام 2019، كما تقدمت 5 مراكز بمؤشر جاذبية الاستثمار المباشر في أفريقيا لتصبح في المركز الأول، كما تقدمت 5 مراكز بمؤشر جاذبية الدول لرأس المال المغامر ورأس المال الخاص لتصبح في المركز الـ53 عام 2019.

### توقعات مستقبلية

صندوق النقد الدولي أشار إلى أبرز التوقعات للمؤشرات الاقتصادية خلال السنوات المقبلة، وأشار إلى زيادة إجمالي الإيرادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لتسجل 18.6% عام 2022/2021، و18.7% عام 2023/2022، و18.9% عام 2024/2023، و19.1% عام 2025/2024.

كما توقع الصندوق تراجع العجز الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ليسجل 7% عام 2022/2021، و6.2% عام 2023/2022، و5.7% عام 2024/2023، و5.3% عام 2025/2024، بينما توقع استمرار تحقيق فائض أولي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ليسجل 1.5% عام 2022/2021، و2% في أعوام 2023/2022 و2024/2023 و2025/2024.

و تراجع عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ليسجل 3.6% عام 2022/2021، و2.6% عام 2023/2022، و2.4% في عامي 2024/2023 و2025/2024، بينما توقع تراجع الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ليسجل 89.8% عام 2022/2021، و87% عام 2023/2022، و83.4% عام 2024/2023، و79.9% عام 2025/2024.

وأظهر التقرير توقع الصندوق بتعافي صافي الاحتياطيات الدولية بفضل تحقيق أهم مصادر النقد الأجنبي مستويات قياسية خلال السنوات المقبلة، حيث توقع أن يسجل إجمالي الاحتياطيات الدولية 44.1 مليار دولار عام 2022/2021، و47.6 مليار دولار عام 2023/2022، و51.8 مليار دولار عام 2024/2023، و55.1 مليار دولار عام 2025/2024.

## مقترحات لتحفيز صناعة الغزل والنسيج والسيارات الكهربائية لتوطينها في مصر

وبالنسبة لصادرات السلع والخدمات، توقع الصندوق أن يصل حجمها لـ 50.5 مليار دولار عام 2022/2021، و60.5 مليار دولار عام 2023/2022، و68.9 مليار دولار عام 2024/2023، و75.4 مليار دولار عام 2025/2024، بينما توقع أن يسجل حجم الإيرادات السياحية 8 مليار دولار عام 2022/2021، و15 مليار دولار عام 2023/2022، و20.8 مليار دولار عام 2024/2023، و25.1 مليار دولار عام 2025/2024.

يأتي هذا في حين تشير توقعات الصندوق أن يسجل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر 8.6 مليار دولار عام 2022/2021، و11.7 مليار دولار عام 2023/2022، و14.9مليار دولار عام 2024/2023، و16.5 مليار دولار عام 2025/2024، بينما توقع أن تسجل إيرادات قناة السويس 6.6 مليار دولار عام 2022/2021، و6.9 مليار دولار عام 2023/2022، و7.3 مليار دولار عام 2024/2023، و7.6 مليار دولار عام 2025/2024.

### الجهاز المصرفي

كشف البنك المركزي المصري، أن الاقتصاد والقطاع المصرفي تمكنا من استيعاب تبعات ومخاطر كورونا على موارد العملة الأجنبية، واستطاع التعامل مع تداعيات الجائحة بكفاءة شديدة، وأسهم في الحد من تأثيراتها السلبية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

تقرير الاستقرار المالي لعام 2020، أشار إلى أن قدرة الاقتصاد والقطاع المصرفي على تجاوز تبعات ومخاطر جائحة كورونا، أدى إلى استمرار الحفاظ على استقرار سعر الصرف، وانخفاض مخاطر السوق للقطاع المصرفي، وعدم تكوّن مخاطر نظامية خاصة بتقلبات رؤوس الأموال الأجنبية.

وتمكن « المركزي» من تعزيز الاستقرار المالي دون اللجوء إلى السياسة الاحترازية الكلية، لتفعيل أي من أدواتها. مؤكدًا أن القطاع المصرفي يتمتع بنسب مرتفعة من السيولة بالعملة المحلية وفوائض في صافي الأصول

الأجنبية أسهمت في احتواء الخروج المفاجئ لاستثمارات المحافظ من سوق أذون الخزانة المحلي خلال النصف الأول من 2020. واستمرار القطاع المصرفي في تحقيق مستوى مرتفع من الاستقرار المالي، رغم تداعيات كورونا، بفضل تحديده للمخاطر بصورة دقيقة ووضع الاستراتيجيات السليمة لإدارتها، وتطبيق التعليمات الرقابية بشكل أكثر تحفظًا من المعايير الدولية للجنة بازل، وذلك بالتزامن مع اتخاذ البنك المركزي حزمة من الإجراءات الاحترازية، وإطلاق عديد من المبادرات والتعليمات التنظيمية، التي تتناسب مع طبيعة كل نشاط اقتصادي على حدة، بهدف استكمال التعافي بشكل أسرع من آثار التبعات السلبية لجائحة كورونا.

وكشف «المركزي المصري» أنه اتخذ حزمة من الإجراءات الاحترازية، التي تضمنت مساندة العملاء المتضررين من الأزمة وتقديم حزم للتحفيز، وتوفير ضمانات الائتمان، والحفاظ على سيولة كافية في النظام المصرفي، والحفاظ على استمرارية العمليات المصرفية، وسير العمل في البنوك، وضمان استمرارية عمل نظم الدفع بكفاءة وفاعلية وأمان لتدفق الأموال وإجراء التسويات بين البنوك داخليًا وخارجيًا.

وأشار إلى أن هذه الإجراءات أسهمت في استقرار القطاع المصرفي واستمراره في أداء دوره بكفاءة وفاعلية منذ بداية الأزمة، مع احتفاظه بمؤشرات سلامة مالية مرتفعة تفوق الحدود الرقابية، إضافة إلى الالتزام بتطبيق تعليمات البنك المنظمة لكل أنشطة العمل المصرفي، وهو ما أدى إلى الحفاظ على الاستقرار المالي، وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة.

وشدد على أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي، وهو ما دفع إلى اتخاذ عديد من الإجراءات والقرارات وإطلاق المبادرات لدعم هذا القطاع. وذكر أنه وجّه بتطبيق إجراءات عدة، أهمها تمويل الزيادة في رأس المال العامل للشركات،

## توجيهات رئاسية بدراسة وإقرار حزم تحفيزية لتوطين الصناعات الاستراتيجية

## إصلاحات هيكلية لدفع القطاع الخاص لقيادة قاطرة النمو الاقتصادي

بالتالي الحفاظ على معدلات الإنتاج.

كما قام المركزي المصري برفع النسبة المخصصة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من 20 إلى 25 في المئة من صافي محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة) للبنك وفقًا للمركز في 31 ديسمبر 2020، وتخصيص 10 في المئة بحد أدنى من تلك المحفظة للشركات الصغيرة، وذلك بنهاية عام 2022.

وأوضح، أنه عمل على دمج الشركات الصغيرة بالقطاع المصرفي لدعم الشمول المالي، إذ سمح بتمويل الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر ذات حجم أعمال حتى 20 مليون جنيه دون الحصول على قوائم مالية واستبدالها بتحليل بيانات بديلة عن متطلبات منح الائتمان التقليدية باستخدام نماذج تقييم رقمي تعتمد على سلوكيات العملاء وبياناتهم الاجتماعية ومعاملاتهم المالية وغير المالية، بهدف توفير وسائل تقييم سهلة وسريعة تدعم قرار منح الائتمان.

وبهدف إيجاد حلول أخرى بخلاف التمويل، أصدر «المركزي المصري» تعليمات بهدف تحفيز البنوك للمساهمة في رؤوس أموال صناديق الاستثمار المستهدفة للاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة بما فيها الناشئة، بالتالي تكون حزمة متكاملة من التمويل المدعم، إضافة إلى المساهمة برؤوس أموال مع المستثمر الصغير في مشروعاته.

### العمل مستمر

وزير المالية، د. محمد معيط أشار إلى أن مشروع موازنة العام المالي الجديد، يستهدف المضي قدمًا في تعزيز حركة النشاط الاقتصادي، في ظل جائحة «كورونا»، من خلال إجراء إصلاحات هيكلية واسعة في شتى المجالات، على نحو يُسهم في دفع القطاع الخاص لقيادة قاطرة النمو الاقتصادي، ويُساعد في توطين الصناعة، وزيادة الإنتاجية، وتعميق المكون المحلي، وتحفيز التصدير، بحيث يتم تعظيم جهود تهيئة مناخ الاستثمار، وتشجيع المستثمرين، وتذليل العقبات؛ بما يدعم التوجه نحو التوسع في الأنشطة الإنتاجية، والاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والصناعات التحويلية، والتوسع في استخدام مصادر الطاقة النظيفة المستدامة.

### الموازنة الجيدة

وأكد الوزير لحرص في مشروع الموازنة الجديدة، على إرساء دعائم الانضباط المالي، واستدامة مؤشرات الاقتصاد الكلى، إذ نستهدف معدل نمو 5.7% من الناتج المحلى الإجمالي خلال العام المالي 2023/2022، يرتفع تدريجيا إلى 6% في عام 2025/2024، وتحقيق فائض أولى 3% على المستوى المتوسط، وخفض العجز الكلى إلى 6.1% في العام المالي 2023/2022، يتراجع إلى 5.1% في عام 2025/2024، والنزول بمعدل الدين للناتج المحلى إلى أقل من 90% في العام المالي 2023/2022، وإلى 82.5% بحلول يونيو 2025، وتقليل نسبة خدمة الدين لإجمالي مصروفات الموازنة إلى أقل من 30% مقارنة مع مستهدف 31.5% خلال العام المالي 2021/ 2022، وإطالة عمر الدين ليقترب من 5 سنوات على المدى المتوسط بدلًا من 3.4 سنة حاليًا، من خلال التوسع في إصدار السندات الحكومية المتنوعة متوسطة وطويلة الأجل، واستهداف أدوات جديدة مثل الصكوك، وسندات التنمية المستدامة، والسندات الخضراء، بما يُسهم في توسيع قاعدة المستثمرين، وجذب سيولة إضافية لسوق الأوراق المالية الحكومية، على نحو يُساعد في خفض تكلفة الدين.

وكشف عن أن هناك توجيهات رئاسية بدراسة وإقرار حزم تحفيزية لتوطين الصناعات الاستراتيجية، على النحو الذي يُسهم في تعظيم قدراتنا الإنتاجية وتوسيع القاعدة التصديرية، وتعزيز تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق العالمية. وأوضح أن الحكومة تدرس حاليًا عدة مقترحات لتحفيز صناعة الغزل والنسيج، وصناعة السيارات الكهربائية، وغيرها من الصناعات التي نتطلع إلى توطينها في مصر.

# عمارة خضراء

## «رووك» تضع حجر أساس «جولدن جيت» في وسط القاهرة الجديدة باستثمارات 20 مليار جنيه

***أعلنت شركة رووك - ريدكون للمراكز الإدارية والتجارية بدء تطوير مشروع جولدن جيت، على مساحة 160 ألف متر مربع بتكلفة استثمارية تصل إلى 20 مليار جنيه (ما يوازي مليار ومائتان وخمسون ألف دولار أمريكي). يعد المشروع أول مشروعات الشركة، وهو متعدد الاستخدامات (تجاري-إداري-ترفيهي)، ويقع في موقع مميز بقلب مدينة القاهرة الجديدة وبأكبر واجهة لمشروع تطل على شارع التسعين الجنوبي بطول كيلو متر أمام الجامعة الأمريكية، ويقع بين محطتين للمونوريل، مما يسهل الوصول إليه من أي منطقة في القاهرة.***

### طارق الجمال: المشروع طفرة في تطوير العقارات التجارية ومتعددة الاستخدامات

يذكر أن شركة رووك ريدكون للمراكز التجارية والإدارية، هي إحدى شركات «ريدكون للتعمير»، وتم تأسيسها للاستثمار في تطوير مشروعات عقارية متعددة الاستخدامات، برأس مال مدفوع 5 مليارات جنيه، ورأس المال مصدر 1.5 مليار جنيه.

قام بوضع حجر أساس المشروع، المهندس طارق الجمال، رئيس مجلس إدارة شركة رووك، وأحمد عبدالله والأستاذ أمل عبدالواحد، نائبي رئيس مجلس الإدارة والمهندس هشام موسي، العضو المنتدب للشركة.

تستهدف الشركة تطوير جولدن جيت بالكامل خلال 7 سنوات، على أن يتم تنفيذ المشروع على مرحلتين؛ الأولى تطوير مساحة 128ألف متر مربع تضم 25 مبنى بمساحة بنائية إجمالية 160 ألف متر مربع، تشمل مباني إدارية بالكامل ومباني تجارية وإدارية ومباني تجارية فقط، ومن المخطط بدء التسليم للمرحلة الأولى في الربع الأول من عام 2024، ثم سيتم تطوير المرحلة الثانية ومساحتها 32 ألف متر مربع وتشمل 4 مباني تجارية وإدارية ومباني تجارية فقط بمساحة بنائية إجمالي 32 ألف متر مربع.

وقال هشام موسى، العضو المنتدب لشركة رووك للمراكز التجارية والإدارية: يأتي وضع حجر أساس «جولدن جيت»، في إطار رؤية «روك» الرامية إلى تحقيق قيمة مضافة لقطاع التطوير العقاري التجاري من خلال تقديم تجربة مختلفة ومميزة لعملاء ورواد المشروع قائمة على اختيار موقع فريد لتيسير الوصول إليه، كما نسعى إلى تغير خارطة التطوير العقاري التجاري في مصر.

وأضاف: يهدف المشروع لتعمير المنطقة الواقعة ما بين العاصمة الجديدة والقديمة، بعدما شهد الاقتصاد المصري تحسنًا ملحوظًا خلال السنوات القليلة الماضية واستثمار الدولة في البنية التحتية والطرق والمحاور. لدينا رؤية تعتمد على تحقيق الاستدامة والامتياز المتكامل طبقا للمعايير والجودة العالمية وذلك في إطار رؤية مصر 2030 التي تهدف إلى جذب الكيانات التجارية والإدارية والخدمية المتخصصة ليكون لها مقر رئيسي بمصر».

### هشام موسى: لدينا رؤية تعتمد على تحقيق الاستدامة والامتياز طبقا للمعايير والجودة العالمية

ومن ناحيته أشار المهندس طارق الجمال رئيس مجلس إدارة شركة ريدكون للتعمير، إلى أن الشركة تستهدف من خلال المشروع تحقيق طفرة في تطوير العقارات التجارية ومتعددة الاستخدامات في مصر، فعلى مدار 27 عامًا في قطاع الإنشاءات استطاعت «ريدكون» تطوير آلياتها بصورة دورية بما يتلاءم مع متغيرات السوق واحتياجاتها، واستنادا على خبرات الشركة الأم ريدكون للتعمير في التشييد، يتم تطوير مشروع جولدن جيت وفقًا لأحدث تقنيات الهندسة والعمارة الحديثة وعلى رأس هذه التقنيات العمارة الخضراء بهدف تقليل استهلاك الطاقة والموارد مع تقليل تأثيرات الإنشاء والاستعمال على البيئة».

وتعاونت شركة «رووك» مع تحالف يضم 6 كيانات استشارية متخصصة أبرزها مكتب «WATG» بلندن، وجماعة المهندسين الاستشاريين «ECG»، ومكتب دكتور عمرو عبدالرحمن للتصميم والاستشارات الهندسة «AACE»، ومكتب المهندسون الاستشاريون الدوليون ICE – دكتور أسامة عقيل، ومكتب المهندس هاني علي «EMG» لوضع تصميم يجمع بين الحداثة والأصالة ليتماشى مع النسيج العمراني المحيط، وفي الوقت نفسه يعكس الروح والثقافة والحضارة المصرية وأجواء منطقة وسط البلد كما هو معمول به في كثير من بلدان العالم.

يوفر مشروع جولدن جيت تجربة فريدة للتسوق والترفيه من خلال مفهوم التسوق المفتوح Street Retail، حيث من المتوقع أن يحتوي المشروع على علامات تجارية متميزة ومتنوعة تناسب جميع الفئات العمرية كما سيضم المشروع سينما، وهايبر ماركت، وأماكن للترفيه. كما يضم مشروع جولدن جيت مباني إدارية قائمة بذاتها، وقد تم تخصيص طابقين أسفل المشروع بإجمالي 100% من مساحة الأرض ليكون أكبر ساحة لانتظار السيارات تحت الأرض في القاهرة الجديدة.

# ثقة العملاء

## ذا لاند ديفلوبرز.. رائدة تصدير العقارات

# أشرف الصافوري: السوق المصري جاذب للاستثمار الأجنبي ولتصدير العقار

### المنافسة شرسة في العاصمة.. وخروج شركات من السوق خلال العام الجاري

***تدرس ذا لاند ديفلوبرز TLD عدة مشروعات للبدء في تنفيذها خلال العام الجاري، وكشف أشرف الصافوري، الرئيس التنفيذي للقطاع التجاري بالشركة، عن دراسة الشركة لمشروع جديد بالعاصمة الإدارية الجديدة، بمساحة تقترب من 40 فدان، بالإضافة إلي مشروع جديد بمحافظة البحر الأحمر كمنطقة ساحلية واعدة، تبدأ من العين السخنة وصولا للغردقة.***

***وقال إن الشركة حققت 55% من إجمالي مبيعات الشركة للأجانب والمصريين في الخارج، من اليمن والسودان وانجلترا وأمريكا وإيطاليا، منهم عرب ويحمل جنسيتين، بالإضافة إلى60 عميل من الصين، بحكم عملي معهم من قبل وثقتهم في إدارة الشركة وغيرهم، مؤكدًا أن هذه النسبة لم تحققها شركة واحدة في مصر، وأرجع ذلك إلى الخطة التسويقية القوية من بداية مشروع «أرمونيا» بالعاصمة الإدارية الجديدة.***

يذكر أن الشركة حصلت علي قطعة أرض بالعاصمة الإدارية الجديدة نهاية عام 2018، وحصلت علي القرار الوزاري عام 2019، بإجمالي مساحة الأرض 42 فدان، لإقامة مشروع «أرمونيا»، سكني مكون من 1700 وحدة بمساحات مختلفة، ونادي للسكان ومول تجاري، وهو المشروع الأول للشركة بالعاصمة الإدارية.

وبلغ حجم الاستثمار بمشروع «أرمونيا» حوالي 3 مليارات جنيه، والمبيعات أكثر من مليارى جنيه، ومن المستهدف أن تصل إجمالي مبيعات المشروع ما يقرب من 4.5 مليار جنيهًا تقريبًا.

وأضاف الرئيس التنفيذي للقطاع التجاري بالشركة، أن أشهر مكتب في مصر والوطن العربي، للمهندس رائف فهمي تولى تصميم المشروع، وهو عبارة عن عمارات منفصلة، بمساحات خضراء وحمامات سباحة لكل العمارات، بالإضافة إلي مول تجاري به أشهر البرندات العالمية، وخدمات متكاملة لقاطني المشروع، بالإضافة إلي موقع المشروع المتميز والذي يقع بالقرب من حي السفارات والنهر الأخضر، والجامعة البريطانية.

وتابع «الصافوري» منذ البداية ونعمل بدراسات مع كبري المتخصصين في جميع المجالات مما جعل خطواتنا في التنفيذ، حسب الجدول الزمني المخطط له والتنفيذ علي أرض الواقع متطابق تماما مع التصميمات حرصا من الشركة علي كسب ثقة عملاءها الحاليين والمرتقبين. مشيرًا إلى بيع من يقرب من 60% من المشروع، وقال إن العميل الذي وثق بالشركة واشتري في 2019، يستطيع أن يشعر بالعائد الاستثماري بزيادة لا تقل عن 30% خلال العامين الماضيين، وربما تصل إلي 50% بعد تعديل الأسعار مع بداية العام الجاري.

وأوضح الرئيس التنفيذي للقطاع التجاري بالشركة أن استراتيجية البيع بالشركة على مراحل لتستفيد الشركة بالزيادة السعرية في السوق، وللتحوط من ارتفاع أيضا أسعار مدخلات البناء، حتى لا تؤثر بالسلب علي مراحل الإنشاء، خاصة مع تغير الاقتصاد العالمي خلال العام الجديد، لذلك هناك تريث في بيع المراحل المتبقية من المشروع. مشيرا إلى أن أول تسليمات «أرمونيا» ستبدأ في النصف الثاني من عام 2023.

وعن الزيادة في الأسعار، قال «الصافوري»، إن الشركة بدأت الزيادة السنوية من شهر ديسمبر الماضي، ومتوقع أن الزيادة ستصل في معظم الشركات من 15% إلي 20%، وبعد انتقال كامل للحكومة قد تصل الزيادة إلي 30% في بعض المشروعات، وما يشجع السكان للانتقال للحياة بالعاصمة هو دخول القطار الكهربائي والانتهاء من الخدمات والمرافق، التي ستتوفر لسكان العاصمة.

وعن أنظمة سداد قيمة الوحدات علي سنوات طويلة.. قال «الصافوري»، إن كل شركة لها دراستها التي تحدد الأنظمة المناسبة لها وللعميل المستهدف لها، ومن المفترض ألا تزيد مدة التقسيط عن 5 سنوات، ولكن ما يحدث في السوق العقاري من زيادة في أنظمة السداد تصل إلي 15 عام في بعض الشركات، فهو أمر يدعو للقلق، وتساءل: هل سعر الوحدة في البيع ثابت علي «5 سنوات مثل 15 سنة» فهذا التقييم يرجع لدراسة الشركة لوضعها المالي، وكذلك التكلفة ونسبة المخاطرة عند زيادة تكلفة البناء، والفوائد التي تضعها علي الوحدة، وهنا تظهر الشركات التي تمتلك خبرات في عمل دراسات متطابقة مع متغيرات السوق، من شركات تفتقر للخبرة والإدارة وكذلك التنفيذ.

وكشف الرئيس التنفيذي للقطاع التجاري بالشركة عن انسحاب بعض الشركات من السوق، خلال عام 2021 متوقعًا تعثر البعض الأخر خلال العام الجاري، خاصة أنه عام التسليمات الأول بالعاصمة الإدارية الجديدة، وسيعكس مدي قوة وقدرة كل شركة، ولكن المشكلة الحقيقية ليس في المشروعات السكنية، ولكن في منطقة الداون تاون المخصصة للمشروعات التجارية والإدارية، ما يقرب من 180 شركة، معظمهم شركات جديدة، وقال أتمنى أن يلتزموا في المواعيد والتسليمات المحددة لأن المنافسة شرسة، والبقاء للأكثر خبرة وليس لمن يمتلك ملاءة مالية بلا خبرة.

وطالب بسرعة الانتهاء من الخدمات الخاصة بالعاصمة الإدارية الجديدة، من مواصلات وافتتاح مولات والانتهاء من الطرق وغيرها، وبالفعل هناك خطوات تمت منها بدأ الدراسة بالمدارس والجامعات، كخطوات تمهيدية للحياة بالعاصمة.

واقترح أيضا عقد مؤتمر صحفي شهري لعرض الجديد بالعاصمة، نقل الصورة حقيقية بشكل شهري للجمهور، خاصة إن هناك خلية نحل تعمل ليل نهار لنجاح أضخم مشروع قومي تحت قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية.

وعن قرار 30% والاشتراطات الفنية الجديدة للجراجات.. قال «الصافوري»، فيما يخص قرار الجراجات لا بد من النظر إليه وتفسيره بشكل أوضح يناسب المساحات البنائية، ومناطق التجمعات بشكل مناسب.

أما فيما يخص تنفيذ نسبة الـ 30% إنشاءات قبل الطرح للبيع، أري أنه قرار صائب وسيعمل علي تنظيم السوق، وفلترة السوق من الدخلاء غير القادرين فنيا وماليا، وأشار إلى أن القرار بسيط، ويعمل لصالح الجميع، خاصة أن القرار لا يلزم المطور بتنفيذ النسبة لكامل مساحة المشروع، ولكن يقسم علي المراحل التنفيذية المخططة لكل مشروع، بمعني أن لو المشروع 100 فدان علي سبيل المثال و مخطط تقسيمه علي خمس مراحل، يبدأ في الإنشاءات بالمرحلة الأولي بـ 20 فدان ويتم تنفيذ 30% منها إنشاءات ثم طرحها للبيع ويستكمل باقي المشروع، ثم ينتقل للمرحلة الثانية و تنفيذ 30% منها وطرح المرحلة بالكامل للبيع، وهكذا حتي الانتهاء من إجمالي المشروع، وهو ما يضمن وجود سيولة في البنك لتأمين مراحل التنفيذ لصالح العميل، والمطور معا بالإضافة إلي ضبط السوق، وخروج أصحاب الخبرات الضعيفة.

أشار «الصافوري» إلى أن عام 2022 عام صعب علي العالم كله نتيجة التضخم، وكلما زادت الحوافز والتيسيرات المقدمة في ملف التصدير العقاري، كلما نجحنا فيه خاصة إن مصر دولة آمنة ورغم التحديات التي واجهت العالم كله من قبل مثل كورونا إلا أن مصر لم تتأثر كثيرًا مثلما تأثرت دول عظمي بالسالب. وطالب الدولة إقامة مؤتمرات يتم فيها دعوة كبري الشركات والمستثمرين الأجانب ورجال الأعمال، وعرض المزيد من الحوافز والتسهيلات التي تقدمها الدولة للمستثمرين، لجذب المزيد من الاستثمارات، وتقديم تسهيلات، منها منح إقامة للمستثمر الأجنبي عند تملك وحدة لتشجيعه علي الإقامة والتوسع في الاستثمار.

وثمن دور الدولة بما قامت به من إنجازات علي أرض الواقع في العاصمة الإدارية الجديدة، والتي تؤكد دخول شركات كبري في السوق المصري والعربي، باستثمارات ومشروعات جديدة بالعاصمة، وقال أعتقد أنه قد آن الأوان لمساندة الدولة في مشروعاتها القومية، وضبط الميزان.

**55%**

**من إجمالي مبيعات الشركة للأجانب والمصريين في الخارج**

# إعادة هيكلة

## رؤية جديدة لـ«البروج مصر».. ميلاد ثاني للشركة

### أسامة وجيه: نمتلك ملاءة مالية قوية وفكر وإدارة بخبرات كبيرة

أكد أسامة وجيه، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة «البروج مصر»، أن الشركة تمتلك رأس مال قوي وكفاءات متميزة وإدارة ومساهمين بخبرات طويلة في جميع المجالات، وهو ما جعل من «البروج مصر» اسم كبير في السوق العقاري، كما أن الشركة تنفذ حجم أعمال كبير. مشيرًا إلى عملية التطوير التي شهدتها الشركة منذ عام 2020، وتطبيق حوكمة الشركة، وهي تعني تنظيم سير العمل داخل الشركة بين الإدارات ووضع أهداف محددة لكل إدارة ووضع تقييم للإدارات، من حيث نقاط القوة والضعف وتحليل لكل قطاع، وبالفعل بدأنا في معالجة السلبيات بالتوازي مع وضع هيكلة جديدة.

وتابع «وجيه» بعد وضع رؤية وإعادة هيكلة كاملة استمرت حتي منتصف 2020، وتعيين كوادر جديدة في كل القطاعات من أكفأ الأسماء في كل قطاع، مع تحسين مناخ العمل في الشركة، مع عمل تأمين صحي شامل لكل العاملين بنفس المستوي العلاجي. إضافة إلي عمل إدارة جيدة للتعامل مع خدمة العملاء وتحصيل الأقساط والخدمات للعملاء مدربين علي أعلي مستوي وبكفاءة عالية. وأكد أن عملية التطوير كانت بمثابة بناء الأساس القوي في الميلاد الثاني للشركة، والتي أنشأت عام 2016، وهذا التطوير شعر به مجلس الإدارة من النتائج التي انعكست علي الشركة من إيجاد حلول سريعة لأي مشكلة تخص الإدارات أو العملاء.

وأشار العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة «البروج مصر» إلى أن الشركات التي تمتلك كفاءات متميزة لو مرت بضائقة مالية تستطيع سريعًا أن عبور هذه الأزمات، أما الشركات التي تمتلك ملاءة مالية دون كفاءات، لو تعرضت لأزمات مهما كانت حجمها ستقع في أزمات أكثر، وما يعطي شركة «البروج» قوة هو امتلاكها للملاءة المالية والكفاءة الإدارية والبشرية.

أسامة وجيه

وقال إن الدولة عندما توجهت بقوة في القطاع العقاري، توجهت لمحدودي الدخل ومتوسطي الدخل وقدمت مبادرات عن طريق صندوق الإسكان الاجتماعي، والبنوك جميعها تعاونت في هذه المبادرات، هذه المبادرة كانت موجهة لفئة معينة، لكن المطورين العقاريين غالبًا يعملون في شريحة فوق المتوسط والفاخر، ومبادرة البنك المركزي، لم تشمل الشريحة التي يعمل عليها معظم المطورين، لذلك لم يستفيد منها معظم المطورين، ولكن بدأ انفراجه بسيطة خلال الأيام الماضية.

ووصف العضو المنتدب قرار إنشاء 30% من المشروع قبل بدء البيع بالقرار الصائب، مؤكدًا قدرة الشركة على تنفيذ القرار، خاصة لأن الشركة تمتلك ملاءة مالية قوية وفكر وإدارة بخبرات كبيرة، وقال إن القرار يهدف في الأساس إلى تنظيم للسوق، وأوضح أن هناك مطورين كانوا يعملون في أكثر من مشروع وتملك أكثر من قطعة أرض في وقت دون إمكانيات فنية ومالية علي التنفيذ، ولكن بعد هذا القرار ستكون دفعة قوية للمطورين الجادين.



# رؤية صائبة

## العاصمة الإدارية الجديدة ستصبح من أهم المدن بالشرق الأوسط وليس مصر فقط

### أحمد حسين: التحالفات مع الدولة.. الحصان الرابح في السوق العقاري

«أفضل تحالفات في السوق العقاري خلال الفترة المقبلة والتي ستكون الحصان الرابح، هي التحالفات مع الدولة».. حسبما قال الأستاذ أحمد حسين، عضو مجلس الإدارة في شركة «البروج مصر»، مشيرًا إلى وجود تحالفات في السوق العقاري لم تكتمل، أرجع ذلك إلى اختلاف الرؤي بين الشركات العقارية.

وقال إن صدور قرار بالوصول بنسبة الإنشاءات إلى 30%، قبل طرح المشروعات العقارية للبيع، يعد حماية للعميل لأنه يشتري في مشروع بدأ الإنشاء بالفعل، ولكنه أكد أن القرار سيمثل عبء إلي حدا ما علي الشركات، وقد يؤدى إلى خروج الشركات التي لا تمتلك الملاءة المالية والكفاءة الفنية من السوق. وأضاف أن المطور العقاري تعود علي البيع قبل البناء، وبدء الإنشاءات من تدفقات البيع، وهذا القرار سيلزم الشركات أن يكون لديها الملاءة الكافية لشراء الأرض والإنشاءات بهذه النسب قبل البدء في البيع.

وعن ارتفاع أسعار مدخلات البناء، قال عضو مجلس الإدارة في شركة «البروج مصر»: إن ارتفاع مواد البناء وعدم استقرار السوق، تؤثر سلبًا علي المطورين العقاريين، خاصة بعد البيع والبيع بالتجل بحسب مدة التقسيط لكل شركة، ومعامل الأمان ونسبة المخاطر مع زيادة الأسمنت والحديد لا تغطي التكلفة.

وأشار الأستاذ أحمد حسين إلى أن الشركة بنت خططها المستقبلية طبقا لتوجهات الدولة، للاستثمار بالعاصمة الإدارية الجديدة، فالشركة تعد من أوائل الشركات التي توجهت للعاصمة الإدارية الجديدة، وكانت رؤيتنا صائبة بأن العاصمة ستصبح من أهم المدن بالشرق الأوسط وليس مصر فقط، ورؤيتنا كانت في محلها. وأشار إلى مشروع، Sixty Business Park، عبارة عن مبني إداري تجاري مكون من أرضي و7 أدوار، بإجمالي مسطح الأرض 8 آلاف متر، ومسطح الدور الواحد إنشاءات حوالي 3 آلاف متر، وقال أن المبني بالكامل سيكون تم إنشاءه بصب الدور السابع خلال الشهر الحالي، وسيتم تسليم العملاء وحداتهم نهاية العام الجاري، قبل موعد التسليم المتعاقد عليه العميل بعام تقريبًا، مشيرًا إلى أن الشركة تهدف إلى كسب ثقة العملاء وتنفذ توجهات الدولة بسرعة الإنجاز في مشروعات العاصمة الإدارية الجديدة.

يذكر أن الشركة باعت ما يقرب من 75% من إجمالي المشروع بنحو 700 مليون جنيه، وتتجاوز الاستثمارات بالمشروع 450 مليون جنيه. فالرسومات الهندسية والمخطط للمبني يتوافق مع المواصفات العالمية للمباني الإدارية والتجارية وشروط ومواصفات شركة العاصمة لنسب الزجاج والرخام ونوع الدهانات، لتتواكب مع المواصفات العالمية، ونحن ملتزمون بالمواصفات العالمية. وقال عضو مجلس الإدارة في شركة البروج مصر إن الشركة بصدد التعاقد مع كبري الشركات الدولية في مجال إدارة المنشأت الإدارية والتجارية، وسيتم الإعلان عنها قريبا.

أحمد حسين

وعن مشروعات الشركة الجديدة.. قال «حسين» أن الشركة تنفذ حاليا مبني إداري وتجاري جديد علي مساحة 8 آلاف متر تقريبا يسمي مشروع Sixty Corporate، لكن المشروع ليس للبيع، ولكن سيتم طرحة للإيجار فقط، وتم الانتهاء من 40% تقريبا من الإنشاءات. بالإضافة إلى مشروع ثالث في العاصمة، خارج منطقة الداون تاون يسمي بمشرع Sixty Iconic Tower بمنطقة الـCBD منطقة الأعمال المركزية وهو مبني متعدد النشاطات «فندقي، تجاري، إداري» وآخر عشر أدوار فندق «موفنبيك» بإجمالي ارتفاع المبني 145 متر تقريبًا، وبالفعل تم بيع ما يقرب من 40% من المبني. ومشروع جديد بمنطقة شيراتون، ومشروع جديد علي طريق الأتوستراد بالشراكة مع شريك سيتم الإعلان عنه مع تفاصيل المشروع في وقت لاحق. وقامت الشركة بتسليم مشروع الساحل أبريل العام الماضي، وجاري تسليم مشروع بورتو السخنة، ومنتظر تسليمه بالكامل منتصف العام الجاري. وعن انتشار كورونا على مصر والعالم، قال «حسين» بفضل الله قبل انتشار الجائحة بشهرين كنا بدأنا البيع، وحققنا نسبة مبيعات حققت تدفقات مالية إلي حد كبير، ساندت مع الشركة في مرحلة الركود التي حدثت بعد انتشار الجائحة وما سببته من ركود، ولكن في مصر العقار هو الاستثمار الآمن، ولم يؤثر علي القطاع لفترة طويلة، وسريعا بدأ السوق يتعافى، والمصريين بالخارج اتجهوا لشراء عقارات والاحتفاظ بأموالهم داخل بلادهم.

يذكر أن شركة «البروج مصر» بدأت منذ عام 2016، بالشراكة مع عامر جروب، بمشروعين الأول «هيفن هيلز بورتو السخنة» و«هيفن هيلز بورتو مارينا».

# خمس نجوم

## «إيدج القابضة» و«أكور العالمية» توقعان عقد فندق «سوفيتيل أويا تاورز» بالعاصمة الإدارية الجديدة

وقعت شركة «إيدج القابضة» للتطوير العقاري عقد اتفاق مع شركة «أكور العالمية»، المتخصصة في إدارة الفنادق والسياحة، عقد فندق سوفيتيل أويا تاورز بمنطقة الداون تاون بالعاصمة الإدارية الجديدة، أول فندق خمس نجوم علي النهر الأخضر مباشرة.

Sofitel Oia Towers سيكون أول فندق خمس نجوم علي النهر الأخضر مباشرة، بإطلالة مباشرة علي فندق الماسة، محور بن زايد والبرج الأيقوني، سيتم افتتاح الفندق بالبرج الغربي لمشروع أويا تاورز، علي أن يكون البرج مكون من شقق فندقية تحت إدارة Sofitel.

من مميزات فندق سوفيتيل أنه مبني علي الطراز الفرنسي الفخم والعريق بالإضافة إلي خدماته المتعددة منها spa، housekeeping and laundry، Park Spaces ، Lobby، Front desk، lobby lounge bar، branded residences amenities، ballrooms، pre-function areas، meeting rooms، banquet sales office، business center & mice ancillary areas، all-day dining buffet، pool bar & grill، specialty restaurant، specialty bar، interior areas at exterior pools and kids club.

قال المهندس حازم الشريف، رئيس مجلس إدارة شركة «إيدج القابضة»، إن الهدف من جذب أهم العلامات التجارية العالمية هو تحسين العائد على الاستثمار لكل عملائها الذين قاموا بالشراء في مشاريعنا، لذلك نقدم علاقة شراكة ناجحة مع واحدة من أهم شركات التشغيل حول العالم وهى شركة «أكور لإدارة الفنادق»، والتي تمتلك إدارة أكثر العلامات التجارية رواجًا في مجال السياحة والفنادق، مثل «رافالز، فيرمونت، سوفيتيل». وقامت شركة «إيدج» باختيار أفضل براند من عائلتها وهو «سوفتيل» ذو الخمس نجوم، ليكون فندقًا داخل «أويا تاورز» في العاصمة الإدارية ليكون أول مشروع يحتوى على فندق عالمي بمواصفات عالمية لأكثر من 200 غرفة فندقية، ما بين أجنحة وغرفتين وغرفة على مستوى عالي من الجودة، وكذلك ما يقرب من 300 شقة فندقية تخدم وتدار بواسطة شركة «أكور العالمية» تحت اسم «براند سوفتيل».

وأضاف: يدل ذلك على قوة شركة «إيدج القابضة» من حيث الملاءة المالية لتنفيذ مثل هذا المشروع الصعب، والذي يحتاج إلى مزيد من التفاصيل المعقدة والهندسية والتي تخدم العملاء من حيث جودة المنتج النهائي والتنفيذ على أعلى معايير الجودة العالمية تحت إشراف المكتب الفني لشركة «أكور العالمية» من خلال التعاقد معهم.

وأوضح رئيس مجلس إدارة شركة «إيدج القابضة» أنه تم اختيار فندق Sofitel Hotel & Resort التابع لـ Accor صاحب الخبرة الكبيرة في مجال الإدارة الفندقية علي مستوي العالم لأنه الفندق الأفخم والأعلى لـAccor والذي لديه 120 فرعًا في 49 بلد مختلفة، مؤكدًا أن هذا التعاقد يعكس أيضًا قوة الملاءة المالية للشركة، واهتمامها الأول والأخير بالجودة والاستمرارية.

يذكر أن شركة «إيدج القابضة» تحرص دائما على تنويع المحفظة الاستثمارية لها عن طريق عمل فندق غير قابل للبيع وتنفيذه لتنشيط السياحة في العاصمة الإدارية وجذب المزيد من الزائرين حول العالم وتحقيق نوع من الرواج الاقتصادي والسياحي وخصوصا عملائها الذين قاموا بشراء الوحدات التجارية، حيث ستحقق لهم الشركة مزيد من حجم الأشغال والحركة اليومية، كذلك جذب ماركات عالمية تخدم مرتادي الفندق والشقق الفندقية.

ومشروع Oia Towers هو مشروع فندقي تجاري إداري طبي علي مساحة 12.9 ألف متر من 22 ألف متر كإجمالي مساحة المشروع، وهو عبارة عن برجين متصلين وكل برج عبارة عن 24 دور + دور أرضي، بالإضافة إلي 5 طوابق تحت الأرض. ويتم إدارة المنطقة التجارية في المشروع من قبل Tivoli Dome أكبر شركات إدارة المناطق التجارية في العالم مما يضيف قيمة وعائد استثماري للوحدات التجارية بالمشروع، حاصلة على جائزة «أكبر مجمع مطاعم في العالم» من قبل موسوعة چينيس العالمية.

تم تصميم المشروع من قبل شركة YBA للاستشارات الهندسية، لتصميم الأعمال الهندسية لمشروع «أويا تاورز» والتي ساهمت شركة YBA للاستشارات الهندسية في تنفيذ وإدارة أكثر من 1200 مشروع على مدار 25 عامًا تتراوح بين مشروعات سكنية، وتعليمية وثقافية وفنادق ومنتجعات ترفيهية ومشروعات صناعية ودينية وتجارية في مصر والشرق الأوسط وأوروبا.

بالإضافة إلي شركة SIAC للمقاولات لتنفيذ مشروع «أويا تاورز» والتي شاركت في تنفيذ مشروع «أبراج العلمين الجديدة» بجانب عدد من المشروعات القومية العملاقة منها الحي الحكومي والوزارات والأحياء الجديدة في العاصمة الإدارية وغيرها من المشروعات.

يعتبر هذا التوقيع تعبيرًا عن مدى نجاح الشركة في تحقيق الاشتراطات والمواصفات العالمية داخل المشروع وملائمته لتنفيذ مثل هذا المشروع العملاق بكل تفاصيله وذلك من خلال مجموعة من أفضل الاستشاريين حول العالم وخصوصا استشاري التصميم الداخلي والذي يحمل نكهة فرنسية داخل أركان المبنى والمحافظة على الطراز الفرنسي بطبيعة مصرية للعلامة التجارية «سوفتيل» ليكون هو «اوتيل» بمواصفات فرنسية مصرية معاصرة تحقق التناغم المعماري المطلوب.

كذلك بذلت الشركة أفضل الجهد وذلك في فصل الاحتياجات والأنشطة المختلفة داخل التاور لتحقيق أفضل تشغيل وإدارة كل الأنشطة التجارية والإدارية والفندقية والسكنية بطريقة احترافية من خلال زيادة مسارات الحركة والمصاعد المختلفة والمداخل المختلفة والمدروسة كأنها شبكة عنقودية تعمل في آن واحد ومتحكم فيها من خلال أفضل الأنظمة الإلكتروميكانيكية.

وقال إن التوقيع مع شركة عالمية مثل شركة «أكور» اعتبرها أنها شراكة استراتيجية متجددة تخدم عملاء شركة «إيدج القابضة» وتخدم منطقة العاصمة الإدارية الجديدة والتي اعتبرها منارة العالم خلال الأعوام القادمة في ظل السياسة الحكيمة للقيادة السياسية.

# الماسة السوداء

## دبي للتطوير تطلق OBSIDIER بالعاصمة الإدارية الجديدة باستثمارات 4 مليار جنيه

***أطلقت شركة دبي للتطوير أحدث مشروعاتها (OBSIDIER) بالعاصمة الإدارية الجديدة باستمارات 4 مليار جنيه، ضمن خطتها التوسعية الشركة. أوضح عبد الفتاح المر، رئيس مجلس إدارة شركة دبي للتطوير، أن الشركة تستهدف مبيعات تصل إلى 5 مليارات جنيه من المشروع، مشيرا إلى تعاقد الشركة مع مجموعة مختارة من كبار شركات الإدارة و الاستشاريين الهندسيين للخروج بمنتج عقاري مختلف وفريد وغير تقليدي.***

***تصل مساحة المشروع إلى 13.5 ألف متر مربع، ويتميز بوجود موقع متميز بمنطقة الأبراج السياحية داون تاون في قلب النهر الأخضر مباشرة بإطلالة الكاتدرائية والبرج الأيقوني وأكبر مساحة خضراء مفتوحة.***

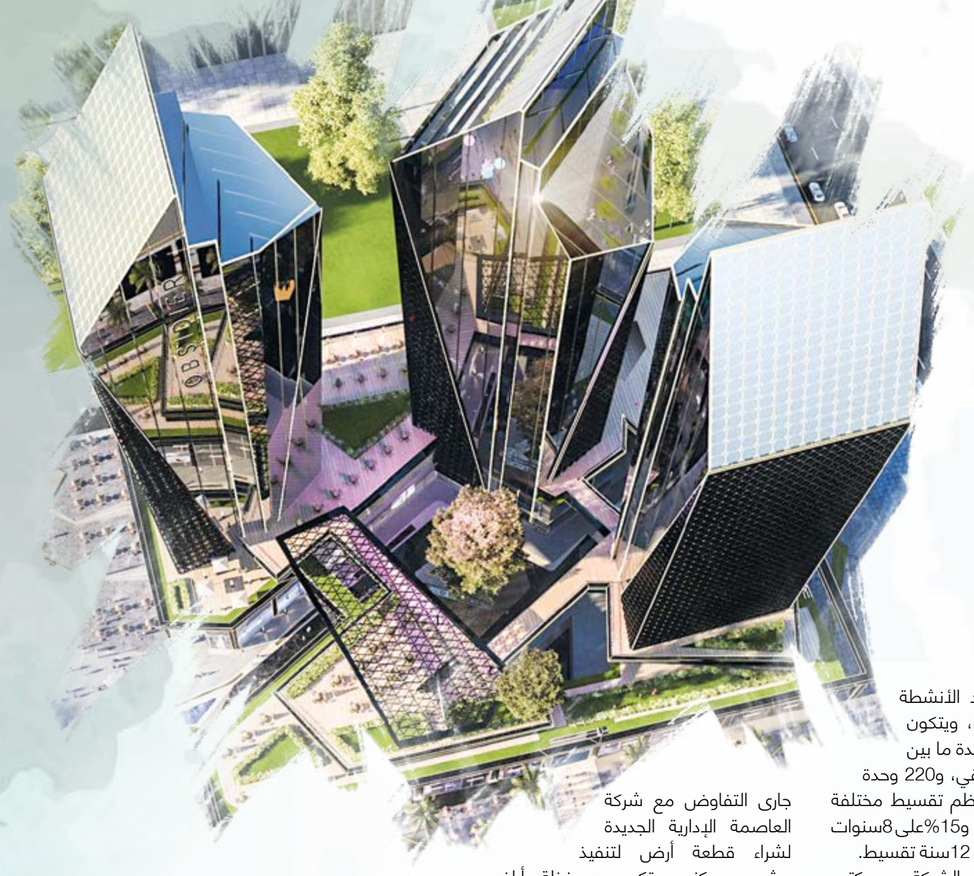


يصنف المشروع بمتعدد الأنشطة (تجارى إداري طبي فندقي)، ويتكون من 27 دور بواقع 1000 وحدة ما بين 660 وحدة إداري طبي فندقي، و220 وحدة تجارية. ويطرح المشروع بنظم تقسيط مختلفة منها 10%مقدم و7سنوات، و15%على 8سنوات و20% و9سنوات تصل إلى 12سنة تقسيط.

وكشف «المر» عن تعاقد الشركة مع مكتب الاستشاري المهندس محمد طلعت لعمل التصميمات الهندسية والإنشائية الاستشارية للمشروع، والتعاقد مع أكبر شركات الإدارة عالميا، حيث تعاقدت الشركة مع (Business Concierge) لإدارة الجزء الإداري وشركة (Mission 235) لإدارة المحال التجارية وهى من أكبر شركات الاستشارات وتأجير المباني التجارية، كما تستهدف الشركة التعاقد مع أكبر الماركات العالمية حيث جارى التفاوض مع عدد منها، لافتا إلى أن التصميم المعماري للمشروع تصميم متميز وفريد من نوعه، حيث يتخذ شكل الماسة لذا سمى بالماسة السوداء، وهو حجر بركاني أقوى من الماسة بأربع أضعاف، كما أن كل زاوية بالمشروع لها إطلاله على معلم من معالم الداون تاون، وليس للمشروع أية إطلالات خلفية، مما يجعله مختلف عن باقي المشروعات المجاورة له.

وكشف عبدالفتاح المر عن الخطة التوسعية للشركة والتي تستهدف من خلالها استثمار ما يقارب من 20 مليار جنيه بالعاصمة الإدارية الجديدة خلال عامي 2023/2022، مشيرا إلى أنه جارى التفاوض مع شركة العاصمة الإدارية الجديدة لشراء قطعة أرض لتنفيذ مشروع سكنى وتكوين محفظة أراضى تستطيع الشركة من خلالها تنفيذ حزمه من المشروعات الإدارية الجديدة، ومن المقرر ضخ حوالي مليار جنيه كاستثمارات خلال العام الحالي 2022 في مشروعات الشركة.

وأكد إن الشركة تسعى جاهدة في المشاركة في تنفيذ المخطط التنموي للدولة ومواكبة تحركاتها الاستثمارية ولاسيما العاصمة الإدارية الجديدة التي باتت مشروع الدولة الأول والتي أولت له كل الاهتمام ليكون قبلة العقار ليس لمصر فقط بل للعالم بأكمله، مضيفا أن الجمهورية الجديدة (الإدارية الجديدة ) ستكون نقله نوعيه تغير خريطة الاستثمار في مصر وتضعها في مصاف الدول الجاذبة للاستثمار.

يذكر أن مشروع (OBSIDIER) ثاني مشروعات شركة دبي بعد مشروعها الأول Capital Dubai Mall وهو عبارة عن مجمع ترفيهي تجارى بموقع متميز بال7R بإطلالة مباشره على المحور المركزي والممشى السياحي (الشانزليزيه) وهو منفذ على مساحة 3.5 فدان بمساحه بنائيه 5700 متر مربع للدور الواحد، ويتكون من 2 بدروم وأرضى وأول علوي إطلاله على لاند سكيب وثاني علوي (Food Court) على مساحة 2500 متر، بالإضافة لمساحات خارجية لخدمة المحال التجارية وهو المول الأكبر بالمنطقة ويخدم 42 كومباوند وقد وضعت الشركة انظمه سداد مرنة ومتعددة منها 10% مقدم و6 سنوات تقسيط أيضا 15% مقدم و7 سنوات تقسيط بالإضافة إلى 20% مقدم و 8 سنوات تقسيط وقد تعاقدت الشركة مع مكتب حافظ (consulting) لعمل التصميمات الهندسية والإنشائية للمشروع وقد نجحت الشركة في بيع قرابة الـ65%.

وأضاف «المر» أن الشركة تسعى خلال السنوات المقبلة الاستمرار في تحويل وتطوير معنى الحياة من خلال مشروعاتها ذات الرسالة والمضمون وأضاف أن الشركة منذ 1997 أوجدت فكرة التطوير العقاري بمنطقة الدلتا وخلق مجتمعات حضارية متكاملة وانهينا أكثر من 140 مشروع بمختلف المحافظات وكانت أول خطوه للانتقال للعاصمة الإدارية الجديدة حيث أهميتها وموقعها الاستراتيجي.

# مسار جديد

## «أتريك للتطوير العقاري».. إستراتيجية جديدة تواكب رؤية الدولة الجديدة

## محمد خطاب: ننفذ توجهات الدولة في التنمية والتطوير العمراني

### ندرس الاستثمار في «القاهرة الجديدة» و«الساحل الشمالي».. وموقف الشركة المالي مستقر وقوي

«مسار جديد يتواكب مع التنمية الجديدة ومتغيرات السوق.. استراتيجية توسعية جديدة لاختيار المشروعات وتنفيذها وطريقة إدارة المشروعات.. مسار جديد لشركة أتريك للتطوير العقاري.

يرصد محمد خطاب، رئيس القطاع التجاري لشركة «أتريك للتطوير العقاري»، مراحل تطور الشركة فيقول: إن الشركة بدأت نشاطها عام 1998 تحت اسم الشركة «العصرية للتطوير العقاري» وكان شكل التطوير العقاري بناء عمارات منفصلة بمناطق متفرقة بالقاهرة، ومع ظهور المجتمعات العمرانية، والمدن الجديدة وفكرة الكومباوند، كان من الضروري تطوير رؤية الشركة لتواكب التطور في السوق العقاري، وبالفعل حصلت الشركة على 25 فدانًا بأكثر المناطق تميزًا بمدينة الشروق، بمشروع «ديفينا جاردنز» الشروق Divina Garden، وتم تنفيذه بالكامل فيلات وتسليمه خلال عامين فقط، وتحديدًا عام 2018 وتم بيعة بالكامل.

وتابع رئيس القطاع التجاري لشركة «أتريك للتطوير العقاري»: إن رؤية الشركة تطورت أيضًا لتواكب رؤية الدولة الجديدة، لذا أطلقت الشركة بعد 23 عامًا في السوق العقاري، الهوية الجديدة وتم تغيير مسمى الشركة من «الشركة العصرية للتطوير العقاري» إلي ATRIC DEVELOPMENT، ليتواكب مع متغيرات السوق، وإستراتيجية الشركة في الإدارة والتوسع في المشروعات الجديدة من حيث نوعية المشروعات وحجمها، وكذلك التخطيط لتنفيذها وطريقة الإدارة بالمشروعات، واختيار المخطط الهندسي لكل مشروع، ومواعيد التسليم والخدمات، بمعني دراسة كل صغيرة وكبيرة، ليكون لدينا المقدرة علي التوسع في عدد من المشروعات في توقيت واحد، مع الاحتفاظ بمميزات بالالتزام تجاه العملاء دون حدوث أي خلل، ولكي يحدث ذلك كان لابد من خط واضح للإستراتيجية التوسعية للشركة، لذلك قررنا بعد دراسة متكاملة مع التغيرات الجديدة بالشركة اختيار اسم جديد يتواكب مع الرؤية الجديدة.

وأضاف محمد خطاب أن الشركة اتجهت لمدينة الجلالة والعاصمة الإدارية الجديدة، وحصلنا على 45 فدانًا بمشروع العاصمة الإدارية الجديدة، وأطلقنا مشروع «بورد ووك» بمنطقة الـR7 بإجمالي استثمارات 4 مليارات جنيه، ويبلغ عدد وحدات المشروع 1500 وحدة ما بين عمارات سكنية وفيلات ودوبليكس بمساحات مختلفة، وبدأنا العمل في نهاية عام 2019 وتخطت نسبة إنشاءات الـ60% من إجمالي المشروع، بالإضافة إلي بيع ما يقرب من 75% من إجمالي الوحدات علي المرحلتين الأولي والثانية.

وأشار «خطاب» إلي المشروع التجاري داخل مشروع بورد ووك والمكون من 30 ألف متر، وهو مشروع منفصل تمامًا، وفكرة الأرض عبارة عن قطعتي أرض يمر بينهما ممشي سياحي بعرض 75 مترًا تقريبا وطول 550 مترًا، المشروع التجاري واجهته على الممشى بالكامل، والمكون من 6 مبانٍ بواجهة كاملة علي الممشى السياحي.

وأضاف رئيس القطاع التجاري لشركة «أتريك للتطوير العقاري» أن الشركة عملت على تنفيذ توجهات الدولة في التنمية والتطوير العمراني، خاصة أن الدولة عندما تبدأ في تنمية منطقة تكون لديها استراتيجية كاملة، وبإمكانيات ضخمة وبنية تحتية متكاملة، بالإضافة إلي الخدمات التي توفرها لسرعة الزحف العمراني للمنطقة، وهو ما تم بالفعل في المدن الجديدة.

وكانت التجربة الأكثر إثارة وأطلقنا مشروع «بوهو السخنة» المشروع الثالث للشركة الذي يقع بأكثر الأماكن تميزًا بشاطئ رملي علي البحر مباشرة بطول 250 مترًا، وهو ما يميز هذه المنطقة، خاصة أن العين السخنة الأراضي التي لديها شاطئ محدودة.

والمشروع على مساحة 20 فدانًا باستثمارات تقدر بنحو 1.5 مليار جنيه، بإجمالي 300 وحدة متنوعة ما بين شاليهات وفيلات ودوبلكس، وتخطت نسبة التنفيذ بالمشروع الـ50% وسيتم تسليم المرحلة الأولى منه نهاية عام 2022، بالإضافة إلى أن المشروع يحتوى على فندق بإجمالي استثمارات 250 مليون جنيه بسعة 100 غرفة فندقية على الشاطئ مباشرة. وتم الاتفاق مبدئيًا مع إحدى الشركات الإنجليزية الكبرى لإدارة وتشغيل الفندق بمشروع «بوهو» وسيتم الإعلان عنها قريبًا جدًا.

وقال محمد خطاب إن الشركة تدرس حاليًا الاستثمار في القاهرة الجديدة والساحل الشمالي، وندرس عدة اختيارات، وعندما نستقر علي اختيار سيتم الإعلان عنها قريبًا. مؤكدا إن موقف الشركة المالي جيد جدا ومستقر وقوي، ولا تعتمد علي البيع في تنفيذ مشروعاتها ولديها القدرة المالية والفنية على الاستثمار في أكثر من مشروع في وقت واحد.

وطالب رئيس القطاع التجاري لشركة «أتريك للتطوير العقاري» بإصدار تشريعات وقوانين تنظيمية تسيطر علي السوق وتضع ضوابط واضحة ومحددة، مشيرًا إلى أن حجم مشاركة صناعة العقار من إجمالي الناتج المحلي رقم ضخم جدًا، وهو أمر هام لابد أن يكون له اهتمام خاص جدًا من جانب الدولة، فلو حدثت أي مشكلة في صناعة العقارات سيكون تأثيرها علي كل الصناعات التي تدخل فيها بشكل مباشر أو غير مباشر.

ولفت محمد خطاب إلى أن أحد التحديات التي تواجه صناعة العقارات، هو موروث كبير من مخالفات البناء، وطالب الدولة بالتعامل مع هذا الملف، خاصة أن صناع القرار الآن تحملوا موروثًا من المخالفات والعشوائية القديمة، ليس لهم ذنب فيها، ولكن الدولة بدأت بالفعل في اتخاذ خطوات حقيقية، ربما يكون لها بعض الخسائر، بمعني؛ أي قرار تنظيمي سيترتب عليه أن بعض الناس ستتعرض للخسارة وهو أمر طبيعي.

ولكنه قال: الأمر يدعو للتفاؤل أنه لأول مرة نسمع عن لغة اسمها التنظيم في العقارات، ومن 40 سنة لم يحدث أن تطرق أحد لتنظيم السوق العقاري، لكن الآن هناك قرارات تنظيمية حقيقية وفتح حوار مجتمعي لحماية الصناعة والمستثمرين والعميل في آن واحد.

وفيما يخص قرار 30% نسبة إنشاءات قبل البيع.. قال «خطاب» إن هذا القرار له ضوابط محددة لها علاقة بحجم المشروع، وكل مساحة أرض سيحدد لها نسبة معينة، وليس كما يشاع نسبة موحدة، ونرجع لنفس النقطة السابقة، الدولة تعمل بشكل منظم علي تنظيم الصناعة من جميع الجوانب، ولابد من متخذي القرار أن يكون هناك فتح حوار مجتمعي مع كل الأطراف للخروج بقرارات منصفة للجميع، لوضع ضوابط تنظيمه تخدم الجميع وتصب في مصلحة الجميع بداية من الدولة ثم المستثمر ثم العميل.

وعن تعثر قانون اتحاد المطورين.. قال إن القانون يواجه صعوبات، والقانون لابد أن يصدر بلا ثغرات أو عيوب حتي يطبق بشكل سليم لصالح الجميع.

# أول شركة

## بابيلون للتنمية العمرانية تبدأ الإنشاءات بالحي الإداري بالعاصمة الإدارية الجديدة

اختارت شركة بابيلون للتنمية العمرانية الاتجاه لاستثمار العقاري الإداري في العاصمة الإدارية، باعتبارها أحد الشركات الرائدة في مجال الاستثمار والتطوير العقاري، لما تمتلكه من خبرة كبيرة في مجال العقارات ومحفظة مالية ضخمة داخل مصر وخارجها.

«حرصت الشركة على توجيه استثماراتها للعاصمة الإدارية لمواكبة توجيهات الدولة، حسبما قال الدكتور حسام فرج، رئيس مجلس إدارة الشركة، معلنا عن بدء أعمال الإنشاءات ووضع حجر الأساس بمشروعيها (Senator) و(Heritage) بالحي الإداري بالعاصمة الإدارية الجديدة. مشيرا إلى أن التكلفة الاستثمارية للمشروعين تتجاوز 500 مليون جنيه، ومستهدف لهما قيمه مبيعه تتجاوز مليون جنيه، وأضاف أن الشركة قررت ضخ 250 مليون جنيه كاستثمارات جديدة خلال العام الجاري 2022.

أوضح رئيس مجلس إدارة الشركة أن «بابيلون» أول شركه بالحي الإداري تبدأ العمل في الإنشاءات، عقب اعتماد الرسومات المعمارية والإنشائية واستخراج التراخيص اللازمة للبدء في أعمال الموقع وبهذا تكون «بابيلون» أول شركه تضع حجر الأساس بالحي الإداري.

ولفت الدكتور حسام فرج إلى أن الشركة كان لها السبق في إطلاق أول المشروعات بالحي الإداري بالعاصمة الإدارية الجديدة عام 2021 مما يعد ضمانه قويه للعملاء تعكس مدى جدية الشركة في العمل والوفاء بالتزاماتها والجداول الزمنية وبالاشتراطات التي وضعتها شركة العاصمة الإدارية الجديدة ورغبة الشركة في المساهمة في تنفيذ خطط الدولة التنموية.

يذكر أن الشركة تعاقدت مع مجموعه مختارة من الاستشاريين الهندسيين لتنفيذ وتصميم المشروعين، ومنهم الاستشاري المعماري (ZODIAC ADC) مهندس شادي عفيفي والمهندس عبد الله خليل والاستشاري الهندسي شركة (Design Master) الأستاذ الدكتور أحمد الحديدي، والتعاقد مع شركة (ديار) دكتور مهندس طارق العرابي ومهندس هشام سليمان كاستشاري

حسام فرج

## دكتور حسام فرج : العاصمة الإدارية الجديدة مشروع دولة ومصمم بطريقة ذكية

لإدارة المشروع إنشائيا، كما تعاقدت «بابيلون» مع شركة (I-CON) استشاري إليكتروميكانيك (Elctro Mechanical) المهندس أحمد شوقي والقائم بتنفيذ الأعمال الخرسانية شركه تترا (الرودا) مهندس محمد محلب.

وأكد الدكتور حسام فرج أن الشركة كانت حريصة على اختيار مواقع متميزة لمشروعاتها وقد توافرت تلك الاشتراطات في مواقع مشروعيها (Senator) و(Heritage) الذي يتمتعا بإطلالة مباشرة على أهم معالم الجمهورية الجديدة وسلطات الدولة الثلاث السلطة التشريعية (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) والسلطة التنفيذية (مجلس الوزراء والوزارات والحي الحكومي) والسلطة القضائية (مدينة العدل ومجمع المحاكم) بالإضافة لمسجد مصر أحد أكبر المساجد بالعالم كذا النهر الأخضر وساحة الشعب وهى الساحة الرسمية للجمهورية الجديدة.

وقال رئيس مجلس إدارة الشركة أن العاصمة الإدارية الجديدة مشروع دولة ومصمم بطريقة ذكية تساهم المطورين في التوسع والاستثمار الحقيقي وتم وضع مخطط معماري تتلاشى فيه كل الأخطاء والمشكلات السابقة في كل المدن العمرانية وألزمت المطورين بهذا المخطط بكل صرامة مما سيجعل العاصمة الإدارية الجديدة قبله الاستثمار الحقيقية للمطورين المحليين والأجانب لهذا وجب على المطويين مساندة الدولة ومواكبة تحركاتها الاستثمارية للنهوض بالقطاع وجعله في مصاف الدول المتقدمة.



مصر لتأمينات الحياة
MISR LIFE INSURANCE

تتصدر القمة لشركات التأمين فى سوق التأمين المصرى من خلال مؤشرات مالية قوية
٥٣٪ نمو في حجم الاعمال خلال العام
1st

الإحتفاظ بالتصنيف الإئتماني العالمي من مؤسسة A.M. Best للعام السادس على التوالي

اكثر من ١,٢ مليون عميل فردي

اجمالي مبالغ التأمين ٦٣ مليار جنية من خلال ٣٠ برنامجاً تامينا

١٠٠٠ عقد تأمين جماعي برؤوس أموال ٢٨١ مليار جنيه تغطى حوالى ١٫٥ مليون عميل

أ. باسل الحيني
أ. هشام توفيق
أ. محمد مصطفى
د. أحمد عبد العزيز
أ. محمد عبد الجواد

عقدت الجمعية العامة لشركة مصر لتأمينات الحياة برعاية الاستاذ / هشام توفيق وزير قطاع الاعمال العام وبرئاسة الاستاذ / باسل الحيني رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة مصر القابضة للتامين وبحضور أعضاء الجمعية العامة واعضاء مجلس ادارة شركة مصر لتأمينات الحياة وبرئاسة الاستاذ / محمد عبد الجواد رئيس مجلس الادارة والدكتور / احمد عبد العزيز العضو المنتدب التنفيذي للشركة والاستاذ / محمد مصطفى العضو المنتدب لشئون التأمين والمناطق
كما حضر اجتماع الجمعية العامة السادة ممثلي الهيئة العامة للرقابة المالية والجهاز المركزي للمحاسبات

٢,٥ مليار جنيه رأس المال المدفوع

٤,٤ مليار جنيه مطالبات مسددة للعملاء
٢٧,٤ مليار جنيه حقوق حملة الوثائق
٣٧,١ مليار جنيه اجمالي الأستثمار
١١,١ مليار جنيه حقوق المساهمين
٧,٧ مليار جنيه اجمالي الاقساط
٤٠,١ مليار جنيه أصول الشركة

١,٦ مليار جنيه صافي ارباح العام

٨ مليون عملية دفع لأقساط التأمين من خلال القنوات الإلكترونية

وثيقة الحماية والإستثمار
تتفرد الشركة بتقديم وثيقة مصر – حماية واستثمار مع الاشتراك في الارباح والتي جمعت بين المزايا التامينية والاستثمار .
تقدم الوثيقة الحماية التأمينية الشاملة مع صرف قيمة مبلغ التامين مضافا اليه قيمة الارباح .
يمكن منح قروض بضمان الوثيقة بعد مرور ٣ سنوات من التعاقد
يجري السحب علي الوثيقة مرتين سنويا والجائزة هي صرف مبلغ التأمين الاصلي بالكامل , وللفائز الحق في دخول جميع السحوبات طوال فترة سريان الوثيقة .

وثيقة شهادة أمان
هي شهادة ادخار بنكية ذات عائد متميز تصدرها البنوك المشاركة في المبادرة , وتحت تغطية تأمينية من شركة مصر لتأمينات الحياة تبدأ قيمة الشهادة من ٥٠٠ جم ومضاعفتها حتي ٢٥٠٠ جم وتمنح مزايا تأمينية لحامل الشهادة , ويدفع مبلغ التعويض دفعة واحدة أو دفعات شهرية لمده ٥ أو ١٠ سنوات طبقا للاختيار .
تدخل الشهادة في سحب كل ثلاثة شهور علي مبلغ ١٠ الاف جم لعدد ٢٠ فائز .

وثيقة معاش بكرة
الوثيقة الأولى من نوعها في السوق المصري، وتقدم حصريا لعملاء البنك الأهلي المصري والتي تتيح مزايا وتسهيلات متعددة تتفرد بها عن أي وثائق أخرى.
يتم صرف المعاش حسب اختيار العميل على دفعة واحدة أو معاش شهري ثابت بصرف لمدة ١٠ سنوات .
تدخل الوثيقة سحب مرتين سنويا ؛ والجائزة هي زيادة قدرها ٧٥ ٪ من مبلغ التقاعد أو مدفوعات التقاعد المستقبلية

تأمينك بين إيديك
يمكنك متابعة تأمينك في أي وقت وأي مكان
رقم التسجيل الضريبي ٢٠٢-٤٤٤-٨٧٢
GET THE APP
Download on the App Store
Google play
misr_life_ins
مصر لتأمينات الحياة-misrlifeinsurance
www.misrlife.com / call 19446
شركة مصر لتأمينات الحياة شركة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته وخاصة على ترخيص رقم ٣ من الهيئة العامة للرقابة المالية

# طموح بلا حدود

## باسل الحيني: مجموعة مصر القابضة للتأمين أكبر كيان مالي غير مصرفي مصرى

«طموح بلا حدود.. خطوات مدروسة للنمو والتوسع».. جعلت مجموعة مصر القابضة للتأمين أكبر وأعرق كيان مالي غير مصرفي مصري.. البداية كانت استراتيجية جديدة للمجموعة عام 2019 والتي خططت للتوسع الاستثماري للمجموعة وتأسيس مؤسسات وكيانات جديدة تزاول الأنشطة المالية غير المصرفية المتعددة، بجانب الحفاظ على الريادة بسوق التأمين المصري لعملاقي تأمينات الممتلكات والحياة داخل المجموعة، مصر للتأمين ومصر لتأمينات الحياة، وتنمية المحفظة العقارية التي تملكها وتديرها شركة مصر لإدارة الأصول العقارية.

باسل الحيني، رئيس مجلس إدارة شركة مصر القابضة للتأمين، قال: على مدار الأعوام الثلاث الماضية حققت شركات المجموعة إنجازات ضخمة ومؤثرة لأول مرة منذ تأسيسها، في جميع المستويات التأمينية والاستثمارية والإدارية والفنية، بما يعود بالفائدة على شركات المجموعة والعاملين بها والمساهمة الفعالة في نمو الاقتصاد الوطني.

وأكد «الحيني»: نعمل على استكمال خطوات النمو والتوسع المتكامل لمجموعة مصر القابضة للتأمين سواء في النشاط التأميني من خلال تطوير الخدمات التأمينية للشركات التابعة وابتكار وإتباع طرق سريعة وتفاعلية مع العملاء والجهاز التسويقي وقنوات الاتصال المتعددة والحديثة، مثل تطبيقات التابلت والموبايل والإنترنت والسداد والتحصيل الإلكتروني، للوصول للشرائح المختلفة من العملاء في شتى أنحاء الجمهورية.

وتخطط المجموعة لضخ استثمارات في القطاع الصحي والتعليمي خلال الفترة المقبلة، حسبما قال رئيس مجلس إدارة شركة مصر القابضة للتأمين، حيث تواجدت المجموعة بأكبر حصة مساهمة في منصة «لايتهاوس» التعليمية مؤخرًا كون قطاع التعليم يتيح فرصًا متميزة للاستثمار تجمع بين العائد الجيد والأثر الإيجابي على المجتمع والاقتصاد القومي، كما نجحت المجموعة في تنفيذ حزمة متنوعة من السياسات للاستفادة من الثروة العقارية من خلال الاستغلال الجيد لقطع الأراضي المملوكة لشركة مصر لإدارة الأصول العقارية، وإقامة مشروعات بالشراكة مع مستثمرين ومطورين عقاريين، بالإضافة إلى إظهار القيمة التاريخية والحضارية للقاهرة الخديوية، وإنشاء آلية للحفاظ على الطراز المعماري المتميز وتعظيم قيمته، والتنسيق مع الجهات ذات الصلة في مصر ومع المؤسسات الدولية.

### محفظة استثمارية

وتمتلك مجموعة مصر القابضة أكبر محفظة استثمارية مؤسسية في مصر، نحو 75.7 مليار جنيه، وأرجع «الحيني»، نمو المحفظة الاستثمارية للشركة إلى عمليات التطوير خلال الفترة الماضية، فعلى سبيل المثال أدي تفعيل دور شركة مصر لإدارة الاستثمارات المالية إلى أنها أصبحت تدير20 مليار جنيه من أموال المجموعة بعدما كانت تدير نصف مليار جنيه فقط حتى عام 2019 كلها أموال من خارج المجموعة، إضافة إلى نمو محفظة الاستثمارات داخل المجموعة بقيادة الشركة القابضة مما أدى إلى ارتفاع في العوائد وتعظيم قيمة المحفظة.

ورغم جائحة كورونا تعاظمت الأرباح إلى معدلات قياسية فاقت كل التوقعات وعلى جميع الأنشطة، ولأول مرة منذ تأسيسها تجاوزت مساهمة المجموعة للخزانة العامة للدولة المصرية مبلغ 4 مليار جنيه (أرباح وضرائب وتأمينات)، وقال «الحيني» إن الأرباح الموزعة للدولة كانت في عام 2018 مبلغ 750 مليون جنيه، أما في العام الجاري فنتوقع أن تتجاوز حصة الدولة في أرباح "القابضة للتأمين" 2 مليار جنيه، مما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني بقوة.

### تأسيس شركات

وأوضح رئيس مجلس إدارة شركة مصر القابضة للتأمين أن الشركة في مجال تأسيس الشركات حققت المجموعة العديد من الإنجازات، كان منها تكوين أقوى تحالف في السوق لإنشاء شركة مصر للتأمين التكافلي-حياة، بالشراكة بين المجموعة وشركتيها (مصر للتأمين ومصر لتأمينات الحياة) والبنك الأهلي المصري وبنك مصر، وأضاف أن الشركة حصلت على موافقة التأسيس من الهيئة العامة للرقابة المالية وجارى استكمال باقي مراحل التنفيذ، وفى مجال التأمين الطبي تعتزم المجموعة تأسيس شركة متخصصة للتأمين الطبي. كما قامت المجموعة بتقديم أوراق تأسيس شركة تخصيم وتأجير تمويلي للهيئة العامة للرقابة المالية، مشيرا إلى أن تخطط خلال الفترة المقبلة لاستثمارات في التمويل متناهي الصغر ثم التمويل العقاري والتمويل الاستهلاكي.

### تحول رقمي

ونفذت أضخم خطة للتحول الرقمي والتطوير المؤسسي والتكنولوجي والتي أدت إلى تحقيق نتائج فعالة ومؤثرة في تطوير مستويات الأداء في جميع الأنشطة التأمينية والاستثمارية والعقارية، بالإضافة إلى تطوير السياسات التسويقية وتطبيق قواعد الحوكمة والشفافية وزيادة عدد المنتجات، وتقديم أفضل خدمة للعملاء، مما ساعد على تعزيز اعتلاء المجموعة القمة في مجالها في السوق المصري وتعزيز مكانتها المتميزة في المنطقة العربية والأفريقية.

لذا نجحت شركات التأمين في الحصول على التصنيف الائتماني الدولي لشركاتها التابعة من مؤسسة AM BEST الدولية بتصنيف القوة المالية «B++» والتصنيف الائتماني طويل الأجل «bbb» بنظرة مستقبلية مستقرة، وفى ذات السياق رفعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيف القوة المالية (IFS) لشركة مصر للتأمين إلى (egy) + AA من (egy) AA. وكانت أهم العوامل في حصول شركتا مصر للتأمين ومصر لتأمينات الحياة على هذا التصنيف، المرونة والملاءة المالية القوية للشركة الأم (مصر القابضة) والأهمية الاقتصادية للشركتين داخل المجموعة.

### جمعيات عمومية

يذكر أنه انعقدت الجمعيات العامة العادية والعادية للشركات التابعة لشركة مصر القابضة للتأمين، شركة مصر للتأمين، وشركة مصر لتأمينات الحياة، وشركة مصر لإدارة الأصول العقارية برئاسة باسل الحيني رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مصر القابضة للتأمين وبحضور أعضاء الجمعية العامة وأعضاء مجلس إدارة شركة مصر القابضة للتأمين وممثلي الهيئة العامة للرقابة المالية والجهاز المركزي للمحاسبات.

باسل الحيني

### مصر للتأمين

ومن جانبه، أوضح عمر جودة، العضو المنتدب التنفيذي لشركة مصر للتأمين، أن الشركة حققت أقساط خلال العام المالي 2021/2020 بمبلغ 9.6 مليار جنيه مقابل 9.3 مليار جنيه محققة خلال العام المالي 2020/2019 بزيادة قدرها 249 مليون جنيه وبمعدل نمو قدره 2.7%.

وبلغت جملة التعويضات المسددة من شركة مصر للتأمين خلال العام المالي 2021/2020 مبلغ 3.6 مليار جنيه مقابل مبلغ 4 مليار جنيه خلال عام المقارنة بمعدل انخفاض 10.4%.

وصلت استثمارات الشركة في 2021/6/30 إلى 33.2 مليار جنيه مقابل مبلغ 28.3 مليار جنيه في 2020/6/30 بمعدل نمو 17.1%، وبلغت حقوق المساهمين في 2021/6/30 بلغت 19 مليار جنيه مقابل 14.4 مليار جنيه في 2020/6/30 بمعدل نمو 31.9%، كما بلغت حقوق حملة الوثائق 13.7 مليار جنيه في 2021/6/30 مقابل 13.2 مليار جنيه في 2020/6/30 بمعدل نمو قدره 4.3%. وأرتفع صافي أرباح العام المالي المنتهى في 2021/6/30 ليبلغ 2.256 مليار جنيه مقابل 2.235 مليار جنيه للعام المنتهى في 2020/6/30 بمعدل نمو قدره 1.0%.

### مصر لتأمينات الحياة

من ناحية أخرى، أكد د. أحمد عبد السلام عبدالعزيز، العضو المنتدب التنفيذي لشركة مصر لتأمينات الحياة، بأن الشركة حققت إجمالي أقساط خلال العام المالي 2021/2020 بلغ 7.7 مليار جنيه مقابل مبلغ 5.0 مليار جنيه محققة خلال العام المالي 2020/2019 بزيادة قدرها 2.7 مليار جنيه وبمعدل نمو قدره 53.9%. وبلغ إجمالي استثمارات الشركة في 2021/6/30 بلغ 37.1 مليار جنيه مقابل مبلغ 28.0 مليار جنيه في 2020/6/30 وبمعدل نمو قدره 32.6%، وأن حقوق المساهمين في 2021/6/30 بلغت 11.1 مليار جنيه مقابل مبلغ 6.5 مليار جنيه في 2020/6/30 وبمعدل نمو قدره 70.3%، بينما بلغت حقوق حملة الوثائق 27.4 مليار جنيه في 2021/6/30 مقابل 24.0 مليار جنيه في 2020/6/30 بمعدل نمو قدره 14.2%. وأرتفع صافي أرباح العام المالي المنتهى في 2021/6/30 ليبلغ 1.622 مليار جنيه مقابل 1.546 مليار جنيه للعام المالي المنتهى في 2020/6/30 بمعدل نمو 4.9%.

### مصر لإدارة الأصول العقارية

وفى السياق ذاته، قال محمد عمر الفاروق، جلال العضو المنتدب التنفيذي والقائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة لشركة مصر لإدارة الأصول العقارية، بأن الشركة نجحت في تحقيق إيرادات نشاط لعام 2021/2020 بلغت 390.6 مليون جنيه مقابل مبلغ 340.4 مليون جنيه بعام 2020/2019 بمعدل نمو 14.7%، كما بلغ مجمل الربح للعام المالي المنتهى في 2021/6/30 مبلغ 209.6 مليون جنيه مقابل مبلغ 170.8 مليون جنيه في 2020/6/30 بمعدل نمو 22.7%.

وبلغت حقوق المساهمين مبلغ 1.231 مليار جنيه في 2021/6/30 مقابل مبلغ 1.187 مليار جنيه في 2020/6/30 بمعدل نمو قدره 3.7% وأوضح أن الشركة حققت صافي أرباح للعام المالي 2021/2020 بلغ 130.2 مليون جنيه مقابل مبلغ 60.1 مليون جنيه بعام 2020/2019 بمعدل نمو 116.6%.

# رحلة للمستقبل

## مصر لتأمينات الحياة تستعد لطرح 25% من الأسهم في البورصة

أحمد عبد العزيز: هدفنا الوصول بالحلول والمنتجات التأمينية إلى كل بيت مصري

يتواصل النجاح عامًا بعد عام حتى في ظل التحديات الراهنة وتفشي فيروس كورونا في جميع أنحاء العالم.. لتبدأ شركة مصر لتأمينات الحياة رحلة جديدة نحو آفاق المستقبل والاستعداد لطرح 25% من أسهم الشركة في البورصة المصرية كأول شركة في مصاف شركات قطاع الأعمال المملوكة للدولة تعلن عن جاهزيتها لخوض هذه المرحلة الواعدة والإنجاز المتميز.

يذكر أن الشركة أعلنت عن نتائج أعمال العام المالي 2021/2020، مسجلة إجمالي أقساط 7.7 مليار جنيه بنمو 54% مقارنة بالعام الماضي، وبلغ صافي الأرباح 1.6 مليار جنيه، مقابل 1.5 مليار جنيه في العام المالي السابق 2020/2019.

وفي هذا السياق، قال د. أحمد عبدالعزيز، العضو المنتدب التنفيذي لشركة مصر لتأمينات الحياة: « لقد كانت رحلتنا في عام 2020-2021 امتدادًا لنجاحاتنا السابقة وتحقيقًا لرؤية الشركة في أن تصل الحلول والمنتجات التأمينية التي توفرها شركة مصر لتأمينات الحياة إلى كل بيت مصري، وذلك من خلال تعزيز الأعمال الرئيسية وإثراء محفظة المنتجات والخدمات التأمينية والرقمية، وتعظيم رأس المال والتنويع في العوائد من خلال فرص النمو الجديدة والشراكات الإستراتيجية.. فمهمتنا هي تأمين الأسر المصرية ضد المخاطر ودعمهم على تحقيق أهدافهم المالية؛ وبذلك يترسخ مفهوم الأصل في التأمين هو الحياة وليس الوفاة، وأن الهدف الرئيسي من صناعة التأمين هو تحقيق «الرخاء» وبذلك تكون صناعة تأمينات الحياة هي الرفيق الآمن لرحلة الحياة للمؤمن عليهم.

وتستحوذ شركة مصر لتأمينات الحياة على حصة سوقية متوقعة 30% من حجم أقساط تأمينات الأفراد ويبلغ رأس مال الشركة المرخص 5 مليار جنيه ورأس المال المصدر 3 مليارات جنيه.

وتقدر استثمارات الشركة بأكثر من 37 مليار جنيه، تستثمر في قطاعات اقتصادية مختلفة، وتمتلك أكبر شبكة فروع في جميع أنحاء مصر تصل إلى أكثر من 151 فرع بخلاف فروع التأمين البنكي والتي تبلغ 300 فرع، وتخدم قاعدة عملاء واسعة بأكثر من 1.2 مليون عميل فردي مؤمن عليه، وأكثر من 1000 عقد تأمين جماعي للشركات والمؤسسات، تغطي نحو 5.1 مليون عميل.

وكشفت المؤشرات المالية لشركة «مصر لتأمينات الحياة» عن نمو يما حقوق حملة الوثائق، بنسبة 14.3% بنهاية يونيو 2021، لتتجاوز الـ 27.4 مليار جنيه مقابل 24 مليار جنيه في يونيو 2020. وبلغت نسبة النمو في إجمالي أصول مصر لتأمينات الحياة 25.4% بنهاية يونيو 2021، لتتجاوز 40 مليار جنيه مقابل 31.9 مليار جنيه في يونيو 2020.

وحصلت الشركة على تصنيف القوة المالية بتقدير (B++) والتصنيف الائتماني طويل الأجل لجهة الإصدار (Long-Term ICR) بتقدير «BBB»، من شركة AM Best العالمية للتصنيف الائتماني، وذلك للعام السادس على التوالي. مما يعكس قوة المركز المالي للشركة، فضلًا عن أدائها التشغيلي الوافي، وملف أعمالها التجارية المحايد، وإدارتها القادرة على التعامل مع المخاطر المؤسسية.

وتتوقعت شركة «AM Best» أن تسهم خطة النمو الاستراتيجية لشركة «مصر لتأمينات الحياة» في دعم الأداء التشغيلي المستدام.

ويستند تقييم قوة المركز المالي لشركة «مصر لتأمينات الحياة» إلى تعديل رأس المال في ضوء المخاطر عند أعلى مستوى، والتي يتم قياسها بواسطة نسبة كفاية رأس المال التي تقرها شركة «AM Best».

وتتوقع «AM Best» استقرار نسبة كفاية رأس المال لشركة مصر لتأمينات الحياة عند أعلى نسبة جيدة من الحد الأدنى المطلوب للحصول على أعلى تقييم، مدعومًا باكتساب رأس مال داخلي متميز، رغم تخصيص استثمارات المحافظ نسبيًا للشركة حسب فئات الأصول.

وفي ظل الثورة الرقمية المعاصرة؛ شهد القطاع المالي بشكل عام ولد سيما قطاع التأمين تغيرات ديناميكية متسارعة حافظت فيه شركة مصر لتأمينات الحياة على مكانتها الرائدة؛ بينما استمرت في تحولها إلى مؤسسة رقمية داخليًا وخارجيًا والاستثمار في البنية التحتية للشركة التي تعد من أساسيات التحول الرقمي وإثراء تجربة العملاء، وحافزًا لدفع عجلة الابتكار، وهي تعد ميزة تنافسية هامة، وأولويةٌ إستراتيجية للحفاظ على مكانتنا الرائدة في السوق وتحقيق أهدافنا.

وتعد شركة مصر لتأمينات الحياة الشريك الموثوق للعديد من الكيانات المالية الكبرى في التأمين البنكي وما قدمه بشكل كبير في تنمية الشراكات الحالية وتوفير وثائق شركة مصر لتأمينات الحياة في ما يقرب من 300 فرع من فروع البنوك وهيئة البريد، فضلًا عن الشراكات الجديدة والتي كان أخرها توقيع بروتوكول التعاون مع البنك الزراعي المصري لتقديم الخدمات التأمينية عبر فروع البنك في قري حياة كريمة

**1.6**
مليار جنيه الأرباح..
و7.7 مليار إجمالي الإقساط

وفقا للمبادرة الرئاسية لتطوير قرى الريف المصري حياة كريمة ليصل إجمالي شراكات التأمين البنكي إلى ثمانية شركاء خلال ثلاثة أعوام. وأبرزها شراكتنا مع البنك الأهلي المصري حيث تجاوزت أقساط وثيقة معاش بكره المقدمة حصريًا لعملاء البنك 3 مليار جنيه، وأصبحت الوثيقة متاحة فيما يزيد عن 200 فرعًا من فروع البنك الأهلي المصري.

وفي ضوء خطة الدولة للشمول المالي وإتاحة المنتجات التأمينية لكافة فئات المجتمع المصري، قامت شركة مصر لتأمينات الحياة بالتعاون مع هيئة البريد المصري من أجل توفير منتجاتنا التأمينية عبر فروعه، وقد بدأت خطتنا بالتنفيذ من خلال 20 فرع.

وكان للشركة الريادة في توجيه نشاطها الاستثماري في مشاريع تهدف لتحقيق النمو الاقتصادي وبناء أجيال جديدة للمستقبل، من خلال الاستثمار في العنصر البشري على عدة أوجه وأهمها المشاركة مع مجموعة مصر القابضة للتأمين وهي المستثمر الأكبر في تحالف يضم صندوق مصر السيادي و مساهمين آخرين بالمشاركة في تأسيس منصة لايتهاوس للاستثمارات التعليمية برأسمال مستهدف 1.75 مليار جنيه، كما تتلاقى المنصة مع إستراتيجية التحالف في الاستثمار في مجال التعليم الذي يستهدف الطبقة المتوسطة والتوسع في المحافظات واستغلال أصول الدولة عبر منصة «لايتهاوس» التعليمية من خلال إنشاء مدارس جديدة وشراء مدارس قائمة تطمح المنصة إلى تحسينها وتعظيم قيمتها. بالإضافة إلى إطلاق «صندوق استثمار شركة مصر لتأمينات الحياة النقدي للسيولة بالجنيه المصري»، وهو أول صناديق الاستثمار للشركة بحجم مبدئي 100 مليون جنيه ، وكذلك تدشين صندوق استثمار (الأهلي / حياة) بالمشاركة مع البنك الأهلي المصري بحجم 50 مليون جنيه.

# رسالة أمان

## مصر للتأمين من طلعت حرب إلى السيسي.. 88 عاما في خدمة الاقتصاد الوطني

### زيادة رأس المال المصدر والمدفوع إلى 6 مليارات جنيه.. و33 مليار جنيه استثمارات

أنشأ طلعت حرب، رائد الاقتصاد الوطني، شركة مصر للتأمين في 14 يناير 1934 ، في إطار خطته لتحرير الاقتصاد المصري من التبعية الأجنبية، لتكون أول شركة تأمين برأسمال مصري وإدارة مصرية لتوفر الحماية التأمينية للمشروعات التي أقامها المصريون دعما للاستقلال الوطني.

مثلت شركة مصر للتأمين النواة الأولى لنشأة صناعة التأمين الوطنية في مصر، وأصبحت الداعم الرئيسي لانطلاقة الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في توفير الحماية التأمينية للمشروعات الاقتصادية، وفى يناير 2022 تحتفي الشركة بمرور 88 عامًا على إنشائها.

امتلك الشركة عبر 88 عامًا تجارب وخبرات مكنتها من مواجهة المصاعب التي واجهتها والتغلب عليها، لتخطو نحو المستقبل بخطوات واثقة تستند إلى خبرة أصقلتها تجارب السنوات الماضية وكوادر وكفاءات تزخر بها الشركة.

استطاعت شركة مصر للتامين تحقيق العديد من الإنجازات والنجاحات وهو ما ظهر جليًا في نتائج الأعمال عن العام المالي المنتهي في 30 يونيو الماضي، والذي أكد نجاح الاستراتيجية الطموحة التي تنتهجها الشركة تحت مظلة شركة مصر القابضة للتامين وبالدعم غير المسبوق من وزارة قطاع الأعمال العام.

«استطاعت الشركة المضي قدما نحو تحقيق إستراتيجيتها الطموحة لتتجسد نتائجها وثمارها الآن على أرض الواقع»..حسبما قال عمر جودة، عضو مجلس الإدارة المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة، وأضاف حققت الشركة جملة أقساط خلال العام المالي 2021/2020 بمبلغ 9.6 مليار جنيه مقابل 9.3 مليار جنيه محققة خلال العام المالي 2020/2019 بزيادة قدرها 249 مليون جنيه وبمعدل نمو قدره 2.7%. وبلغت جملة التعويضات المسددة من شركة مصر للتأمين خلال العام المالي 2021/2020 مبلغ 3.6 مليار جنيه مقابل مبلغ 4.0 مليار جنيه خلال عام المقارنة بمعدل انخفاض قدره (10.4%).

وأضاف «جودة» بأن إجمالي استثمارات الشركة بلغت في 2021/6/30 مبلغ 33.2 مليار جنيه مقابل مبلغ 28.3 مليار جنيه في 2020/6/30 بمعدل نمو 17.1%، وان حقوق المساهمين في 2021/6/30 بلغت 19.0 مليار جنيه مقابل 14.4 مليار جنيه في 2020/6/30 بمعدل نمو 31.9%، كما بلغت حقوق حملة الوثائق 13.7 مليار جنيه في 2021/6/30 مقابل 13.2 مليار جنيه في 2020/6/30 بمعدل نمو قدره 4.3%.

وأرتفع صافي أرباح العام المالي المنتهى في 2021/6/30 ليبلغ 2.256 مليار جنيه مقابل 2.235 مليار جنيه للعام المنتهى في 2020/6/30 بمعدل نمو قدره 1.0%.

وأكد عضو مجلس الإدارة المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة إن مصر للتأمين تسعى لتدعيم الملاءة المالية وزيادة حجم أعمالها بالسوق، لذا قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة زيادة رأسمالها المصدر والمدفوع إلى 6 مليارات جنيه.

نجاحات للشركة على كل الأصعدة سواء على مستوى النشاط التأميني أو ابتكار خدمات تأمينية متميزة تلبي احتياجات العملاء وبتكلفة تتناسب مع إمكانياتهم وإتباع طرق تسويقه مبتكرة للوصول للعملاء، والدخول في شراكات وإبرام بروتوكولات من شأنها الاستفادة من التطور التكنولوجي للوصول للعملاء بشكل أسرع، والاستفادة من التحول الرقمي لتحسين آلية التعامل مع العملاء وفتح قنوات اتصال جديدة معهم وتيسير طرق السداد والتحصيل الإلكتروني.

توجت هذه الجهود بنظرة مؤسسات التصنيف العالمية لشركة مصر للتأمين فقد رفعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيف القوة المالية (IFS) لشركة مصر للتأمين، إحدى شركات مجموعة مصر القابضة للتأمين التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام، إلى ‹AA+(egy)› من ‹AA(egy)› مع نظرة مستقبلية مستقرة ويعكس هذا التصنيف مكانة شركة مصر للتأمين في سوق التأمين المصري الرائدة كأكبر شركة تأمين ومركز الشركة المتميز ورأس المال القوي والأداء المالي وإستراتيجية الاستثمار الحكيمة وفقا للمعايير المحلية.

كما جددت مؤسسة AM Best العالمية تصنيف شركة مصر للتأمين في ديسمبر 2021؛ وأكدت تصنيف القوة المالية B ++ (جيد) والتصنيف الائتماني طويل الأجل للمصدر (Long-Term ICR) لـ«bbb» (جيد)، مع نظرة مستقبلية مستقرة لهذه التصنيفات الائتمانية، مما يؤكد على قوة المركز المالي للشركة حيث تسعى المؤسسات الكبرى للحصول على أكثر من تصنيف من مؤسسات التصنيف العالمية.

# تحول رقمي

## الشركة الشرقية «إيسترن كومباني» تبدأ أكبر مشروع للتحول الرقمي في مصر

### تامر جاد الله : مجلس الإدارة مهتم بتنفيذ المشروع العملاق

### هاني أمان: ننفذ أكبر عملية تحول رقمي في أهم مؤسسة صناعية مصرية

تماشيًا مع خطط الدولة في منظومة التحول الرقمي، أعلنت الشركة الشرقية «إيسترن كومباني» عن تعامل مع شركة SAP العالمية، لتطبيق نظام البرمجة الإداري «ERP»، أكبر مشروع تحول رقمي في مصر، لتنظيم الموارد والعمليات الناتجة عن الأعمال اليومية، وربط الأقسام من خلال نظام واحد شامل لرفع كفاءة وأداء العمل داخل المنظومة، وربط كافة تعاملات الشركة.

قال المهندس تامر جاد الله، رئيس مجلس إدارة الشركة الشرقية «إيسترن كومباني»، إن الدولة قطعت شوطًا كبيرًا في مجال التحول الرقمي خلال الفترة الماضية، وتحولت معظم المعاملات إلى الأنظمة الرقمية لمواكبة التطور العالمي في هذا المجال، وبالتالي من الضروري أن تتجه كل المؤسسات والشركات الكبرى نفس الاتجاه حتى تستطيع مواكبة التغيرات العالمية وتستفيد من الإمكانات الهائلة التي توفرها التكنولوجيا في الإدارة، لافتًا إلى أن الشركة الشرقية من أكبر القلاع الصناعية في مصر، وبالتالي لابد أن تكون من الشركات الرائدة في الاتجاه إلى الرقمنة، وأن تدخل ضمن منظومة التحول الرقمي، مؤكدًا أن مجلس إدارة «إيسترن كومباني» يولى اهتماما كبيرًا لتنفيذ هذا المشروع العملاق للوصول إلى أعلى الأهداف المطلوبة وأفضل النتائج في العمليات التشغيلية المختلفة للشركة.

فيما قال هاني أمان، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة الشرقية «إيسترن كومباني»، أن الشركة تدرك أهمية الاعتماد على نظام إداري ومالي وتنظيمي رقمي، لما يوفره ذلك من متابعة دقيقة لكافة العمليات، ويوفر الوقت والجهد ويعمل على تسهيل الإجراءات، ومن ثم زيادة الفعالية والكفاءة في منظومة التشغيل العامة، لذلك حرصنا على التعاون مع كبرى الشركات العالمية التي تمتلك الكفاءة والخبرة في هذا المجال، لتنفيذ أكبر عملية تحول رقمي في أهم مؤسسة صناعية مصرية، لتكون نموذج يليق باسم ومكانة الشركة الشرقية، علما بأن عملية تطبيق هذا النظام داخل الشركة الشرقية يعد من أكبر البرامج للتحول الرقمي نظرًا للعمليات الإدارية المعقدة والمترابطة والمتداخلة في كل المراحل بداية من مراحل التوريد والعملاء الخارجين مرورا بمراحل التصنيع والعمليات التشغيلية بأنشطة الشركة والوصول إلى المخرجات وعمليات البيع النهائية، حيث أن صناعة التبغ تعد صناعة فرديه من نوعها في التنفيذ وخاصة لدى الشركة الشرقية.

ويُعد ERP نظامًا شاملًا لتخطيط موارد الشركات وإدارة الأنشطة اليومية، مثل سلسلة التوريد والتصنيع والخدمات والمالية وجميع العمليات الأخرى، الخاصة بأقسام المحاسبة والمشتريات وإدارة المشروعات وإدارة علاقات العملاء والتخطيط والميزانية وإدارة المخاطر، والعديد من الأنشطة الأخرى بالشركة حيث يمكنه التنبؤ والإبلاغ بدقة عن السلامة المالية والعمليات الخاصة بالمؤسسة، كما انه من البرامج التي تعتمد عليها الشركات العالمية لتطوير النظام الإداري والمالي بها، وتحسين إدارة المشروعات والأداء بشكل عام، ومن المخطط أن يتم تطبيق وتنفيذ البرنامج على عدة مراحل بداية من يناير الجاري 2022 والانتهاء من تطبيقه على كافة إدارات الشركة في أكتوبر 2023.

و شركة ساب (SAP) المزودة لهذا البرنامج هي من كبرى الشركات العالمية في مجال إصدار برمجيات إدارية تساعد المنشآت على الارتقاء بأعمالها، وربطها بنظام واحد يكفل لها الترابط وكفاءة الأداء، دون الحاجة إلى استخدام عدة برمجيات وأنظمة من شركات مختلفة، وقد ساعدت مئات الشركات والمؤسسات حول العالم على إنشاء نظام واحد متكامل يهيئ جميع التطبيقات لجميع أنواع الشركات سواء كانت ربحية أو غير ذلك.

# سيولة طارئة

## البنك المركزي المصري يوفر سيولة طارئة لدعم مسانده البنوك

إعلان البنك المركزي المصري توفير سيولة طارئة للبنوك لدعمها ومساندتها لمواجهة أزمات السيولة على المدي القصير، تطبيقًا لأحكام قانون البنك المركزي الذي جرى تعديله منذ عامين، وتوافقًا مع التزامات اتفاقيات بازل، مؤكدا توافر السيولة بشكل كافٍ بالمصارف المصرية.

ووضع « المركزي» شروط منح السيولة الطارئة للبنوك، ومن أبرزها أن يكون منح السيولة الطارئة مقتصرًا على البنوك ذات الملاءة المالية، ومقابل ضمانات كافية على أن يكون سعر العائد المطبق أعلى من متوسط أسعار الإقراض السائدة بالسوق، وأن يكون هذا التمويل قصير الأجل.

وتختلف عمليات منح السيولة الطارئة عن العمليات المتعلقة بالسياسة النقدية مثل عمليات السوق المفتوح التي يستخدمها البنك المركزي لامتصاص أو ضخ السيولة على مستوى القطاع المصرفي والتأثير على المعروض النقدي، كما تختلف عن أدوات السيولة الأخرى التي يتيحها البنك المركزي مثل تسهيلات اليوم/ الليلة الواحدة، والتي تهدف أساسًا إلى الحفاظ على سلامة وسلاسة عمل نظام الدفع.

يستهدف إعلان لبنك المركزي توفير سيولة للبنوك كملاذ أخير وكخطوة استباقية حال عدم قدرة أي من البنوك على تلبية احتياجاته من السيولة من سوق الانتربنك أو من الأسواق المالية الأخرى، وحظر استخدام السيولة الطارئة لتمويل توزيعات الأرباح أو لإعادة شراء الأسهم أو لصرف مكافآت أعضاء مجلس الإدارة أو العاملين.

يذكر أنه توافر السيولة بالبنوك المصرية، حيث يبلغ حجم الودائع بالبنوك نحو 6 تريليون جنيه يتم توظيف نحو 50% بقيمة 3 تريليون جنيه، مما يؤكد وجود فائض مرتفع للغاية، كما لم تتجاوز أي بنوك مؤشرات نسبة السيولة الإلزامية في مصر.

يأتي قرار المركزي وسط تحذيرات البنك الدولي من فترات من الاضطراب الاقتصادي" تنتظر الاقتصاديات الناشئة، مع قيام البنك المركزي الأمريكي برفع معدلات الفائدة الأساسية، وتباطؤ النمو العالمي بسبب متحور أوميكرون.

كما أوقفت البنوك المركزية العالمية بداية الشهر الجاري التعامل بـ« الليبور» الذي يعبر عن سعر الفائدة

### القطاع المصرفي يتمتع بقوة ومتانة مراكزه المالية وارتفاع معدلات السيولة

المعروض بين البنوك في لندن لعملات اليورو والجنيه الاسترليني والين الياباني والفرنك السويسري مع الإبقاء على التعامل بالليبور للدولار الأمريكي والذي من المقرر وقف التعامل به في يونيو 2023. وبعد توقف الليبور ستلجأ البنوك المركزية إلى استخدام فائدة مرجعية بديلة لتحل محل الليبور لكل عملة.

لكن تقرير مؤسسة فيتش للتصنيف الائتماني أشار إلى أن تصنيف البنوك المصرية قد يواجه ضغوطا إذا ما استمر تراجع الأصول الأجنبية بالبنوك المصرية. مشيرا إلى أن صافي الالتزامات الأجنبية بالقطاع المصرفي المصري بلغ 7 مليارات دولار (112 مليار جنيه) بنهاية نوفمبر الماضي، وفقا لبيانات البنك المركزي المصري، مقارنة بصافي الأصول الأجنبية البالغة 107 مليارات جنيه بنهاية فبراير الماضي. سبب التراجع في الأصول الأجنبية، وقال التقرير إنه في حال استمر هذا الاتجاه الهبوطي، فإن السيولة من العملات الأجنبية والقدرة على الوفاء بخدمة الدين قد تكون مقيدة. وأوضحت الوكالة أن العجز الحالي في الحساب الجاري لمصر قد يزيد الضغط على أصول البنوك من النقد الأجنبي.

وقال التقرير يحتمل أن يزيد الضغط على الأصول الأجنبية للبنوك إذا كانت هناك موجة متجددة من عمليات البيع من قبل مستثمري المحافظ الأجانب بسبب ارتفاع التضخم الذي يؤدي إلى تآكل الاستثمار في أدوات الدَّين الحكومية، أو الهروب إلى السيولة الأجنبية بعيدًا عن ديون الأسواق الناشئة مع اتجاه الفيدرالي الأمريكي لتشديد السياسة النقدية ورفع الفائدة. انخفضت الحيازات الأجنبية أدوات الدَّين الحكومية بالعملة المحلية بمقدار 2 مليار دولار أمريكي في أكتوبر 2021 من أعلى مستوى لها على الإطلاق بلغ 34 مليار دولار أمريكي في نهاية سبتمبر 2021 مما يفسر جزئيًا استمرار الضغط على البنوك.

فيما أكد اتحاد بنوك مصر "أن القطاع المصرفي المصري لا يعاني من مشاكل سيولة، مشيرا إلى أنه على مدار العقود الماضية واجه القطاع المصرفي كافة التحديات السياسية والاقتصادية المحلية والدولية بمنتهى الصلابة والقوة وتصدى لها بكفاءة

### ارتفاع السيولة المحلية إلى 90% من الناتج المحلي الإجمالي في أكتوبر 2021

وفاعلية من خلال إجراءات استباقية مكنت له الريادة والصمود وحققت له الامتياز بأن يصبح من أفضل القطاعات المصرفية التي تصدت لهذه الأزمات وكان أولها ما شهدته البلاد من أحداثًا سياسية واقتصادية ومالية عديدة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي بما فيها الأزمة المالية العالمية فى2007 وأحداث الربيع العربي وثورتي ٢٥يناير في 2011 وثورة 2013، بالإضافة إلى أزمة الدول الناشئة عام 2018 وأزمة جائحة كورونا عام 2019.

وبفضل الخطة الشاملة لتطوير القطاع المصرفي التي بدأت منذ بداية عام 2003 بقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد والذى وضع حجر الأساس لمرحلة جديدة لانطلاقة في القطاع المصرفي، تلاها بعد ذلك برنامج متكامل للإصلاح المالي والمصرفي تم تطبيقه خلال الفترة 2004-2009 بنجاح خلق مؤسسات مصرفية قوية واستطاع القطاع المصرفي المصري من خلاله برفع رؤوس أموال مؤسساته وتحسين ملاءتها المالية بشكل غير مسبوق وتحقيق متطلبات ومعايير الاتفاقيات الدولية بما فيها اتفاقيات بازل وما توليه من اهتمام بمعايير كفاية رأس المال وتحقيق السلامة المصرفية في نواحي السيولة و إدارة المخاطر و كفاية رأس المال فضلًا عن الالتزام بمعايير المحاسبية بما يضمن مزيدًا من الشفافية وإتاحة البيانات الرقابية المطلوبة.

وخلال عام 2016-2017 استطاع القطاع المصرفي المصري أن يلعب دورًا بارزًا في إنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي الوطني الشامل بالتعاون مع صندوق النقد الدولي بعد إصدار البنك المركزي المصري قرار تحرير سعر الصرف في نهاية عام 2016، إذ قام القطاع المصرفي المصري بتلبية الطلب المتزايد من العملاء على العملة الأجنبية بالأسعار الرسمية، مما ساهم في ضبط سوق الصرف والقضاء على سوق العملة الموازي بشكل نهائي، مع تحسن ملحوظ في المراكز المالية بالعملات الأجنبية لدى البنوك والبنك المركزي، وتحول صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إلى رصيد فائض وصل إلى 114 مليار جنيه في أكتوبر 2021.

وتتجلى قوة ومتانة القطاع المصرفي المصري خلال عامي 2020-2021، في تطبيق السياسة النقدية التيسيرية التي أطلقها البنك المركزي المصري لمساندة القطاعات الاقتصادية في مواجهة التداعيات السلبية التي خلفتها جائحة كورونا، إذ تضمنت تلك السياسة التيسيرية على سبيل المثال لا الحصر: تخفيض سعر الفائدة بنحو 4% لتحفيز الاقتصاد على النمو منذ بداية عام 2020 لمواجهة تبعيات جائحة كورونا وتأجيل جميع الاستحقاقات الائتمانية للعملاء لمدة 6 أشهر وتنفيذ مبادرات البنك المركزي المصري لتحفيز قطاعات الاقتصاد المصري بمبادرة تمويلية قيمتها 100 مليار جنيه للقطاع الخاص الصناعي والقطاع الزراعي بسعر إقراض سنوي 8% متناقص، ومبادرة لتمويل قطاع السياحة وتجديد المنشآت السياحية وتمويل سداد رواتب العاملين بهذا القطاع والذي تضرر بشكل ملحوظ جراء استمرار التداعيات السلبية لجائحة كرونا ودعم فئات الشعب من متوسطي ومحدودي الدخل من خلال مبادرة التمويل العقاري بقيمة تمويلية 100 مليار جنيه بفائدة 3% وآجال سداد تصل إلي 30 سنه ويُعد ذلك أمرًا غير مسبوق بهدف دعم فئات الشعب المختلفة في الحصول على المسكن المناسب، ذلك بخلاف مبادرة أخرى للتمويل العقاري بقيمة تمويلية تصل إلى 50 مليار جنيه لصالح متوسطي الدخل، بسعر عائد 8% على أساس متناقص لمدة حدها الأقصى 20 سنة.

فضلًا عن عدد من المبادرات التي تم إطلاقها منذ عام 2016 لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بنحو 200 مليار جنيه بسعر إقراض 5% سنويا والتي تم تعديل نسبة تمويلاتها بمحافظ البنوك من 20% إلى 25% بناء على تعليمات البنك المركزي المصري لإتاحة التمويل لأكبر عدد من هذه المشروعات وحفز البنوك على زيادة محافظ تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وقد بلغت تمويلات البنوك المصرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر نحو 400 مليار جنيه بنهاية 2021.

وأكد اتحاد البنوك أن الاقتصاد المصري شهد ارتفاع السيولة المحلية لنحو 90% من الناتج المحلي الإجمالي في أكتوبر 2021، و ارتفاع معدلات التوظيف لتصل حجم القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء لنحو 48.5% من حجم ودائع العملاء في أكتوبر 2021، كما ارتفعت حجم أصول القطاع المصرفي المصري لنحو 8,758 تريليون جنيه في أكتوبر 2021 وعكست مؤشرات السلامة المالية للبنوك المصرية تصاعد نسبة القاعدة الرأسمالية إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر لنحو 19.3% في سبتمبر 2021، وقفزت صافي الاحتياطيات من النقد الأجنبي من حوالي 16.7 مليار دولار أمريكي في يونيو 2014 إلى حوالي 41 مليار دولار أمريكي في نوفمبر 2021، وأظهر مؤشر القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض تحسن في الأداء، حيث انخفض المؤشر من 8.5% في يونيو 2014 إلى 3.6 % في سبتمبر 2021.

على الرغم من التحديات الدولية والتداعيات السلبية التي خلفتها جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي ككل، إلا أن القطاع المصرفي مازال يتمتع بقوة ومتانة مراكزه المالية وارتفاع معدلات السيولة مما يستدعى تدخل البنك المركزي المصري من خلال أدوات السياسة النقدية والسوق المفتوح لسحب فائض السيولة من القطاع المصرفي بشكل أسبوعي مما يدل على ارتفاع معدلات السيولة في القطاع.

# هيكلة القروض
# البنك الزراعي يطلق مبادرات لتنمية وتطوير القطاع الزراعي

***في إطار سعي البنك لتحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي بكافة مجالاته الإنتاجية، أطلق البنك الزراعي المصري عدة مبادرات لتنمية وتطوير القطاع الزراعي والثروة الحيوانية والداجنة والسمكية، ودعم صغار المزارعين والمربيين، من خلال توفير التمويل اللازم للمشروعات والأنشطة الزراعية والإنتاجية وخلق فرص للشباب والخريجين لتحقيق التنمية المستدامة وفقا لرؤية الدولة 2030 وتنفيذا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية بتعظيم مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي.***

« قام البنك بإعادة هيكلة قروض الثورة الحيوانية للعملاء المنتظمين في السداد ممن حصلوا على قروض بنسب فوائد عالية خلال السنوات السابقة» بحسب علاء فاروق، رئيس مجلس إدارة البنك الزراعي المصري، مؤكدا أن البنك سيقوم بتخفيض نسبة الفائدة علي مديونياتهم لمساعدتهم على الوفاء بالتزاماتهم وتحفيزهم على السداد وحمايتهم من التعثر مستقبلًا، بشرط قيامهم بسداد 15 % من قيمة القرض والباقي سيتم إعادة جدولته على آجال طويلة تصل لـ 7 سنوات مع التزامهم بسداد القرض بانتظام على أقساط شهرية.

وأوضح علاء فاروق أن العملاء الذين ستنطبق عليهم شروط إعادة الهيكلة سيتمكنون من الاستفادة بمبادرات البنك المركزي المصري بالحصول على قروض بنسب فوائد تتراوح بين 5 % و 8% لتشجيعهم على مواصلة الإنتاج ودعم مشروعاتهم القائمة طالما أثبتوا جديتهم في الاستثمار الجاد واستخدام القروض في الأغراض الإنتاجية المخصصة لها.

جاء ذلك خلال اجتماع لجنة الزراعة والري والأمن الغذائي بمجلس النواب، برئاسة النائب هشام الحصري، لمناقشة جهود البنك الزراعي المصري لتنمية القطاع الزراعي ودعم المزارعين والمنتجين ودوره وتنفيذ المبادرات القومية وتسوية ديون المزارعين المتعثرين والمبادرة الرئاسية لتطوير القرى «حياة كريمة » والمشروع القومي لتطوير وتنمية الصعيد.

واستعرض رئيس مجلس إدارة البنك الزراعي المصري المبادرة التي أطلقها البنك مؤخرا لتسوية ديون المتعثرين تنفيذًا لتوجيهات محافظ البنك المركزي، طارق عامر، للتخفيف من الآثار السلبية لجائحة كورونا على صغار العملاء وأصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتصحيح أوضاعهم لتمكينهم من التعامل مجددًا مع الجهاز المصرفي، وإعادتهم للعمل والإنتاج، مؤكدا أن المبادرة الجديدة تتيح تسوية كاملة لنحو 4 مليار جنيه من الديون المتعثرة بالبنك يستفيد منها أكثر من 45 ألف عميل، ويتم بموجب هذه المبادرة إسقاط كامل مديونيات الأفراد المتعثرين من عملاء التجزئة المصرفية ممن تبلغ مديونياتهم حتى 100 ألف جنيه في 30 نوفمبر 2021بإجمالي مديونيات نحو 400 مليون جنيه ويستفيد منها نحو 7500 عميل وإسقاط كامل المديونية بالنسبة للعملاء المتعثرين ممن يبلغ أصل مديونياتهم حتى 25 ألف جنيه ويستفيد منها 13 ألف عميل معظمهم من صغار المزارعين بإجمالي مديونيات نحو 76 مليون جنيه علاوة على إسقاط كامل مديونيات العملاء المتعثرين المتوفين والذين لم يتم سداد قروضهم حتى 30نوفمبر الماضي بمديونيات تصل لنحو 64 مليون جنيه لصالح نحو 1000 عميل ما يتم بموجب المبادرة أيضًا إسقاط 50% من ديون العملاء المتعثرين للأفراد والشركات حتى 10 مليون جنيه، على أن يقوم العميل بسداد 50% من أصل المديونية، سواء دفعة واحدة أو على أقساط ويستفيد من هذه الشريحة أكثر من 24 ألف عميل، ويبلغ إجمالي مديونياتهم نحو 3،4 مليار جنيه.

ونفي علاء فاروق قيام البنك بوقف صرف السلف الزراعية لمحصول قصب السكر، مؤكدا أن البنك يوجه كافة أنواع الدعم لمزارعي القصب كونه من السلع الإستراتيجية الهامة حيث وفر البنك خلال الموسم الحالي 1.6 مليار جنيه لتمويل زراعة القصب ويحصل المزارع على السلفة الزراعية دفعة واحدة عن السنة بالكامل دون أي معوقات بهدف الاستفادة من الدعم الذي توجهه الدولة لتعظيم قدرات المزارعين وأعلن أن البنك يعمل حاليا على مراجعة كافة الفئات التسليفية للمحاصيل الزراعية للمرة الثالثة خلال عام لمواجهة متغيرات السوق ومساعدة المزارعين على تحمل ارتفاع تكاليف الزراعية ومستلزمات الإنتاج وذلك بالتنسيق مع وزارة الزراعة.

كما يعمل البنك حاليا على الانتهاء من إعادة هيكلة لشركة المصرية للتنمية الزراعية والريفية لتعزيز قدراتها في مجال توفير كافة مستلزمات الإنتاج بشكل عام إضافة إلى خدماتها الأخرى تنفيذا لتوجيهات محافظ البنك المركزي بضرورة أن تؤدي الشركة دورها في دعم ومساندة القطاع الزراعي حيث يتم العمل حاليا لميكنة كافة العمليات في الشركة وتم تكليف أحد المكاتب الاستشارية الكبرى لوضع إستراتيجية كاملة لتطوير الشركة في الفترة المقبلة.

وأوضح «فاروق» أن البنك على أتم الاستعداد للدخول في شراكات مع المستثمرين الجادين سواء بتوفير الأراضي أو رأس المال والتمويل كما يضع كافة إمكانياته وقدراته لإنجاح مشروعاتهم شرط جدية المستثمر وقدرته على إدارة المشروع بنجاح، مشيرًا إلى أن البنك يولي اهتماما خاصا بمشروعات التصنيع الزراعي والحيواني والتي تمثل قيمة مضافة وتوفر فرص عمل مباشرة وغير مباشرة للعاملين في الريف مؤكدًا أن كافة جولاته في المحافظات والمناطق التنموية الجديدة تستهدف تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي وحث المستثمرين الجادين على إقامة هذه المشروعات.

وطالب نواب البرلمان توعية المزارعين والمنتجين بأهمية الاستفادة من البرامج التمويلية التي يوفرها البنك بأسعار فائدة منخفضة 5 % والاستفادة من الدعم الذي تقدمه الدولة من خلال هذه البرامج وعدم الحصول على قروض في غير الأنشطة الإنتاجية الممنوحة من أجلها.

من جانبه، أشاد النائب هشام الحصري، رئيس لجنة الزراعة والري والأمن الغذائي بمجلس النواب، بدور البنك في مبادرات إسقاط الديون وتسهيل السداد لبعض الأنشطة الزراعية بما يخدم القطاع الزراعي والعاملين به من صغار المزارعين والمنتجين مشيرا إلى أن تطوير منظومة العمل في البنك يدل على أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح لاسيما وأن ما يقوم به البنك الزراعي حاليا من مبادرات وتمويل للمشروعات والأنشطة الزراعية تصب في صالح الزراعة.

## علاء فاروق: شراكات مع المستثمرين الجادين في مشروعات التصنيع الزراعي والحيواني

# تشجيع الشباب

## «رواد النيل».. تساند أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة

واصلت مبادرة رواد النيل، إحدى مبادرات البنك المركزي، التوسع لمساندة رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الشباب وإتاحة الفرص لهم لبدء مشروعات جديدة.

يذكر أن البنك المركزي أطلق المبادرة عام 2019، واستفاد منها أكثر من 42 ألف مشروع حديث وقائم، بتمويلات بلغت نحو 1.8 مليار جنيه نهاية العام الماضي 2021.

وقال الدكتور أحمد حسني، مدير برامج مراكز تطوير الأعمال بمبادرة رواد النيل (BDS )، إن البنوك الـ 12 المشاركة في المبادرة واصلت خططها التوسعية بإنشاء 8 وحدات تطوير الأعمال جديدة ليرتفع عددها إلى 32 مركزا ووحدة منها 27 وحدة بالبنوك و5 وحدات بوزارة الشباب والرياضة تغطي جميعها 17 محافظة. مشيرا إلى استمرار إستراتيجية تأهيل الأخصائيين من خلال المعهد المصرفي، وتم خلال عام 2021 تأهيل نحو 29 أخصائي تطوير أعمال جديد ليصبح إجمالي عدد الأخصائيين بالمراكز 126 أخصائيا بالبنوك، بالإضافة إلى 31 أخصائي تم تأهليهم بوزارة الشباب والرياضة.

وأضاف الدكتور أحمد حسني كذلك تم تنوع الخدمات التي تقدمها مراكز ووحدات خدمات تطوير الأعمال (BDS ) لتلبي احتياجات فعلية للفئات المستهدفة من خلال تنسيق كامل مع الجهات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، ومن هذه الخدمات، خدمة تكوين فكرة مشروع جديد، المساعدة في تأسيس المشروع، نشر المعرفة، التحليل المالي، التشبيك، تيسير تسجيل النشاط والحصول على التراخيص، تيسير الحصول على خدمات التمويل، تيسير الحصول على البرامج التدريبية وتيسير الحصول على دراسات الجدوى.

**أحمد حسني**

وأضاف أن مراكز ووحدات خدمات تطوير الأعمال (BDS ) نجحت في تحقيق طفرة كبيرة خلال العام الماضي 2021، باستهداف نحو 24 ألف مستفيد بزيادة بلغت 11 ألف مستفيد جديد عن عام 2020 وبمعدل نمو بلغ 84.7%، ليصل حجم المستفيدين منذ انطلاق المبادرة لنحو 42278 مستفيد،منهم 26 في المائة من السيدات، فيما استحوذ الشباب من الجنسين من الفئة العمرية من 16 إلى 35 سنة على نسبة 52.6% من المستفيدين.

وأوضح مدير برامج مراكز تطوير الأعمال بمبادرة رواد النيل أن مراكز خدمات تطوير الأعمال (BDS ) ضاعفت خلال عام 2021 من أنشطتها في نشر التوعية بزيادة الأعمال وثقافة الشمول المالي، من خلال عقد قرابة 500 ندوة ولقاء استهدفت نحو 40 ألف مستفيد سواء من خلال المشاركة المباشرة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تم خلالها تقديم أكثر من 15 ألف خدمة في إطار خدمات الشمول المالي، ليصل الإجمالي خلال عام 2021 إلى نحو 28500 خدمة شملت 13 ألف بطاقات الكترونية، 6500 حساب دائن ومدين 7 ألاف خدمة دفع الكترونية و2000 استشارة لتحسين إدارة النقدية وحلول إدارية.

وأشار «حسني» إلى أن حزمة الخدمات المقدمة من مراكز تطوير الأعمال (BDS ) خلال عام 2021 حققت أيضا طفرة كبيرة لتصل إلى نحو 66 ألف خدمة بزيادة بلغت 34 ألف خدمة بمعدل نمو بلغ 107% بالمقارنة بعام 2020، ليصل إجمالي الخدمات لنحو 107.5 ألف خدمة منذ الانطلاق في يوليو 2019، لافتا إلى أنه كان لهذه الخدمات تأثيرها المباشر في دعم الفئات المستهدفة من الشباب ورواد الأعمال.

وقال مدير برامج مراكز تطوير الأعمال بمبادرة رواد النيل أنه تم إعداد ومراجعة نحو 12420 دراسة جدوى وخطة عمل لمشروعات جديدة وقائمة من خلال المبادرة، وفرت نحو 37 ألف فرصة عمل، كما تم إعداد ونشر 65 دراسة جدوى جاهزة على موقع مراكز تطوير الأعمال تتيح للشباب ومن يرغب في إقامة مشروع خاص استخدامها بسهولة، مع إتاحة إمكانية التواصل مع أخصائيو الخدمات عبر وسائل التواصل الاجتماعي من خلال برنامج حجز موعد على ذات الموقع. ولفت إلى آن مراكز خدمات تطوير الأعمال بمبادرة رواد النيل (BDS ) ساعدت أيضا في استخراج مستندات النشاط الرسمية لنحو 2395 سجل تجاري وصناعي ورخصة نشاط.

**تمويلات بـ 1.8 مليار جنيه لأكثر من 42 ألف مشروع ورائد أعمال بنهاية 2021**



# سداد إلكتروني

## لتفعيل منظومة السداد الإلكتروني لفواتير الكهرباء

### بروتوكول تعاون بين بنكي مصر والأهلي والشركة القابضة للكهرباء و«فوري دهب»

وقع بنك مصر والبنك الأهلي المصري وشركة فوري دهب بروتوكول تعاون مع الشركة القابضة لكهرباء مصر، لتفعيل منظومة السداد الإلكتروني لفواتير الكهرباء وكذلك أعمال المقايسات ومصاريف التصالح.

وقال محمد الإتربى أن هذا التعاون يأتي انطلاقًا من ريادة بنك مصر في التحول والابتكار الرقمي، مؤكدًا حرص البنك على تقديم أفضل الخدمات والمدفوعات الإلكترونية واتاحتها لمختلف فئات المجتمع، بهدف تيسير عملية الدفع على المواطن المصري وهو ما يُسهم في تحقيق أهداف الشمول المالي.

وأضاف أنه سوف يتم إضافة آليات السداد من خلال الانترنت E-commerce عن طريق قيام البنك بإنشاء بوابة دفع إلكترونية وربطها بموقع وتطبيق الهاتف لشركات توزيع الكهرباء، بما يتيح سداد المستحقات المالية وكافة المدفوعات الأخرى من خلال الإنترنت على الموقع الرسمي أو التطبيق الإلكتروني الخاص بشركات توزيع الكهرباء، كما سيتم تأمين تلك العمليات باستخدام أحدث وسائل التامين المتعارف عليها مما يسهم في تشجيع العملاء على التعامل بهذه الوسائل من خلال قنوات دفع سلسة وآمنة والانتقال لمجتمع أقل اعتمادًا على النقد، تماشيًا مع سياسات المجلس القومي للمدفوعات الإلكترونية وتوجهات الدولة نحو التحول الرقمي والشمول المالي.

يذكر أن البنك حصل على جائزة الريادة في الابتكار الرقمي في مصر عام 2021 من ضمن جوائز التميز المقدمة من شركة IDC العالمية للأبحاث.

ومن جانبه، قال يحيى أبو الفتوح، نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، أن بروتوكول التعاون يعزز التوجه الاستراتيجي للبنك الأهلي المصري كونه من أهم البنوك الرائدة في مجال التحصيل وعمليات الدفع الإلكتروني الذي يهدف إلى نشر ثقافة استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، وكذا دوره الفعال والمتنامي في تفعيل مبدأ الشمول المالي، حيث أن تقديم خدمات الدفع من خلال قنوات التحصيل الخاصة بالبنك الأهلي المصري يأتي في إطار التعاون المشترك بين البنك والشركة القابضة لكهرباء مصر لميكنة جميع معاملات الشركة دعمًا لمنظومة التحول الرقمي.

وأضاف أن البنك ساهم في إتاحة خدمة الدفع والتحصيل من خلال ماكينات نقاط البيع المنتشرة سواء في شركات الكهرباء أو من خلال بوابة الدفع الإلكترونية والتي تمكن العملاء من سداد الاشتراكات وتحصيل الفواتير وشحن العدادات مسبقة الدفع من خلال ربط البوابة الإلكترونية بشركات الكهرباء، وهو ما يتم سعيًا لتلبية احتياجات شرائح متعددة من العملاء وللتيسير عليهم بما سينعكس على زيادة الإقبال على استخدام وسائل الدفع الإلكترونية وتوسيع قاعدة العملاء المستهدفين من الاستفادة من القنوات البديلة التي يتيحها البنك الأهلي المصري وفقًا وإستراتيجية مدروسة.

وقال إن البنك الأهلي المصري يقوم بإتاحة كود تعريفي لكل شركة توزيع أو خدمة وربطه بحساب بنكي لتسوية المتحصلات بشكل منفصل وآمن وسريع مما يتيح المتابعة اللحظية لهذه الحسابات وتوفير الوقت والجهد حيث أن الارتقاء بمستوي كافة الخدمات الأساسية المقدمة للمواطن المصري يأتي من خلال تقديم بدائل متطورة ومؤمنة والتي تتفق مع الدور الحيوي للبنك الأهلي المصري في خدمة المجتمع ورفع معدلات الوعي بالخدمات والمنتجات التي يقدمها القطاع المصرفي.

فيما قال المهندس جابر دسوقي مصطفى، رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لكهرباء مصر، أن التعاون مع أكبر البنوك المصرية يأتي في إطار خطة وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة لتحديث منظومة العمل الرقمي بها، حيث أشاد بخبرات وقدرات كافة الأطراف المتعاونة لرفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين.

وأضاف المهندس أشرف صبري، العضو المنتدب لشركة فوري دهب للخدمات الالكترونية، أن هذه الاتفاقية تأتي في إطار رؤية «فوري دهب» لبناء شراكات إستراتيجية فعالة مع كافة المؤسسات الحكومية والمنشآت المصرفية وتتويجًا لإستراتيجيتها نحو الوصول لجميع شرائح المجتمع المصري، وأضاف أن هذا التعاون يهدف لتسهيل طرق الدفع الإلكتروني على المواطنين من خلال إمداد المحصلين القائمين على تحصيل فواتير الكهرباء بماكينات POS تعمل بنظام الأندرويد ومزودة بخاصية GPS Tracking لتحسين إدارة التحصيل النقدي ويصل عدد هذه الماكينات إلي 1200 كمرحلة أولى خلال النصف الأول من عام 2022 ومن ثم توريد عدد 7900 ماكينة كمرحلة ثانية خلال النصف الثاني من العام حيث توفر تلك الماكينات إمكانية الدفع الكاش أو عن طريق البطاقات البنكية بمختلف أنواعها.

لدعم منظومة التحصيل الإلكتروني لمتحصلات وزارة الخارجية

# بروتوكول تعاون ثلاثي بين بنك مصر ووزارة الخارجية و «إي فاينانس»

قام بنك مصر في يوم الاثنين الموافق 2022/01/31 بتوقيع بروتوكول تعاون مع وزارة الخارجية وشركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية «إي فاينانس»، وقد شهد مراسم توقيع البروتوكول معالي الوزير/ سامح شكري – وزير الخارجية، والسيد / محمد الأتربي - رئيس مجلس إدارة بنك مصر، والسيد / إبراهيم سرحان - رئيس مجلس إدارة شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية «إي فاينانس»، والسفير/ ياسر رضا – مساعد وزير الخارجية للشئون المالية و الإدارية و الديوان العام، وقد حضر توقيع البروتوكول وفد رفيع المستوى من قيادات بنك مصر والسادة السفراء من وزارة الخارجية وقيادات «إي فاينانس».

وقام بتوقيع البروتوكول كلّ من السيد/ عاكف المغربي – نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر، والسفير/ ياسر الشيمي – نائب مساعد وزير الخارجية للشئون المالية، والسيد / إبراهيم سرحان - رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية «إي فاينانس».

ويأتي توقيع البروتوكول في إطار سياسة الدولة المصرية نحو تفعيل نُظم التحصيل الإلكترونية واتساقًا مع رؤية مصر 2030 واستراتيجية مصر لتحقيق التحول الرقمي، ويتيح البروتوكول توفير أدوات السداد الإلكتروني لمسابقة التعيين في وظيفة ملحق بالسلك الدبلوماسي والقنصلي من خلال السداد عن طريق المنصة الإلكترونية لوزارة الخارجية، بما يسمح لهم بتسجيل بياناتهم، ورفع المستندات الخاصة بالتقديم على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة الخارجية.

ويعد توقيع البروتوكول استكمالاً لنجاحات بنك مصر في مجال المدفوعات الإلكترونية، حيث كان لبنك مصر السبق في توفير خدمات التحصيل الإلكتروني عن طريق رمز الاستجابة السريع QR Code ودعم التحول الرقمي من خلال توفير الحلول الإلكترونية للتسهيل على العملاء، بما يسهم بصورة أكبر في تقديم الخدمات المصرفية والمالية بصورة ميسرة ومتطورة حيث توسع البنك في تقديم عدد ضخم من الخدمات الرقمية لعملائه علاوة على إطلاق بنك مصر أول بنك رقمي، والذي يُعد المشروع الأول من نوعه في مصر.

كما يعمل بنك مصر على تعزيز نجاحه والمشاركة بفاعلية في الخدمات والدخول في المبادرات والبروتوكولات التي تهدف لتقديم خدمات تتناسب مع احتياجات كافة شرائح العملاء حيث أن قيم واستراتيجيات عمل البنك تعكس دائماً التزامه بالتنمية المستدامة استكمالاً لدور بنك مصر الرائد في دعم الاقتصاد المصري.



# حماية تأمينية

## البنك العربي الإفريقي الدولي يوقع اتفاقية للتأمين البنكي مع « أكسا مصر»

وقع البنك العربي الإفريقي الدولي اتفاقية للتأمين البنكي مع شركة أكسا مصر، وبمقتضى الاتفاقية، ومدتها 5 سنوات، سيتم توفير ما يزيد على 20 منتج تأميني من خلال شركة أكسا لتأمينات الحياة مصر وشركة أكسا للتأمين لعملاء البنك العربي الإفريقي الدولي، بما يمنحهم منافذ مركزية متمثلة في عدد من فروع البنك، للحصول على محفظة منتجات متكاملة، بما في ذلك وثائق التأمين الطبي، والخطط المتنوعة لتأمينات الحياة والادخار وخطط الحماية المختلفة. تغطي الاتفاقية 42 فرع من فروع البنك العربي الإفريقي الدولي المحلية، بما يضمن توزيعًا لخدمات القيمة المضافة التي تقدمها الشركة.

تأتى الاتفاقية في إطار حرص البنك العربي الإفريقي الدولي على تقديم أفضل المنتجات والخدمات غير المصرفية ذات القيمة المضافة، والتي تتمتع بجودة عالية وتلبي كافة احتياجات عملائنا. وقال شريف علوي، العضو المنتدب ونائب رئيس مجلس الإدارة للبنك العربي الإفريقي الدولي، "نحن سعداء بهذه الشراكة مع شركة أكسا بالتحديد، نظرًا لتاريخها العالمي المشرف وسجل نجاحها في السوق المحلي، وذلك تماشيا مع المحاور الرئيسية لإستراتيجيتنا وهي وضع العملاء في أولوية اهتماماتنا وتحقيق أداء مالي متوازن بحلول مبتكرة ومتطورة مع تقديم قيمة مضافة لمنتجاتنا المصرفية وغير المصرفية حيث سيوفر هذا التعاون باقة كبيرة ومتنوعة من منتجات وخدمات الحماية التأمينية التي صممت خصيصا لتلبية احتياجات ومتطلبات العملاء، في إطار رؤية البنك نحو تحقيق نجاح ينعكس في المقام الأول على المجتمع الذي نعيش ونعمل فيه".

ومن جانبه، قال أيمن قنديل، العضو المنتدب لشركة أكسا لتأمينات الحياة مصر ورئيس مجلس الإدارة لشركة أكسا للتأمين مصر، "فخورين بعقد هذه الشراكة والتي تتماشى مع استراتيجية أكسا في مصر للتوسع في السوق المصري من خلال الوصول لأكبر قاعدة من العملاء عبر قنوات توزيع جديدة، مشيرا إلى إنّ البنك العربي الإفريقي الدولي من الرواد في القطاع المصرفي المصري، حيث تمكن من تحقيق نمو سريع خلال فترة قياسية، ونسعى سويًا للتركيز على تلبية احتياجات قاعدة عملاء البنك الواسعة بتوفير حلول أكسا التأمينية."

وأضافت دينا ذكري، رئيس قطاع التجزئة المصرفية والشمول المالي بالبنك العربي الإفريقي الدولي: "إن البرامج التأمينية التي يتيحها التعاون مع شركة أكسا مصر والتي تقدمها الشركة من خلال عدد من فروع البنك المنتشرة يتم اختيارها طبقًا لكثافة العملاء في تلك الفروع بحيث تتضمن برامج مصممة خصيصًا للعملاء لمساعدتهم على وضع خططهم المستقبلية التي يتم من خلالها إتباع إجراءات ميسرة على العملاء كما تتيح المرونة في تقديم الخدمة طبقًا لاختيارات العملاء التي تتحدد استنادًا إلى احتياجاته وخططه المستقبلية كما نسعى من خلال التعاون مع اكسا مصر إلى تحقيق أهدافنا وإستراتيجيتنا ومواصلة جهودنا المستمرة لتقديم أفضل الخدمات لعملائنا مما يتماشى مع أحدث الحلول التكنولوجية المبتكرة والمصرفية والغير مصرفية التي تلاءم عملاءنا وتوفر لهم سبل الراحة وتفتح لهم مجالًا لتلبية تطلعاتهم المختلفة وتمكنهم من الاستفادة من المزيد من الخدمات."

وتعليقًا على هذه الاتفاقيات، أوضح عمر شلبابة، عضو مجلس الإدارة لشركة أكسا لتأمينات الحياة مصر، أن أكسا مصر تلتزم بالتوزيع الجغرافي العادل لخدماتها ومنتجاتها التأمينية في السوق المصري، وستساعدنا هذه الشراكة على تحقيقه. إننا نرغب في إتاحة كافة قطاعات أعمالنا في جميع أنحاء مصر، بهدف تلبية كافة الخطط والاحتياجات المالية والتأمينية تحت سقف واحد. إنّ تقديم هذه الخدمات من خلال البنوك الشريكة يضيف عامل الراحة لعملائنا في الوصول لتغطية تأمينية بأسهل الطرق."

### شريف علوي: استراتيجينا.. تحقيق أداء مالي متوازن بحلول مبتكرة ومتطورة

# صائد الجوائز

## مصرف أبو ظبي الإسلامي-مصر يحصد 15 جائزة عام 2021

نجحن استراتيجية مصرف أبو ظبي الإسلامي-مصر ADIB Egypt في إرضاء كافة شرائح العملاء بتقديم حلول بنكية مبتكرة ومناسبة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، لذا حصد المصرف 15 جائزة خلال عام 2021، من جانب العديد من المؤسسات الدولية المالية المرموقة، تقديرًا وتتويجًا لإنجازاته المحققة في مجال الصيرفة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وجهوده المبذولة في خدمة عملائه من الأفراد والشركات.

وقال محمد علي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمصرف أبو ظبي الإسلامي- مصر "ADIB Egypt" يعد حصول المصرف على تلك الجوائز المرموقة بمثابة شهادة استحقاق لنيل ثقة الكيانات المالية الدولية المرموقة، ونتاج عملنا الجاد في سبيل الحصول على نتائج قوية في مجال الخدمات والمنتجات المالية، لتقديم باقة من الحلول المبتكرة، التي نالت ترحيبا وإقبالا كبيرًا من جانب عملائنا، لكونها تلبي طموحاتهم المصرفية وتتوافق مع احتياجاتهم، بما يعكس التزامنا الدائم تجاههم، وهو ما يدفعنا للسعي ومواصلة تقديم كل ما هو جديد من خدمات ومنتجات، خاصة في مجال المدفوعات الإلكترونية والرقمية، ليصب في تقديم تجربة مصرفية متكاملة حافلة بالامتيازات المميزة للعملاء". وقد استهل المصرف عام 2021 بحصوله على جائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية من جانب مجلة"Global Finance Awards"، كما حصد ثلاثة جوائز عالمية من مجلة "Cosmopolitan the "Daily Business، وهي: أفضل بنك إسلامي في مصر، وأفضل بنك رقمي في مصر، وأفضل بنك تجزئة في مصر، وهي الجوائز التي اقتنصها المصرف لاستمراره في تطوير الخدمات المصرفية الرقمية، وخاصة بقطاع التجزئة المصرفية، وقد اتجه المصرف إلى الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية لتيسير استخدام الحسابات والبطاقات، والمنتجات المصرفية الأخرى عبر الإنترنت والهاتف المحمول.

وانفرد المصرف بإضافة باقة جديدة من الخدمات تشمل تنشيط البطاقات وإصدار رقم التعريف الشخصي الجديد وطلب دفتر شيكات وطلب الحصول على المحفظة الإلكترونية، وكما أضاف مجموعة من المنتجات مثل تمويل السيارات المستعملة، وإضافة قنوات جديدة للمدفوعات.

### محمد علي: الجوائز شهادة استحقاق لنيل ثقة الكيانات المالية الدولية المرموقة

بالإضافة إلى جذب شرائح جديدة من العملاء وذلك من خلال إطلاق باقة "Xcite" المعدة خصيصا لاجتذاب عملائنا من الشباب من سن 16 إلى 21 سنة لفئة الشباب.

كما حصد المصرف 3 جوائز أخرى، وهي: جائزة أفضل بنك إسلامي رقمي في مصر، وأفضل بنك تجزئة إسلامي في مصر، وأفضل بنك إسلامي للشركات في مصر خلال شهر مارس الماضي من مجلة " Global Banking and Finance"، وتقديرا لدور المصرف الريادي في تطويره للمنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وخلال شهر إبريل 2021، تمكن "أبو ظبي الإسلامي-مصر" من إضافة 3 جوائز أخرى لرصيده، حيث فاز بجائزة أفضل بنك إسلامي في مصر، وجائزة أفضل بنك رقمي، وجائزة أفضل مزود لخدمات التأجير التمويلي المتوافق مع الشريعة الإسلامية في مصر، وهي الجوائز التي منحتها مجلة " International Business Magazine"، ونالها المصرف عن استحقاق، حيث يركز "أبو ظبي الإسلامي-مصر" على تقديم مجموعة واسعة من الحلول المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، لتلبية احتياجات العملاء من الشركات والأفراد. و جديرا بالذكر أن المصرف يمتلك أذرع عديدة للخدمات المصرفية الاستثمارية و المتمثلة في شركة(أدي كابيتال (ADI Capital -وشركة (أدي فاينانس للتأجير التمويلي (ADIFinace و(أدي كونسيمر فاينانس (ADI Consumer Finance، بالإضافة إلى (أدي ميكروفاينانس - (ADI Microfinance

وقبل نهاية عام 2021 حصد أيضا "أبو ظبي الإسلامي-مصر" جائزة بنك العام الإسلامي من جانب "The Banker Awards"، وحصل على أفضل بنك إسلامي في مصر من جانب "The Global Economics Awards"، التي منحته أيضا جائزة المُنتج الأكثر ابتكارًا، لإطلاق المصرف أحدث وسائل الدفع الإلكتروني اللا تلامسية "Beat"، أول وسيلة دفع يمكن ارتداؤها، والتي تعد حلا مبتكرا للدفع حيث تتيح للعملاء دفع النفقات اليومية بسرعة وسهولة وأمان، وتأتي ضمن استراتيجية "مصرف أبو ظبي الإسلامي-مصر" لدعم المدفوعات الإلكترونية والرقمية وتقديم مجموعة واسعة من المنتجات المبتكرة، التي تدعم استراتيجية الدولة في هذا الصدد. كما فاز المصرف بجائزتين وهما أفضل بنك إسلامي في مصر، وأفضل علامة تجارية للخدمات المصرفية الرقمية في مصر من مؤسسة "Global Excellence Awards and Recognition"، واستحق المصرف هذه الجوائز مع العروض الفريدة للخدمات المصرفية للأفراد، مثل كشف الحساب الإلكتروني الديناميكي، وتعميم جميع بطاقات الخصم بأن تصبح لا تلامسية، ضمن جهوده للتخفيف من مخاطر فيروس كورونا.



# منتجات التبغ المسخن تصدر90% أقل من المواد الكيميائية الضارة مقارنة بدخان السجائر

عندما يتعلق الأمر بالتدخين، فإن القرار الأمثل دائما هو الإقلاع عنه، أو بالأحرى عدم البدء فيه، خاصة وأن آثاره المضرّة على الصحة ليست خافية على أحد، ومع ذلك، وبالرغم من مخاطر التدخين المعروفة، لا يزال هناك الملايين قد يستمرون في التدخين، لذلك فإن التحول إلى المنتجات الخالية من الدخان والمثبتة علميًا يعد خيارًا أفضل لهذه الفئة من المدخنين البالغين.

والآن، مع توفر مجموعة من منتجات التبغ الجديدة في السوق، هناك فرصة للتمييز بشكل أساسي بين السجائر والمنتجات الخالية من الدخان.

يُعتبر دخان السجائر السبب الرئيسي للأمراض المرتبطة بالتدخين، فهو يحتوي على الآلاف من المواد الكيميائية السامة، والتي يتولد معظمها نتيجة حرق التبغ في السيجارة، بواسطة مصدر حراري، مثل اللهب من عود ثقاب أو ولاعة، فإنه يصل إلى درجات حرارة تزيد عن 600 درجة مئوية، ونتيجة لحرق التبغ، يتولد الرماد والدخان.

إن دخان السجائر يحتوي على أكثر من ستة آلاف (6000) مادة كيميائية، تم تحديد حوالي 100 مادة منها كأسباب رئيسية للأمراض المرتبطة بالتدخين.

وتتميّز مجموعة المنتجات الخالية من الدخان التي وصلت إلى السوق بأنها مصممة للقضاء على عملية الحرق، وبالتالي لا تولد رمادًا ولا دخانًا، مما يؤدي إلي تقليل التعرض للمواد السامة الضارة الناتجة عن دخان السيجارة. ومن هنا، فإن إثباتها علميًا يؤدي إلى اعتبار المنتجات الخالية من الدخان بديلًا أفضل من الاستمرار في التدخين.

وتعد منتجات التبغ المسخن نوع من المنتجات الخالية من الدخان، يتم تسخين التبغ فيها عند درجة حرارة مضبوطة دون حرق التبغ، مما يُسفر عن توليد رذاذ يحتوي على النيكوتين، وهذا الرذاذ الناتج عن منتجات التبغ المسخن يختلف في تكوينه عن دخان السجائر. في حالة السجائر، يشكل الماء والجليسيرين 50 في المائة من كتلة الدخان، جنبًا إلى جنب مع مستويات عالية من المواد السامة وكذلك جزيئات الكربون الصلبة. على النقيض من ذلك، تظهر الدراسات العلمية أن الماء والجليسيرين يشكلان نسبة 90 في المائة من الرذاذ الناجم عن منتجات التبغ المسخّن، ولا توجد جزيئات صلبة وتنخفض مستويات المواد السامة في المتوسط بنسبة 90 في المائة مقارنة بدخان السجائر. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه يجب ملاحظة أن هذه المنتجات ليست خالية من المخاطر لأنها تحتوي على النيكوتين الذي يسبب الإدمان.

من جانبها صرحت جيزيل بيكر، نائب الرئيس للمشاركة العلمية العالمية لشركة فيليب موريس إنترناشونال، أن «أفضل طريقة للوقاية من الأمراض المرتبطة بالتدخين هي الإقلاع عن السجائر والنيكوتين تمامًا، أو عدم البدء مطلقًا في المقام الأول. ومع ذلك، فإننا ندرك أن العديد من البالغين لا يقلعون عن التدخين، وهنا يمكن للبدائل الخالية من الدخان أن تتمّم التدابير الحالية المصممة لثنيهم عن البدء وتشجيع الإقلاع عن التدخين. إذ أن هذه البدائل الخالية من الدخان تعدّ خيارًا أفضل بكثير للمدخنين البالغين الذين قد يستمرون في التدخين، وذلك لأنه على الرغم من أنها ليست خالية من المخاطر، إلا أنها لا تحرق التبغ. ويبيّن العلم أن المواد الكيميائية الناتجة عن الاحتراق هي السبب الرئيسي للأمراض المرتبطة بالتدخين، وإذا أردنا تحقيق الإنجازات في مجال الصحة العامة التي يطالب بها المجتمع ويستحقها، فعلينا اتباع العلم».

# إطار تنظيمي

## الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات يصدر الإطار التنظيمي لتقديم خدمات إنترنت الأشياء

أصدر الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، الإطار التنظيمي لتقديم خدمات إنترنت الأشياء بجمهورية مصر العربية، والذي يعد من أهم ركائز الثورة الصناعية الرابعة، حيث يتيح تشغيل منظومات المدن الذكية وخدماتها الرقمية كمنظومة المنازل والعدادات الذكية ومنظومة وسائل النقل الذكي.

يذكر أن خدمات إنترنت الأشياء هو مصطلح يطلق على جميع الأجهزة التي تتصل فيما بينها عبر شبكات الاتصالات بغرض تبادل البيانات لخدمة متطلبات واحتياجات المواطنين في كافة مناحي الحياة، وتتعدد تطبيقات إنترنت الأشياء وفقًا لطبيعة الاستخدام والتي تتضمن أنشطة المستخدم النهائي، الأنشطة التجارية والصناعية، أنشطة البنية التحتية، والأنشطة الحكومية.

تأتي هذه الخطوة تماشيًا مع استراتيجية الدولة في دعم عملية التحول الرقمي بمختلف قطاعات الدولة وجذب وزيادة الاستثمارات في هذا المجال، بالإضافة إلى دعم خطط الدولة الرامية إلى إنشاء العديد من المدن الذكية.

وصرح المهندس حسام الجمل، الرئيس التنفيذي للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، بأن الإطار التنظيمي الجديد يهدف إلى جذب الاستثمارات في مجال إنشاء شبكات إنترنت الأشياء ومنصات التطبيقات الحديثة، والمضي قدمًا في تبني سياسات الدولة للثورة الصناعية الرابعة ودعم عملية التحول الرقمي بإتاحة إنشاء العديد من المنظومات الحديثة المعتمدة على تكنولوجيات إنترنت الأشياء في مختلف قطاعات الدولة والتي تسهم في ميكنة دورة العمل وإتاحة خدمات إلكترونية حديثة للمواطنين.

### حسام الجمل: يدعم تبني سياسات الدولة للثورة الصناعية الرابعة والتحول الرقمي

وأشار المهندس حسام الجمل إلى أن اعتماد الإطار التنظيمي لتقديم خدمات إنترنت الأشياء يأتي تماشيًا مع رؤية مصر2030 والتي تتبنى إقامة العديد من المدن مثل العاصمة الإدارية الجديدة حيث يتيح الإطار التنظيمي الجديد إنشاء العديد من المنظومات الذكية الحديثة داخل المدن والمجتمعات الذكية بما يتيح تحويل المنظومات التقليدية إلى منظومات ذكية حديثة، لتيسير حصول المواطنين على الخدمات بشكل سريع وبطريقة إلكترونية.

كان الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات قد قام بدراسة أفضل النماذج والممارسات العالمية في مجال خدمات إنترنت الأشياء وبعقد اجتماعات وجلسات استماع مع الشركات المحلية والعالمية العاملة في هذا المجال للوقوف على أفضل السياسات التنظيمية المعمول بها في الأسواق العالمية والملائمة لسوق الاتصالات المصري، حيث تم إعداد واعتماد الإطار التنظيمي ليكون بمثابة أداة لتنظيم وتيسير إجراءات العمل الخاصة بخدمات إنترنت الأشياء.



# تكنولوجيا متطورة

## نجاح مسيرة التحول نحو الاقتصاد الرقمي بمختلف قطاعات الدولة

نجاح في مسيرة التحول نحو الاقتصاد الرقمي بمختلف قطاعات الدولة، من خلال التوظيف الأمثل للتكنولوجيا المتطورة، وتوطين التجارب الدولية المتميزة في تطبيق الأنظمة الرقمية، على نحو يتسق مع التوجه العالمي في الانتقال من بيئة العمل الورقية إلى النظم الإلكترونية، حسبما أكد د. محمد محيط، وزير المالية

قطعت وزارة المالية قطعت شوطًا كبيرًا في تحديث وميكنة المنظومة الجمركية من خلال تحديث البنية التشريعية بإصدار قانون الجمارك الجديد ولائحته التنفيذية، وتطبيق منظومة «النافذة الواحدة» التي تربط كل الموانئ بمنصة إلكترونية موحدة، واستحداث المراكز اللوجستية للخدمات الجمركية؛ بما يسهم في تبسيط الإجراءات، وتبنى إدارة مخاطر فعّالة للوصول إلى التخليص الذكي، وتسهيل حركة التجارة الدولية، وتحصيل الإيرادات بشكل عادل.

تعمل الجمارك على دمج علوم البيانات في الدورات التدريبية للموظفين والجهات الشريكة في العملية التجارية، لدفعًا إلى أن العنصر البشري يُعد عصب التطوير الذى تستهدفه الدولة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في «الجمهورية الجديدة». جاء ذلك خلال الاحتفال باليوم العالمي للجمارك.

فيما قال الدكتور كونيو ميكوريا، الأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية، إن اليوم العالمي للجمارك عام ٢٠٢٢ يحمل شعار «توسيع نطاق التحول الرقمى للجمارك من خلال تبنى ثقافة البيانات وبناء نظام بيئي للبيانات»، بما يتماشى مع التوجه العالمى الذى يحث على العمل في بيئة رقمية متكاملة، ويسهم في تبسيط وتقليل الإجراءات، وتعزيز الحوكمة، وتيسير حركة التجارة العالمية، لدفعًا إلى أهمية قيام إدارات الجمارك بإدراج علوم البيانات في مناهجها الدراسية للموظفين المعينين حديثًا والمشاركة في تطوير دورات التعلم عن بعد.

أوضح أن منظمة الجمارك العالمية تسعى جاهدة لدعم إدارات الجمارك المختلفة حول العالم، من خلال العمل على زيادة الوعي، وقد أصدر المجلس منشورات عملية وأنشأ مجتمعًا من الخبراء تحت اسم فريق محللي البيانات الجمركية بهدف تطوير منهجيات تحليل البيانات، فضلًا على اتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل مشاركة الخبرات والمهارات بين إدارات الجمارك المختلفة والبقاء على تواصل دائم؛ ليكون مجتمع الجمارك متحدًا وأقوى وأكثر مرونة في مواجهة التحديات.

أضاف الشحات غتوري، رئيس مصلحة الجمارك، أنه تم استحداث المراكز اللوجستية بالقاهرة وشرق وغرب بورسعيد، وبورتوفيق، والعين السخنة، ودمياط، والدخيلة، والإسكندرية، وبذلك تغطى منصة «نافذة» أكثر من ٩٥% من صادرات وواردات مصر، ومن المستهدف بنهاية يونيه المقبل الانتهاء من تطوير وميكنة المنظومة الجمركية؛ لتبسيط ورقمنة الإجراءات، وخفض تكلفة عملية الاستيراد والتصدير، وتقليل متوسط زمن الإفراج الجمركي.

أضاف أننا نسعى هذا العام لتحقيق مستهدفات منظمة الجمارك العالمية، الذى أعلنته في شعارها للاحتفال هذا العام، من خلال دعم عمل الجمارك في ظل بيئة رقمية بالكامل وبناء نماذج تشغيل يمكنها تسجيل البيانات، وبحث استخدامها عبر منظومة بيئية تجارية.

قال جمال قطب، مدير عام الشركة المصرية لتكنولوجيا التجارة الإلكترونية «MTS»، إن وزارة المالية بالتعاون مع هيئة الرقابة على الصادرات والواردات، والهيئة القومية لسلامة الغذاء وكل الجهات المعنية الأخرى نجحوا خلال ٣ سنوات في تنفيذ منظومة نافذة التي انطلقت في مارس ٢٠١٩، مشيرًا إلى أن التدريب والبنية التحتية التكنولوجية عناصر أساسية أسهمت في إنجاح المنظومة. أضاف أن التواصل بين المجتمع التجاري والجمارك أصبح إلكترونيًا، مؤكدًا على أهمية الميكنة التي تسهم بشكل فعَّال في نقل البيانات بجودة فائقة؛ بما يسهم في جعل بيئة العمل رقمية وحضارية قائمة على التكنولوجية الحديثة المتطورة، مشيرًا إلى أنه يجرى إعداد دراسة لربط منظومة «نافذة» المصرية بالمنظومات السعودية والإماراتية؛ بما يساعد في تسريع وتيرة الإفراج عن البضائع، وتقليل أسعارها في الأسواق المحلية؛بما يخفف العبء عن كاهل المواطنين.

# جناح مميز

## المعرض الدولي للطوابع بدبي يكرم البريد المصري

### عرض طوابع نقل المومياوات وافتتاح طريق الكباش بالأقصر ومنتدى شباب العالم

كرم رئيس مجموعة بريد الإمارات، عبد الله محمد الأشرم، البريد المصري على مشاركته المتميزة خلال فعاليات المعرض الدولي للطوابع بدبي، وعرض مجموعات نادرة من الطوابع التاريخية والتذكارية.

يذكر أن المعرض الدولي للطوابع بدبي بمشاركة أكثر من 174 عارضا من 27 دولة من الشرق الأوسط وأسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا، بالإضافة إلى مشاركة واسعة من الهيئات البريدية من دول مجلس التعاون الخليجي والعالم العربي، إلى جانب هواة الطوابع وتجار الطوابع والعملات النقدية.

تسلم الجائزة محمد أبو زهرة، مساعد رئيس هيئة البريد المصري للمطابع، بحضور الدكتور شريف فاروق، رئيس مجلس إدارة البريد المصري وبرنارد بيستون، رئيس الاتحاد الدولي لهواة الطوابع. وعبد الله خوري رئيس جمعية الإمارات لهواة الطوابع والدكتور شريف سمرة، رئيس جمعية هواة الطوابع المصرية وجميع الوفود المشاركة في المعرض.

وقال محمد أبو زهرة إن البريد المصري شارك في المعرض الدولي للطوابع بمجموعة متميزة ونادرة من الطوابع التاريخية والتقليدية بالتعاون مع الجمعية المصرية لهواة الطوابع، بالإضافة إلى أهم الطوابع التذكارية الحديثة مثل: مجموعة طوابع حدث نقل المومياوات، وافتتاح طريق الكباش بالأقصر، ومنتدى شباب العالم، ومجموعة من ألبومات الطوابع التي تم إصدارها خلال السنوات الماضية، وقد تميز جناح البريد المصري بمعروضاته من الطوابع وكان عليه إقبال كبير من قبل رواد المعرض لمشاهدة الطوابع المصرية وما توصلت إليه من تطور في تقنيات الطباعة واستخدام التكنولوجيا الحديثة؛ مثل استخدام تقنية الـ «Qr code» وتقنية الواقع المعزز «Augmented Reality» واقتنائها والاحتفاظ بها ولصقها على جواز السفر التذكاري لمعرض أكسبو هذا العام.

من جانبه، أشاد عبد الله الأشرم، بمشاركة البريد المصري المتميزة في المعرض والتي شملت مجموعات طوابع نادرة ومتنوعة من الطوابع التاريخية والتقليدية والتذكارية وعرضها بشكل مميز بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، مشيرا إلى أهمية المعرض كملتقى للتواصل وتعزيز وتدعيم هواية جمع الطوابع وأهدافها النبيلة والمحافظة عليها وتوسيع نشاطها، مؤكدًا على دور ومسؤولية هواة جمع الطوابع في المحافظة على ذلك معتبرًا المعارض إحدى الوسائل الفعالة لتحقيق هذا الهدف.

# احتفالات وانجازات

## العيد 92 للطيران المدني المصري

### محمد صدقى يقود الطائرة « فايزة» بدون غطاء زجاجي من برلين إلى مصر

احتشدت الجماهير في مطار هليوبوليس بمصر الجديدة في 26 يناير عام 1931 لاستقبال أول طيار مصري خاض رحلة جوية بطائرته الخاصة من أوربا إلى مصر، واحتفالًا بهذا اليوم تقرر أن يكون 26 يناير من كل عام عيدًا قوميًا للطيران المدني المصري، الذي احتفلت به وزارة الطيران المدني ومطار القاهرة والمطارات المصرية هذا العام.

بدأ الطيار المصري محمد صدقى رحلته التاريخية بأول طائرة قادما من برلين إلى مصر في رحلة مثيرة عبر أوروبا بطائرته «فايزة» التي اشتراها من ألمانيا وأطلق عليها هذا الاسم نسبة إلى الأميرة «فايزة» ابنة الملك فؤاد الأول، وطار بها منفردًا من برلين إلى مصر، بعد إتمام تدريبه على الطيران في ألمانيا، حيث قضى في ألمانيا 3 سنوات تعلم خلالها الطيران على نفقته الخاصة، وحصل على جميع شهاداته وإجازاته، واشترى من ماله الخاص طائرة صغيرة ألمانية الصنع بمحرك واحد ذات مقعدين ومكشوفة (بدون غطاء زجاجي) بسرعة لا تتجاوز 120 كيلو متر في الساعة حيث مضى ينتقل من مكان إلى آخر حتى وصل إلى القاهرة يوم 26 من يناير عام 1930، وعندما وصل إلى مطار هليوبوليس بمصر الجديدة كان في استقباله محمود فهمى النقراشى وزير المواصلات ونجيب الغرابلى وزير الحقانية وعدد من كبراء الأمة في مقدمتهم الاقتصادي الوطني محمد طلعت حرب.

ومنذ ذلك التاريخ تشجعت الحكومة وأصدر محمود فهمى النقراشي وزير المواصلات في فبراير 1930 أوامره باستئناف العمل في مطار ألماظة وتم إعداده للطيران المدني في فبراير 1931 وافتتح رسميًا في 2 يونيو 1932.

وشجعت هذه الخطوات ابن مصر كمال علوي



الذي سافر إلى باريس وتعلم الطيران واشترى طائرة وعاد إلى القاهرة ليقود حملة لتكوين شركة مصر للطيران حيث تجاوبت دعوته مع دعوة رائد الاقتصاد المصري طلعت حرب بإنشاء شركة للطيران تتولى أعمال النقل الجوي في الداخل والخارج.

احتفالات وزارة الطيران المدني هذا العام سادتها أجواء من البهجة تزيين وزارة الطيران المدني والمطارات المصرية بشعار الاحتفال" تاريخ عريق ومستقبل مشرق" ووضع بانرات ومواد دعائية تحمل شعار الاحتفال داخل صالات السفر والوصول ومباني الركاب بمطار القاهرة والمطارات المصرية بالإضافة إلى وضع شعار الحدث على طائرات الشركة الوطنية مصر للطيران.

كما شملت الاحتفالات التي نظمها المركز الإعلامي بوزارة الطيران المدني بالتنسيق مع شركة مصر للطيران وشركة ميناء القاهرة الجوى والشركة المصرية للمطارات قيام فرق من العلاقات العامة بهذه الشركات بتوزيع الشوكولاته والورود والهدايا التذكارية التي تحمل شعار الاحتفال على المسافرين بمختلف المطارات المصرية والذين حرصوا على التقاط صور تذكارية لهم بهذه المناسبة مع الالتزام بتطبيق كافة الإجراءات الاحترازية والوقائية.

ووجه الطيار محمد منار، وزير الطيران المدني، كلمة هنأ فيها العاملين بعيد الطيران المدني المصري الـ92.. معربا عن شكره وتقديره لمجهودات جميع العاملين بالوزارة وشركاتها التابعة على ما يبذلونه من جهد كبير وأداء مشرف في ظل ظروف صعبة من أجل النهوض والارتقاء بمنظومة الطيران المدني وهو ما ظهر جليًا خلال الفترة الماضية من استمرار مشروعات تطوير المطارات وتحديث لمنظومة الأجهزة الأمنية والملاحية بها واجتياز التفتيشات الدورية وحصول العديد من المطارات المصرية على شهادة الاعتماد الصحي الدولي للسفر الأمن من المجلس الدولي للمطارات برغم ما يشهده العالم أجمع من تأثيرات أزمة فيروس كورونا ومتحوراته على صناعة النقل الجوى العالمي. كما الوزير العاملين على بذل المزيد من الجهد للارتقاء بقطاع الطيران المدني المصري ومواكبة التطورات والمستجدات العالمية في مجال النقل الجوى.

# مصر والسعودية تضعان ضوابط العمرة



## منصة زمزم: برامج متنوعة لرحلات سياحية بالمملكة خلال العمرة

## تخصص 34 مسارًا للمعتمرين في صحن المطاف.. لأول مرة

موسم العمرة مختلف هذا العام والذي عاد بعد توقف عامين بسبب تفشى جائحة كورونا.. يأتي الموسم الجديد وسط إجراءات احترازية وضوابط صارمة لضمان سلامة المعتمرين.. لكنه في الوقت نفسه تطرح الشركات برامج متنوعة لرحلات سياحية بالمملكة خلال العمرة..تفاهمات وعاون مستمر بين الحكومة المصرية والمملكة العربية السعودية لوضع الضوابط وتسهيل عمل الشركات وراحة المعتمرين.

كانت المملكة العربية السعودية أعلنت عن فتح باب العمرة أمام المصريين بعد أن توقفت رحلاتها لنحو عامين بسبب تداعيات كورونا. وقال السفير أسامة بن أحمد نقلي، سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية مصر العربية، أنه تم فتح العمرة في المملكة ضمن إجراءات احترازية تحرص على التمكين من أدائها مع الحفاظ على صحة المعتمرين، وفق الإجراءات الاحترازية وبالتنسيق مع جميع الدول الإسلامية بما فيها مصر، التي عُقد بها مؤخرًا اجتماعٌ للجنة العمرة من مصر مع نظيرتها في المملكة، لافتًا إلى إعلان مصر عن ضوابط منظمة لتنفيذ رحلات العمرة لموسم 1443هـ.

وعن مستجدات الوضع الوبائي لفيروس كورونا وتأثير ذلك على موسم العمرة والزيارة، قال السفير «نقلي»: «جميعنا يتمنى أن تعود الحياة كما كانت قبل الجائحة ونعيشها بدون قيود وإجراءات احترازية إلا أن جائحة كورونا فرضت على العالم برمته قيودًا وإجراءات احترازية، خصوصًا في ظل الانتشار السريع للجائحة التي تعد التجمعات أحد أكبر أسباب انتشارها».

ولفت إلي: «هناك تشاور مع الحكومات وباعتباري سفير المملكة في مصر واستطيع أقول أن هناك كانت لجنة في مصر التقت مع بعض نظراء المهنة، ودارت مباحثات حول الإجراءات الاحترازية وتم الاتفاق عليها، ومصر دولة ذات سيادة، ومن واقع اهتمامها بمواطنيها المصريين وصحتهم أصدرت ضوابط الأسبوع الماضي عن مجلس الوزراء حول الإجراءات المنظمة للعمرة بشكل جزئي».

وحول أعداد المعتمرين المحتملة في الموسم، قال: «لا يستطيع احد التنبؤ بموعد العودة إلي أعداد المعتمرين ما قبل العمرة في ظل التطور الذي يشهده العالم أمام متحور كورونا، واليوم الصباح استيقظنا على متحور جديد يتم البحث عن اسم له والصحة العالمية تتابع باهتمام تطورات أعداد المصابين ومدى الاستجابة للقاحات للتعامل مع هذا الفيروس، وعلى ضوئها توضع الخطط.. ولكن كلنا نتمنى العودة للحياة الطبيعية».

### ضوابط مصرية

ومن جانبها اعتمد وزير السياحة والآثار د. خالد العناني، الضوابط المنظمة لتنفيذ رحلات العمرة خلال شهور رجب وشعبان ورمضان، والتي تضمنت قواعد وإجراءات عامة واشتراطات خاصة بالمعتمرين قبل أداء المناسك وبعدها.

كانت وزارة السياحة والآثار، أهابت بجميع الشركات السياحية المنظمة لرحلات العمرة بالالتزام بكافة بنود هذه القواعد والإجراءات حتى لا تقع الشركة تحت طائلة القانون، كما يجوز للجنة العليا للحج والعمرة استصدار أي قرارات تنظيمية لمواجهة أي مستجدات تطرأ خلال تنفيذ موسم العمرة سواء داخل البلاد أو خارجها درءا لأي سلبيات تحدث أثناء العمل حفاظا على الصحة العامة وحقوق ومصالح المعتمرين وصون كرامتهم.

ونجحت غرفة شركات السياحة ووكالات السفر في مصر بالتشاور مع وزارة الحج والعمرة السعودية في زيادة وكلاء الشركات المصرية استعدادا لموسم العمرة الحالي. حيث سيتم زيادة عدد الوكلاء المحدد مسبقا بخمسة وكلاء ليصبح إجمالي العدد 7 وكلاء لموسم العمرة الحالي، بحسب أسامة عمارة، الأمين

العام لغرفة شركات السياحة ووكالات السفر، مؤكدا أن القرار «يأتي تتويجا للجهود المضنية المبذولة من غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة لحماية ورعاية مصالح الشركات السياحية وإتاحة الفرصة لجميع الشركات للعمل في العمرة للموسم الحالي.

## مسار العمرة

ومن جانبها، خصصت الرئاسة العامة لشئون المسجد الحرام والمسجد النبوي 34 مسارًا خاصًا في صحن المطاف للمعتمرين، بعد عودة التقيد بالإجراءات الوقائية والاحترازية بالمسجد الحرام. وتم وضع الخطط اللازمة لتفويج المعتمرين والمصلين بأوقاتهم، وتجهيز مواقع الصلاة بملصقات التباعد الجسدي؛ من أجل الالتزام بمعايير التباعد الجسدي، مع اتخاذ الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية كافة، التي تضمن صحة وسلامة ضيوف الرحمن.

وتلتزم وكالة التفويج وإدارة الحشود بتطبيق معايير الجودة والسلامة لقاصدي بيت الله الحرام من الداخل والخارج من خلال عدد من الإجراءات، منها: التباعد الجسدي، وارتداء الكمامات الطبية للمعتمرين والمصلين، وتخصيص المسارات؛ لتحسين مستوى الخدمات المقدمة لموسم العمرة لهذا العام.

## منشآت صحية

وفى سياق متصل، تفقدت وزارة الصحة السعودية عدد من المنشآت الصحية بالمنطقة المركزية وما حولها بمكة المكرمة للوقوف على جاهزية المنشآت خلال موسم العمرة، لمتابعة الخدمات الصحية داخل المنشآت والمرافق، وبحث الترتيبات والإجراءات الصحية والإجراءات الوقائية والاحترازية في ظل اندلاع موجة جديدة من جائحة كورونا المستجد كوفيد - 19 ومتحوراتها، وزيارة مراكز فحص كورونا.

وفى المدينة المنورة، أكد الأمير سعود بن خالد الفيصل، أمير منطقة المدينة المنورة بالنيابة، أهمية تعاون جميع القطاعات لتجاوز تداعيات أزمة جائحة كورونا، داعيًا قطاع الإيواء إلى تجويد الأداء لتحقيق المستهدفات العامة لخدمة ضيوف الرحمن.

سفير السعودية: اتفقنا مع مصر على إجراءات العمرة وهدفنا صحة وسلامة المعتمرين

مروان شعبان: نعمل مع غرفة السياحة المصرية لتوفير رحلات عمرة آمنة

ناصر تركي: رحلات العمرة 3 فبراير.. ومصر حريصة على صحة مواطنيها

«أبو سرهد» السعودية: سعداء بعودة المصريين وننصح بإتباع التعليمات الصحية

## برامج متنوعة

فيما قال عمر أكبر، الرئيس التنفيذي لمنصة «زمزم الخبراء المتحدون» السعودية، إن السوق المصري سوقًا واعدًا لجميع المجالات خاصة مجالي الحج والعمرة السعودي، وأضاف أن أنشطة الشركة معتمدة لدى وزارة الحج والعمرة السعودية، وتتلخص في تسهيل عمليات الحجز للمعتمرين في الفنادق والانتقالات، بالإضافة إلى أنشطة السياحة الأخرى بالمملكة، لافتًا إلى أن المنصة طرحت برنامج جديد بعنوان «السعودية كما لم تراها من قبل» وهو برنامج سياحي مصاحب للعمرة يتضمن زيارة أكثر من 2000 أثر بين تاريخي ونبوي، من مكة المكرمة وحتى تبوك. وأشار إلى أن المنصة تقدم جولات توعوية وتثقيفية للمعتمرين بعد انتهاء المناسك، في مسارات جديدة غير المعتادة للمعتمرين، منوها إلى أن المملكة العربية السعودية تشهد انفتاح كبير على العالم والثقافة لم تشهدها من قبل.

وتتضمن البرامج زيارة طريق هجرة النبي «صلى الله عليه وسلم»، وغزوة الخندق في المدينة المنورة، فيما تضم منصة زمزم 250 برنامج أخر لمعالم المملكة المختلفة، ولا يؤثر السياحي لا يؤثر على مدة العمرة بل يثري رحلة المعتمر تعتبر دفعة دينية وروحية. وأكد أن منصات السعودية مفتوحة أمام الجميع لحجز الرحلات خارج إطار العمرة، وتحتاج الوكالات السعودية لنحو 1500 شركة سياحة مصرية يمكن استيعاب عملائها.

## إجراءات صحية

وقال ناصر تركي، عضو اللجنة العليا للحج والعمرة، ونائب رئيس اتحاد الغرف السياحية، أن أول رحلة عمرة للمصريين ستكون في 3 فبراير المقبل، وسط إجراءات صحية مشددة بحسب الضوابط الصادرة عن وزارة السياحة والآثار. وأضاف أن مصر وفرت كل أنواع اللقاحات المعتمدة لدى المملكة العربية السعودية، مشيرا إلى أن من مر على تطعيمه 6 أشهر، أو تلقى لقاح غير معتمد بالمملكة، يجب أن يحصل على جرعة تنشيطية معتمدة قبل السفر، لتأمين سلامة المعتمر وصحته، وخاصة في ظل التزاحم والاحتكاك في المشاعر بالحرم المكي، ولتجنب الدخول في حجر صحي إلزامي.

ونوه إلى أن الضوابط المصرية تنص على شرط تحليل pcr قبل السفر وقبل العودة بـ72 ساعة، بشهادة كودية معتمدة، وشهادة خلو من الأمراض المزمنة، وشهادة كودية بتلقي جرعات لقاح معتمدة لدى المملكة، لافتًا إلى أن غرفة شركات السياحة سوف تتحمل علاج أي معتمر مصاب بناءا على التأمين الطبي.

## سوق واعد

وأشار ثامر المالكي، المدير التنفيذي لقطاع العمرة بمجموعة أبو سرهد السعودية، إلى أن السوق المصري يعد من الأسواق الرئيسية والمهمة لشركات السياحة الدينية السعودية، لافتًا إلى أن اللجنة الوطنية للحج العمرة في السعودية، عقدت اجتماعات عديدة مع وزارة السياحة المصرية، وأسفرت عن وضع ضوابط لموسم العمرة والسماح بعودة البرامج. لافتا إلى أنه قبل تفشي جائحة كورونا كان السوق المصري هو الأعلى توافدا للمملكة، وتراجع حاليًا للمركز الخامس، ولكن الشركات السعودية حريصة على العمل مع الجانب المصري واستعادة الحركة، منوها إلى أن المملكة لم تعد تقلل الأعداد الوافدة، بل تسمح بقبول أعدادا كبيرة مع تطبيق الإجراءات الاحترازية.

وحول الأسعار، قال من الطبيعي أن تزداد الأسعار للرحلات الوافدة من خارج المملكة، فقد ارتفعت أسعار برامج بعض الدول الإسلامية بنحو 25%، طبقا للإجراءات المتبعة والتحاليل المطلوبة. وقال المالكي، إلى أن التحديث الأخير لوزارة الصحة السعودية، فإن الحجر المؤسسي لمتلقي لقاحات غير معتمدة لدى المملكة سوف يكون على نفقة المعتمر، وتحصلها شركة الطيران أو السياحة، وسوف يتلقى جرعة معززة من لقاح معتمد لدى المملكة، مناشدا المعتمرين الوافدين الالتزام بإجراءات التباعد الاجتماعي والسلامة الصحية الشخصية.

## تنسيق مصري سعودي

وأكد مروان شعبان نائب رئيس الغرف التجارية في مكة المكرمة، ومستشار اللجنة الوطنية السعودية للحج والعمرة، أن هناك تنسيق تجاري بين الشركات المصرية والسعودية، بما ينتج عنه برنامج جيد ومتكامل يقدم للمعتمر يشمل رعاية صحية واجتماعية بخلاف وجود أماكن زيارات مختلفة في المملكة، وفق نظام متبع للحماية من الإصابة بالعدوى.

وحول تكلفة العمرة هذا العام، قال: تحتسب التكلفة وفق البرنامج والخدمات، فإذا قام المعتمر بالحجز عبر المنصة وفق نظام b2c المباشر سوف تنخفض التكلفة بنحو 30%، وهو ما يسمى اختصار مراكز التكلفة، أي الاستغناء عن الوسيط، واعتقد أن البرنامج داخل مصر بتكلفة 25 ألف، خاصة في العمرة التي فرض عليها التأمين الصحي وبتكلفته المرتفعة ولم يكن موجودًا من قبل. مشيرًا إلى أنه تم مناقشة كيفية تخفيض تكلفة التأمين الصحي مع غرفة السياحة في مصر، بحيث لا يكون مزدوجًا بل تكميليا لبرنامج تأمين المملكة، ولكن قال في النهاية الأمر يخضع في النهاية لسيادة كل دولة.

# طفرة تصديرية

## الصادرات السلعية المصرية تتجاوز الـ32 مليار دولار وتحقق نسبة زيادة 26%

بلغت الصادرات المصرية غير البترولية عام 2021 ولأول مرة 32 مليار و128 مليون دولار مقابل 25 مليار و427 مليون دولار خلال عام 2020 بفارق 6 مليار و701 مليون دولار محققة زيادة كبيرة بنسبة 26%.

وأرجعت نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، أن المؤشرات الإيجابية غير المسبوقة التي حققتها الصادرات السلعية المصرية العام الماضي إلى زيادة الطلب العالمي على المنتجات المصرية في مختلف القطاعات الإنتاجية وكذا الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة المصرية بصفة عامة ووزارة التجارة والصناعة بصفة خاصة لمساندة كافة القطاعات الإنتاجية والتصديرية خلال جائحة فيروس كورونا المستجد « كوفيد - 19» وهو ما ساهم في الحفاظ على الأسواق التصديرية والنفاذ إلى أسواق جديدة، مشيرةً إلى أن إقرار البرنامج الجديد لمساندة الصادرات ورد الأعباء وسداد المستحقات التصديرية المتأخرة لدى صندوق تنمية الصادرات ساهمت في تحقيق هذه القفزة غير المسبوقة في الصادرات.

كانت الدولة نفذت من الإجراءات والجهود التي ساهمت بدورها في الوصول لهذه المعدلات التصديرية المتميزة تضمنت إعادة تشكيل المجلس الأعلى للتصدير برئاسة فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي وإعادة تشكيل المجالس التصديرية بالإضافة إلى العمل على تحقيق الاستفادة القصوى من المكاتب التجارية في الخارج وكذا اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية الموقعة مع عدد كبير من الدول والتكتلات الاقتصادية العالمية.

وأشارت بيانات التجارة الخارجية بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات إلى أن صادرات مصر إلى الاتحاد الأوروبي بلغت 9 مليارات و153 مليون دولار مقابل 5 مليارات و881 مليون دولار خلال عام 2020، بنسبة زيادة بلغت 56%، والولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 2 مليار و446 مليون دولار، مقابل مليار و618 مليون دولار، بنسبة زيادة بلغت 51%، وأسواق أخرى بقيمة 9 مليارات و128 مليون دولار مقابل 6 مليارات و978 مليون دولار خلال عام 2020 بنسبة زيادة بلغت 31% وقارة أفريقيا بدون الدول العربية بقيمة مليار و853 مليون دولار مقابل مليار و445 مليون دولار خلال عام 2020 بنسبة زيادة بلغت 28%.

وحققت الصادرات زيادة ملموسة خلال عام 2021 تضمنت قطاع الجلود والأحذية والمنتجات الجلدية بقيمة 86 مليون دولار مقابل 53 مليون دولار خلال عام 2020 بنسبة زيادة بلغت 64% وقطاع الطباعة والتغليف والورق والكتب والمصنفات الفنية بقيمة 977 مليون دولار مقابل 642 مليون دولار خلال عام 2020 بنسبة زيادة بلغت 52% وقطاع السلع الهندسية والإلكترونية بقيمة 3 مليارات و387 مليون دولار مقابل 2 مليار و315 مليون دولار خلال عام 2020 بنسبة زيادة بلغت 46% وقطاع المنتجات الكيماوية والأسمدة بقيمة 6 مليارات و702 مليون دولار مقابل 4 مليارات و614 مليون دولار خلال عام 2020 بنسبة زيادة بلغت 45%، وقطاع الملابس الجاهزة بقيمة 2 مليار و27 مليون دولار، مقابل مليار و457 مليون دولار خلال عام 2020 بنسبة زيادة بلغت 39%. وقطاع المفروشات بقيمة 653 مليون دولار مقابل 496 مليون دولار خلال عام 2020 بنسبة زيادة بلغت 32% وقطاع الصناعات الطبية بقيمة 690 مليون دولار مقابل 530 مليون دولار خلال عام 2020 بنسبة بلغت 30% وقطاع الغزل والمنسوجات بقيمة 923 مليون دولار مقابل 724 مليون دولار خلال عام 2020 بنسبة زيادة بلغت 27% وقطاع الصناعات اليدوية بقيمة 254 مليون دولار مقابل 206 مليون دولار خلال عام 2020 بنسبة زيادة بلغت 23% وقطاع الصناعات الغذائية بقيمة 4 مليارات و57 مليون دولار مقابل 3مليار و371 مليون دولار خلال عام 2020 بنسبة زيادة بلغت 20%، وقطاع الأثاث بقيمة 267 مليون دولار مقابل 245 مليون دولار خلال عام 2020 بنسبة زيادة بلغت 9% وقطاع الحاصلات الزراعية بقيمة 2 مليار و525 مليون دولار مقابل 2 مليار و392 مليون دولار خلال عام 2020 بنسبة زيادة بلغت 6% وقطاع مواد البناء بقيمة 6 مليارات و538 مليون دولار مقابل 6 مليارات و245 مليون دولار خلال عام 2020 بنسبة زيادة بلغت 5%.

### الولايات المتحدة والسعودية وتركيا وإيطاليا والإمارات وإسبانيا وبريطانيا وكندا...أبرز الأسواق

وقد أشار التقرير إلى أن أكبر الأسواق المستقبلة للصادرات المصرية خلال عام 2021 تضمنت الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 2مليار و446 مليون دولار والمملكة العربية السعودية بقيمة مليار و995 مليون دولار وتركيا بقيمة مليار و975 مليون دولار وإيطاليا بقيمة مليار و852 مليون دولار والإمارات العربية المتحدة بقيمة مليار و196 مليون دولار ومالطا بقيمة مليار و159 مليون دولار وإسبانيا بقيمة مليار و156 مليون دولار وبريطانيا وأيرلندا الشمالية بقيمة مليار و79 مليون دولار وليبيا بقيمة 938 مليون دولار وكندا بقيمة 823 مليون دولار.

# أمل جديد

## توقعات بتعافى أسواق السيارات عام 2022

تتوقع الشركات العاملة في مجال إنتاج السيارات، زيادة إنتاج وتصنيع السيارات في العالم خلال العام الجاري، بعد توقعات بانتهاء أزمة الرقائق والمواد الخام الخاصة بالتصنيع، والتي ظهرت بعد انتشار فيروس كورونا في العالم، وعمليات الإغلاق المرتبطة بكوفيد-19 إلى تعطيل العديد من الصناعات منذ العام الماضي.

يذكر أن منطقة جنوب شرق آسيا تعتبر أساسية في توريد الرقائق الأساسية التي تقود السيارات والهواتف الذكية والأجهزة المنزلية في العالم، تمثل صناعة تجميع الرقائق في ماليزيا أكثر من عُشر التجارة العالمية التي تزيد قيمتها عن 200 مليار دولار.

وتوقعت شركة «هيونداي موتورز» الكورية الجنوبية أن ينتعش إنتاجها من السيارات في النصف الأول من هذا العام، إذ من المتوقع أن يتراجع النقص العالمي في الرقائق تدريجيا اعتبارا من الربع الثاني. مشيرة إلى أن النقص سيستمر في الربع الأول بسبب انتشار متحور أوميكرون، وخلال الربع الثالث تتوقع «هيونداي موتور» تزايد عرض رقائق السيارات والطلب عليها، حيث من المتوقع أن ترتفع قدرة شركات أشباه الموصلات.

تأثرت «هيونداي موتور» خلال فترة كورونا، دفعت مبيعات الشركة إلى أقل من 4 ملايين سيارة مستهدفة في 2021. لكن الشركة تتوقع قفزة في المبيعات بنسبة 20% في أكبر أسواقها في أمريكا الشمالية خلال عام 2022.

وتوقعت «هيونداي» وشركة «كيا» التابعة لها واللتان تمثلان معا اثنين من أكبر 10 شركات لصناعة السيارات في العالم من حيث المبيعات، قفزة بنسبة 12.1% في مبيعاتهما العالمية المجمعة لعام 2022، بعد أن انخفضت مبيعاتهما بنسبة 4% تقريبا عن الهدف البالغ 6.92 مليون سيارة.

وسجلت «هيونداي» انخفاضًا بنسبة 50% تقريبا في أرباحها للربع المنتهي في ديسمبر 2021.

وفى «تويوتا موتور» تخطط الشركة لإنتاج رقم قياسي يبلغ 11 مليون سيارة في السنة المالية 2022، مشيرة إلى أن الوصول لهدف الإنتاج هذا سيعتمد على إمدادات مستقرة من الرقائق.

وأشار تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري حول صناعة السيارات في العالم إلى ارتفاع مبيعات السيارات الجديدة بنسبة 7.8% في نهاية عام 2021، متوقعًا استمرار التعافي في أسواق السيارات العالمية في عام 2022، مع زيادة مبيعات السيارات الجديدة بمعدلات نمو مماثلة لتلك التي حدثت في عام 2021، وأشار إلى تعافى مبيعات السيارات الجديدة في أمريكا الشمالية وآسيا خلال عام 2021، ومن المتوقع تعافي مبيعات السيارات في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية خلال عام 2022، ولكن سيتعين على أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية الانتظار حتى عام 2023، للعودة إلى مستويات ما قبل الجائحة، وستشكل الصين وحدها 30% من المبيعات في عام 2022، بينما سيشكل نصيب الولايات المتحدة 19%.

وأشار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار إلى أن مبيعات السيارات الكهربائية كانت هي النقطة المضيئة الوحيدة للصناعة خلال انتشار الوباء؛ فوفقًا لوكالة الطاقة الدولية، تم تسجيل 3 ملايين سيارة كهربائية جديدة في عام 2020، بزيادة قدرها 41% عن العام السابق، واستمر الزخم القوي للسيارات الكهربائية في العام نفسه؛ حيث وصلت المبيعات في الربع الأول من عام 2021 إلى أكثر من ضعف المبيعات في الفترة نفسها من العام السابق، بسبب الحوافز الحكومية لدعم التعافي البيئي، وتشريعات الانبعاثات الأكثر صرامة، وإطلاق نماذج جديدة.

ونوه المركز بأنه من المرجح أن ترتفع مبيعات السيارات الكهربائية الجديدة بنسبة 51% عام 2022، وهو ما يمثل نحو 9% من إجمالي مبيعات السيارات الجديدة، وبناء على هذه المعدلات الهائلة للنمو، بحلول عام 2025، ستصل مبيعات المركبات الكهربائية إلى 8.7 ملايين سيارة، أي نحو 19% من إجمالي السوق.

وأشار المركز في تقريره إلى أنه وفقًا للوكالة الدولية للطاقة، فمن المتوقع أن يصل عدد السيارات الكهربائية في جميع أنحاء العالم إلى 145 مليون سيارة كهربائية بحلول عام 2030، وإذا سرَّعت الحكومات جهودها في التحول للطاقة النظيفة، وتقليل الانبعاثات الكربونية فقد يصل إلى 230 مليون سيارة، وإذا اجتمعت الحكومات في جميع أنحاء العالم معًا لتحقيق الهدف الأكثر طموحًا، والمتمثل في الوصول إلى صافي انبعاثات صفرية على مستوى العالم بحلول عام 2050، فإن عدد المركبات الكهربائية العالمي سينمو بشكل أكبر.

**الصين تستحوذ على 30% من المبيعات.. و19% نصيب الولايات المتحدة**

**200** مليار دولار حجم صناعة تجميع الرقائق.. وماليزيا الأولى عالميا

**15%** زيادة متوقعة لمبيعات السيارات الكهربية.. وتزايد عرض الرقائق في الربع الثالث من العام

www.safqa.news

# تصميم جذاب

## تويوتا إيجيبت تطلق تويوتا روميون الجديدة

أطلقت مجموعة شركات تويوتا إيجيبت تويوتا روميون الجديد كليًا، لتنضم إلى أسطول سيارات تويوتا المتميز في مصر. لتتيح اختيارات أكثر ما بين الفئات المختلفة لعشاق تويوتا، لتؤكد ريادة الشركة في السوق المصري.

وأعلن أحمد منصف، الرئيس التنفيذي لمجموعة شركات تويوتا إيجيبت، إطلاق طراز جديد من سيارات تويوتا فئة السيارات الـMPV (سبعة راكب) وهى «تويوتا روميون»، وتعد ثاني سيارة يتم طرحها نتاج الشراكة العالمية بين تويوتا موتور كوربريشين وسوزوكي موتور كوربريشين بعد طرح تويوتا بيلتا في نوفمبر الماضي. وأضاف «التزمنا في تويوتا إيجيبت بتوفير خدماتنا لعملائنا في مختلف القطاعات سواء قطاع الأعمال أو التجزئة بشكل كامل ودون انقطاع؛ وبهذا نضيف إلى سجل تويوتا الحافل في السوق المصري لنواكب جميع احتياجات عملائنا».

كانت تويوتا إيجيبت قد طرحت إصدارات مختلفة في عام 2021، كل منها هو الأفضل في فئته من حيث الراحة والمساحات الواسعة والأمان والرفاهية بالإضافة إلى المتانة والاعتمادية والتفرد في المظهر. كما قامت المجموعة بافتتاح فروع جديدة للتوسع الجغرافي في السوق المصري.

وتتميز تويوتا روميون، وهي ثاني أوجه التعاون بين تويوتا وسوزوكي، بكونها سيارة من طراز MPV سبعة راكب ذات تصميم رياضي أنيق يوفر عنصر الراحة مع أداء ديناميكي علي درجة عالية من الكفاءة. ومن بين المميزات العديدة التي تتمتع بها تلك السيارة الجديدة كليًا هي السعر التنافسي حيث تتوفر بفائتين -فئة Active ب وفئة Smart ب، بالإضافة إلي فترة ضمان 5 سنوات أو 150،000 كيلو أيهما أقرب وتوفر الصيانة في جميع فروع تويوتا ايجيبت أو المراكز المعتمدة بالإضافة إلي حرصنا علي توفير قطع الغيار الأصلية والكماليات.

### مواصفات تويوتا روميون 2022

تأتي تويوتا روميون الجديدة بتصميم جذاب لمصد الواجهة الأمامية والمزود بمصابيح أمامية ذات كثافة عالية لأفضل رؤية للسائق، ومصابيح ضباب ترتكز على جانبي الشبكة الأمامية متعددة المقاطع، بالإضافة إلى مرايا جانبية كهربائية مزوده بإشارات ضوئية للأمان، ومساحة تخزين تصل إلي 804 لتر في حالة طي كراسي الصفين الثاني والثالث، وعجلات ألومنيوم مقاس 15 بوصة بجنوط رياضية.

تقدم تويوتا روميون أداء قويًا بفضل محركها بسعة 1500 cc (رباعي الأسطوانات)، بقوة 103 حصان و138NM، كما يتيح محرك السيارة مع نظام ناقل الحركة الأوتوماتيك (4 سرعات)؛ كلاهما يعتمد على منظومة الدفع الأمامي.

تسهم قاعدة العجلات الطويلة والمسار العريض في ثبات السيارة أثناء القيادة في خط مستقيم أو في المنعطفات، وتتميز تويوتا روميون بسهولة التحكم في عجلة القيادة. أما بخصوص نظام التعليق (المساعدين)، فإن الرابط المقوى مع صندوق التروس يؤدي إلى ثبات وسرعة الاستجابة مما يضمن راحة السائق والركاب.

تتسم المقصورة الداخلية لتويوتا روميون بالرفاهية والجودة التي تزيد من استمتاع السائق والركاب بشكل غير مسبوق. أماكن التخزين مختلفة لراحة السائق. كذلك تكييف أوتوماتيك بفتحات أمامية وخلفيه لأعلى راحة للركاب بالمقصورة. كما تتيح عجلة القيادة متعددة الاستخدامات سهولة التحكم في العديد من الوظائف مثل الرد على الهاتف والتحكم في الـ Entertainment System المتطور أثناء القيادة وأيضا أمكانيه التحكم في مثبت السرعة.

تويوتا روميون مزودة بشاشة 7 بوصة ملونة تعمل باللمس وتدعم تطبيقات الهواتف الذكية Android Auto، وإضاءة داخلية مناسبة للقراءة، ومسند ذراع بحجرة تخزين، بالإضافة إلي مفتاح ذكي، وكاميرا خلفية وحساسات ركن خلفية ومصابيح أمان نهارية. وتتمتع تويوتا روميون بوسائل أمان متعددة، فالسيارة مزودة بنظم منع انغلاق المكابح (ABS) ونظام توزيع الفرامل الإلكترونية (EBD). هذا بجانب أنها مزوده بـ2 وسائد هوائية لتحمي كلّ من السائق والركاب يدعمها هيكل خارجي صلب عالي القوة لتتجمع كل هذه العوامل لتوفير أقصي درجات الأمان.

تدعم تويوتا بمراكز خدمة علي أعلي مستوي منتشرة على مستوي الجمهورية. حيث يقوم بصيانة السيارة مهندسون وفنيون مهرة مدربون علي أعلي معايير الكفاءة عالميا. الجدير بالذكر أن مراكز خدمة تويوتا ايجيبت حصلت على درع التفوق الماسي لخدمات ما بعد البيع على مستوي إفريقيا مما يؤكد الدقة والكفاءة لصيانة سيارات تويوتا في مصر علي أعلي المعايير الدولية لعلامة تويوتا.

# انطلاقة جديدة

## تجربة قيادة مميزة لـ«هيونداي بايون 2022 » مع بداية العام الجديد

على مدار أكثر من 30 عامًا على تواجدها في السوق المصري، نجحت هيونداي في الاستحواذ على أكبر نسبة مبيعات على مدار أكثر من 14 سنة، حيث قامت ببيع متوسط 39 ألف عربية بنسبة 25% من مبيعات السوق المصري، بفضل أدائها القوي والعملي وجهود شركة جي بي غبور أوتو،الوكيل الحصري لسيارات هيونداي الكورية في مصر، في توفير مميزات السلامة العالية، والجودة، بجانب خدمات المعارض ومراكز الصيانة المنتشرة في كل محافظات الجمهورية».

وتزامنًا مع بداية العام الجديد، نظمت جي بي غبور أوتو، تجربة قيادة جديدة للسيارة هيونداي بايون من فئة كروس أوفر CUV الجديدة كليًا لأول مرة في السوق المصري، في إطار استراتيجية الشركة لتعزيز قطاع السيارات وإثرائه بالعديد من العلامات التجارية الرائدة التي تتمتع بإمكانيات فريدة ومتميزة تحتوي على كل سبل الراحة والأمان.

حازت السيارة الجديدة بايون 2022 على إعجاب الحضور لما تمتلكه من قدرات فائقة وتكنولوجيا مبتكرة توفر أعلى مستويات الرفاهية والأمان وتتيح للمستخدم التمتع بتجربة قيادة شيقة.

وقال فادي محسن، نائب الرئيس التنفيذي لهيونداي بشركة جي بي غبور أوتو: «نفخر بإطلاق السيارة بايون 2022 الجديدة، ونعلم جيدًا أنها ستنال ثقة واستحسان المستهلك المصري، نظرًا لما تمتلكه من إمكانيات مميزة وتكنولوجيا مبتكرة، كما أننا سندعمها من خلال شبكة خدماتنا القوية والممتدة على مستوى الجمهورية وبما تمتلكه جي بي أوتو من خبرة وتاريخ طويل في تقديم أفضل خدمات البيع وما بعد البيع لعملائها».

### مواصفات بايون 2022

حرصت هيونداي خلال عملية التصنيع على أن تتميز السيارة بايون بتصميم جديد ومعبّر، وأن تحتوي على أحدث التقنيات وعوامل السلامة، حيث يبرز التصميم الخارجي اللافت للنظر من خلال المصابيح الأمامية والتي صُنعت على شكل سهم والشبك العريض المتناسق مع أضواء LED DRLs الضيقة في الأعلى لتوفر للسيارة مظهر فريد من نوعه، بينما يمنح تصميم بايون الجري، مظهرًا انسيابيًا ورياضيًا جذابًا.

ويركز التصميم الداخلي للسيارة على زيادة راحة الركاب عبر توفير مساحة واسعة حيث يبلغ الطول الكلي للسيارة 4180 مم، وعرضها 1551مم، وارتفاعها 1500 مم، وتبلغ سعة حقيبة الأمتعة 411 لترًا، وتقدم السيارة أعلى مستويات قياسية للحماية والأمان، وتعتمد السيارة على محرك سعة 1،400 CC يمنحها قوة 100 حصان، و134 نيوتن متر للعزم الأقصى متصل بناقل حركة أوتوماتيك 6 سرعات.

وتأتي السيارة هيونداي بايون 2022 عبر 4 فئات هي Spirit وDynamic وElite وUltimate وتشمل مواصفات الأمان بالسيارة وسائد هوائية أمامية وجانبية وستائرية، ومكابح مضادة للانغلاقABS، وتوزيع قوة المكابح إلكترونيًا EBD، ونظام الاتزان الإلكتروني ESP، وبرنامج التوازن عند المرتفعات HAC، وخاصية إيقاف السيارة عند التصادم Front Collision Avoidance، ونظام مراقبة ضغط الإطارات TPMS، وجهاز تحذير المسافات الخلفية والأمامية، وكاميرا للرؤية الخلفية، ومرآة داخلية ذاتية التعتيم ECM، وتحذير من اصطدام النقطة العمياء Blind Spot Collision Warning، ومساعد الحفاظ على المسار Lane Keeping Assist.

وتشمل التجهيزات الداخلية شاشة 10.25 للعدادات، تكييف هواء أوتوماتيكي مع مزيل ضباب للزجاج الأمامي، شاشة 8 بوصة تعمل باللمس ودعم لأجهزة الأيفون والأندرويد، ونظام التعرف على الصوت، مثبت سرعة وحساس إضاءة ومطر أوتوماتيكي، ومفتاح ذكي، وشاحن لاسلكي للهاتف.

وتبرز تجهيزات الإضاءة المظهر العصري والديناميكي للسيارة هيونداي بايون حيث تحتوي على إضاءة أمامية نهارية LED، وإضاءة إرشادية LED، وإشارات جانبية بالمرايا LED، وإضاءة خلفية HMSL LED، ومصابيح ضباب خلفية، وإضاءة LED للمصابيح الأمامية، وفوانيس LED خلفية، بالإضافة إلى توافر بايون بألوان ثنائية Two-Tone Body Color للفئات Dynamic و Elite وUltimate.

# قصة نجاح

## مجموعة عز العرب للسيارات تفتتح أحدث صالة عرض ڤولڤو بشرق القاهرة

### ڤولڤو مصر تعرض XC60 Facelift في أول ظهور في مصر

خطوة جديدة في قصة نجاح ڤولڤو العلامة التجارية السويدية الفاخرة خلال السنوات الماضية، وفق مخطط مجموعة عز العرب للسيارات ووكيل سيارات «ڤولڤو» في مصر للتوسع بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية، حيث أعلنت المجموعة عن افتتاح أحدث صالة عرض للعلامة التجارية السويدية الفاخرة بمنطقة شرق القاهرة.

تقع صالة عرض ڤولڤو بمكان مميز بشرق القاهرة لتوفير تغطية حصرية لسكان المنطقة، كما أنها تتميز بسهولة الوصول إليها، حيث تقع على الطريق الدائري مباشرة. وتعتبر صالة «وان قطامية» أكبر صالة عرض لڤولڤو في مصر بمساحة 390 مترًا مربعًا والتي تتيح عرض مجموعة كبيرة من السيارات والموديلات المختلفة، بالإضافة إلى تخصيص منطقة لعرض سيارة مزودة بالأكسسوارات.

تم تصميم صالة العرض وفقًا لمفهوم صالات عرض «ڤولڤو» العالمية الكاملة والمعروفة باسم «تجربة اقتناء سيارات ڤولڤو». تركز الصالة الجديدة على تقديم وصنع أفضل تجربة شخصية مميزة للعملاء، بالإضافة إلى عرض أحدث موديلات وتطورات وابتكارات ڤولڤو بشكل فعال.

يُذكر أنه بمناسبة هذا الافتتاح، قامت ڤولڤو مصر بعرض الموديل الجديد XC60 Facelift في أول ظهور له في أي من معارض ڤولڤو في مصر.

ولأول مرة في مصر يتم تخصيص منطقة للأطفال في معرض سيارات بهدف توفير تجربة مريحة للعملاء، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لتجربة القيادة وتوفير أماكن انتظار لسيارات الزوار. وتماشيًا مع روح العلامة التجارية الفاخرة، تم تأثيث الصالة بأثاث مستدام تم استيراده بالكامل من السويد.

وقال المهندس هشام عز العرب، رئيس مجلس إدارة مجموعة عز العرب للسيارات، إن افتتاح صالة عرض ڤولڤو بمنطقة شرق القاهرة هو بداية جيدة لعام 2022، التي تأتي استكمالًا لمخططنا للانتشار في أنحاء جمهورية مصر العربية وتعكس حضورًا قويًا للمجموعة. وأضاف نعمل دائمًا على رفع معايير تجربة ملكية السيارات من خلال صالات عرضنا الحديثة والعصرية، والعلامات التجارية الفاخرة التي نمتلك وكالتها في مصر، وأفتخر أن تكون ڤولڤو واحدة منها.

فيما قال المهندس محمد أبو النور، مدير عام «ڤولڤو» في مجموعة عز العرب للسيارات: «إننا فخورون بافتتاح أحدث صالات عرض سيارات ڤولڤو التي تتناسب مع السوق المصرية من حيث الكفاءة والاعتمادية والرفاهية والمواصفات التي روعي فيها عوامل الأمان والتوفير في استهلاك الوقود». وأضاف: يأتي افتتاح صالة عرض ڤولڤو ليضع بصمة جديدة

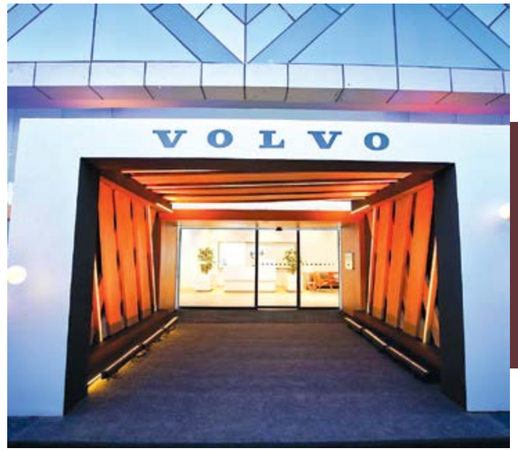

للشركة في شرق القاهرة، من شأنها تلبية احتياجات عملائنا في هذه المنطقة. فنحن نعمل على تطوير حضور أقوى لسيارات ڤولڤو بما يتماشى مع إستراتيجية الشركة المستدامة، ولدينا خطة متكاملة لمزيد من التوسع في كافة إرجاء الجمهورية لنكون أقرب لمحبي وعشاق العلامة التجارية السويدية الفاخرة.

موريس بايار، رئيس قطاع العمليات التجارية لمجموعة ڤولڤو للسيارات في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، قال، «أود أن أعبر عن اعتزازي بالشراكة المثمرة والعلاقة الوطيدة بين ڤولڤو العالمية ومجموعة عز العرب للسيارات والتي تزداد متانة وقوة على

هشام عز العرب

### هشام عز العرب: الصالة الجديدة استكمالاً لمخططنا للانتشار في أنحاء الجمهورية

مر السنين. فهذا الصرح الجديد ما هو إلا دليل على أن كِلا الشركتين متماشيتان على نفس النهج الإستراتيجي التوسعي المخطط لعلامة ڤولڤو في مصر وعلى تبني فكر «نعم نستطيع ونعم سنحقق إنجازات» الذي يجسد القيم الخاصة بـ«ڤولڤو».

ومن جانبه أشاد جيرهارد كريندل، رئيس قطاع تجارة التجزئة وتطوير الأعمال لمجموعة ڤولڤو للسيارات في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، على هذا الإنجاز قائلًا: «نشكركم على إيمانكم بعلامتنا التجارية السويدية الثمينة ڤولڤو، وعلى ثقتكم الكبيرة بنا، وعلى التزامكم لبذل قصارى جهدكم في العمل والتخطيط لترسيخ العلامة في مصر».

# خارطة طريق

## تحالف رينو نيسان ميتسوبيشي يكشف عن 35 مركبة كهربائية

خارطة طريق جديدة، كشف عنها تحالف رينو نيسان ميتسوبيشي، تتضمن هدف إنتاج 35 مركبة كهربائية جديدة عبر العلامات التجارية الثلاث بحلول عام 2030. ستعتمد السيارات الكهربائية على خمس منصات مشتركة، بعد استثمار بقيمة 23 مليار يورو في السنوات الخمس المقبلة. وسيوسع التحالف استخدام الأنظمة الأساسية المشتركة، والتي من المقرر أن تنمو من 60% إلى أكثر من 80% بحلول عام 2026.

وستدعم المنصات الخمس 90% من طرازات EV الجديدة البالغ عددها 35 وستشمل CMF-AEV داسيا سبرينج، Kei-EV، نيسان تونستار، رينو كانجو LCV-EV و CMF- BEV رينو 5 ورينو 4ever SUV و LCV وألباين hot-hatch و Nissan ميكرا و CMF-EV (Nissan) ايريا، ورينو ميجان E تيك. سيكون هذا الأخير بمثابة الأساس لأكثر من 15 نموذجًا بحلول عام 2030 في قلب C-Segment و D-Segment EVs.

يدعي التحالف أن إستراتيجيته الخاصة بمنصة المركبات الكهربائية الخمس ستؤدي إلى أكبر عرض عالمي في هذه الصناعة.

ستعزز ميتسوبيشي وجودها في أوروبا من خلال إضافة طرازين جديدين في مجموعتها استنادًا إلى أفضل مبيعات رينو. وسيشمل ذلك الجيل الجديد من ميتسوبيشي (B-SUV ASX)، والذي من المحتمل أن يشارك دعائمه مع طرازي Renault كابتشر و Nissan جوك التاليين، بالإضافة إلى طراز آخر غير مسمى - كلاهما سيأتي في عام 2023 أما نيسان، ستكشف عن 23 طرازًا كهربائيًا بحلول عام 2030، لكنها لم توضح بعد عدد الطرازات الكهربائية بالكامل. وستكون «ميكرا» نموذجًا كهربائيًا بحتًا يعتمد على منصة CMF-BEV.. سيتم تصميم السيارة الكهربائية السوبر ميني من قبل نيسان ولكن تم تصميمها وتصنيعها بواسطة رينو في شمال فرنسا كشقيقة لسيارة رينو 5. ونتوقع أيضًا وجود سيارة كروس أوفر كهربائية بالكامل، يُشاع أن تكون خليفة لـ«نيسان ليف».

وقامت رينو بالفعل بمعاينة مجموعتها الكهربائية المستقبلية في يونيو 2021، لذلك لا توجد إعلانات عن طراز جديد على هذه الجبهة. نحن نعلم بالفعل أن رينو 5 سوبر ميني ستبدأ الإنتاج قبل نهاية عام 2022، مع رينو 4 SUV وشقيقتها LCV التالي في عام 2024. وبغض النظر عن المركبات الكهربائية، ستطلق رينو سيارة دفع رباعي جديدة ذات سبعة مقاعد على أساس CMF-D لتتقدم من حيث الرحابة والقوة على أوسترال القادمة ذات الخمسة مقاعد.

وستحتاج المركبات الكهربائية الجديدة البالغ عددها 35 إلى بطاريات، ولهذا، يخطط التحالف لتعزيز إستراتيجية مشتركة للبطاريات لتأمين قدرة إنتاج عالمية تبلغ 220 جيجاوات في الساعة بحلول عام 2030. بعد إعلان العام الماضي عن موردي البطاريات لمجموعة رينو نيسان ميتسوبيشي.، هدف التحالف هو خفض تكاليف البطارية بنسبة 50% في عام 2026، وبنسبة 65% بحلول عام 2028، كمفتاح لجعل السيارات الكهربائية ميسورة التكلفة. ستكون الخطوة التالية هي تقنية بطاريات الحالة الصلبة بالكامل (ASSB) حيث تكون نيسان مسئولة عن تطويرها.

ستتمتع تقنية البطاريات الجديدة بمضاعفة كثافة الطاقة مقارنة ببطاريات الليثيوم أيون الحالية مع تقليل وقت الشحن إلى الثلث. ستصل أول بطاريات الحالة الصلبة إلى السوق بحلول منتصف عام 2028.

يركز التحالف أيضًا على الاتصال بـ 25 مليون مركبة متصلة بـ Alliance Cloud بحلول عام 2026، وهي زيادة كبيرة مقارنة بـ 3 ملايين مركبة متصلة اليوم. ستقود رينو الطريق للتحالف لتطوير «بنية كهربائية وإلكترونية مركزية مشتركة» مع ظهور أول «مركبة كاملة المعرفة بالبرمجيات» بحلول عام 2025. علاوة على ذلك، سيكون التحالف «أول مصنعي المعدات الأصلية في السوق يقدم النظام البيئي لشركة Google في سياراتها «الذي يوفر تحديثات عبر الهواء طوال دورة حياة الطرازات. فيما يتعلق بـ ADAS، سيتم تجهيز 45 طرازًا من طرازات Alliance بأنظمة القيادة المستقلة بحلول عام 2026، مع وجود أكثر من 10 ملايين مركبة على الطريق.

البنك الزراعي المصري
Agricultural Bank of Egypt
راعي ارض مصر
معاك وبنساندك بخدماتنا المصرفية
من خلال أكثر من ..١١ فرع في كل
مكان على أرض مصر
تطبق الشروط والأحكام
ABE.COM.EG 19080

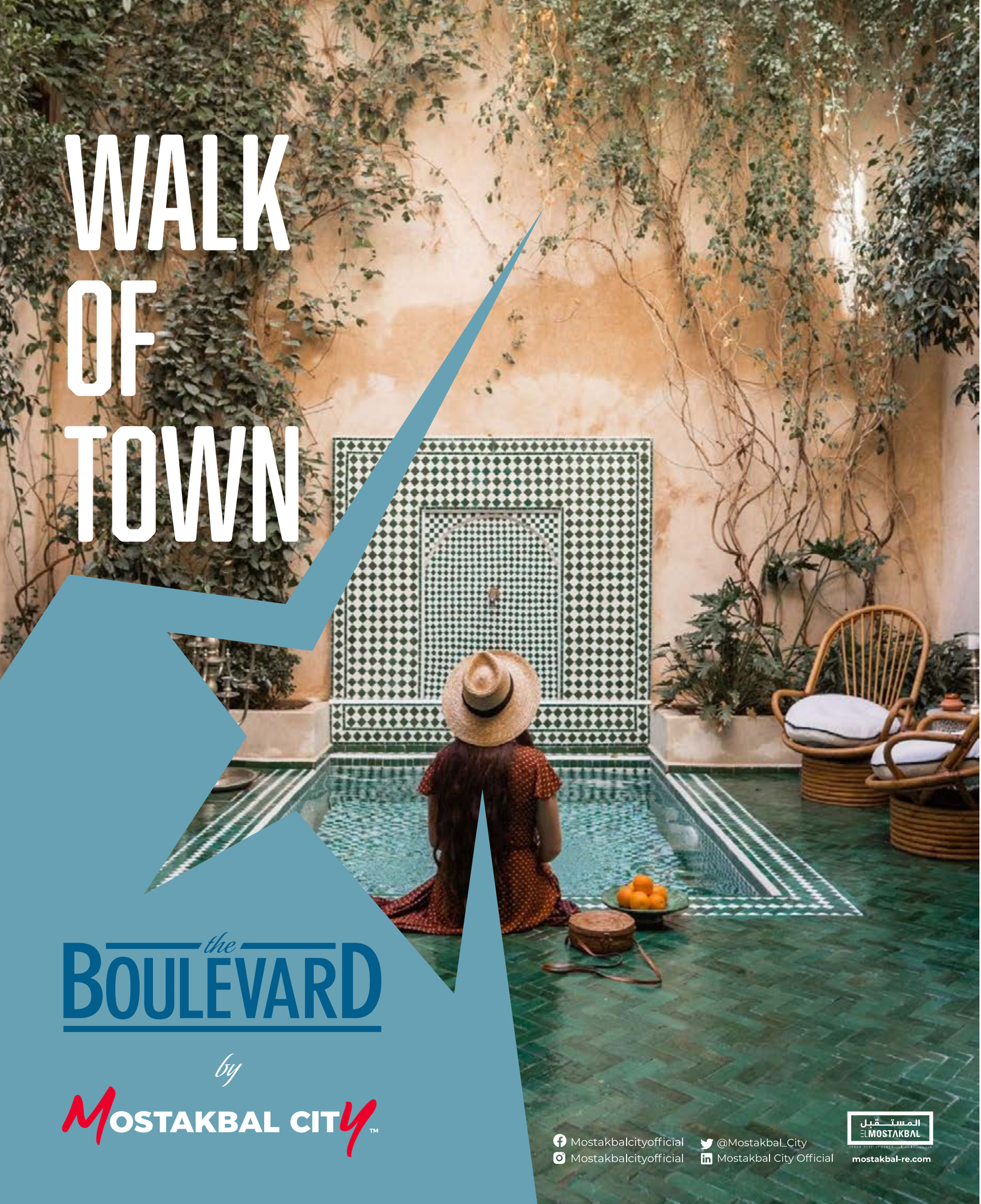
WALK
OF
TOWN
the
BOULEVARD
by
MOSTAKBAL CITY™
Mostakbalcityofficial
Mostakbalcityofficial
@Mostakbal_City
Mostakbal City Official
المستقبل
MOSTAKBAL
mostakbal-re.com